وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الإقتصادية

مـذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهـادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومؤسسات مالية

تحت عنوان:

التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر

إعداد الطلبة
– موساوي فاروق.
– بوسنة وردة.

إشراف الأستاذة:
– بن يوب فاطمة.

السنة الجامعية: 2016–2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

﴿لئنْ شَكرتُم لأزيدَنّكمْ﴾ (الآية 7 من سورة إبراهيم)

فالشكر الأول والأخير لله العلي العظيم، الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، نحمده كل الحمد على مدنا بالصحة والعزيمة لإتمامه رغم كل الظروف...فما كان لشئ أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

﴿إنّما أمرُه إذا أرَاد شيئًا أَن يقُولَ لهُ كنْ فيكُون﴾ (الآية 82 من سورة يس)

قال صلى الله عليه وسلم: " لايشكر الله من لا يشكر الناس"...أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الإمتنان إلى الدكتورة **بن يوب فاطمة** على تشريفنا بقبولها الإشراف على هذه المذكرة دون أن تبخل علينا بتوجيهاتها السديدة وملاحظاتها القيمة وصبرها، جزاكم الله خيرا أستاذتي...وأدامكم ذخرا للجامعة الجزائرية.

كما أتشرف بالتوجه بأسمى عبارات الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزءا من وقتهم الثمين لأجل قراءتها وإثرائها بتوجيهاتهم القيمة والمفيدة.

ولا يفوتنا التقدم بخالص امتناننا إلى كل الأساتذة الأفاضل الذين تتلمذنا على أيديهم بارك الله فيهم.

ونخص بالذكر أيضا: الأهل والأصدقاء، وكل من ساعدنا ولو بالقليل.

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثرة عطائك.

إنه لا ينسى في هذه اللحظات التي لعلي لا أملك أغلى منه.

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

ضياء قلبي ونور بصري، محمد صلوات الله وسلامه عليه.

فضاء المحبة وبحر الحنان، ريحانة الدنيا وبهجتها أمي الغالية حفظها الله.

الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال مصدر الأمان، أبي العزيز حفظه الله.

الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود: أخوتي وأخواتي خاصة شيماء و أيمن.

المعادلة التي ترسو منحنى الحياة، صديقاتي وزميلاتي دربي.

إلى كل الذين أعرفهم من قريب و بعيد.

إلى من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدي.

وردة

إلى من يعجز اللسان عن وصفهم

إلى أهلي وأحبتي والدتي الحنونة والدي الكريم

كلمات الشكر لا تكفي بحقكم ولكن كلي آمال

أن أكون كما تمنيتم دائما

اخوتي الأعزاء شكرا لكم على كل ما قدمتموه لي طول مسيرتي التعليمية

لأكون على ما أنا عليه الآن

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من ساهم فيه، وكل من ساعدني على إعداده من قريب وبعيد

فـاروق

فهرس المحتوى

فهرس المحتوى

شكر وعرفان.....

إهداء.....

فهرس المحتويات .....III-I

فهرس الجداول.....VI

فهرس الأشكال .....VII....

المقدمة.....أ–هـ

الفصل الأول: أساسيات حول التنويع الاقتصادي .....

تمهيد:.....07

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي.....08

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي.....08

المطلب الثاني: العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي وأنواعه.....12

المطلب الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي (في الاقتصاد النفطي).....14

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي: نظريات، محددات وميكانيزماته.....17

المطلب الأول: نظريات وأنماط التنويع الاقتصادي.....17

المطلب الثاني: محددات التنويع الاقتصادي وعوامل نجاحه.....19

المطلب الثالث: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي.....23

المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي واستراتيجياته.....28

المطلب الأول: إستراتيجيات التنويع الاقتصادي.....28

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.....30

المطلب الثالث: قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر.....32

خلاصة.....35

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع المحروقات كمحرك للاقتصاد الوطني.....

تمهيد.....**37**

المبحث الأول:مدخل للنفط والاقتصاد الريعي.....**38**

المطلب الأول:ماهية الاقتصاد الريعي.....38

المطلب الثاني: أنواع الاقتصاد الريعي وتداعيات السياسة الريعية.....40

المطلب الثالث:عموميات حول النفط.....41

المبحث الثاني: مسيرة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.....**46**

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لقطاع المحروقات في الجزائر.....46

المطلب الثاني: أهمية وخصائص قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.....52

المطلب الثالث: الإمكانيات النفطية لدى الجزائر.....55

المبحث الثالث: واقع قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.....**58**

المطلب الأول: السياسات العامة لقطاع المحروقات في الجزائر.....58

المطلب الثاني: استعمالات الفوائض البترولية في الجزائر.....62

المطلب الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر.....66

خلاصة.....70

الفصل الثالث: البدائل الاستراتيجية للانتقال من الاقتصاد الريعي للتنويع اقتصادي في الجزائر

تمهيد.....72

المبحث الأول: إجراءات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر.....72

المطلب الأول: دراسة وضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016).....73

المطلب الثاني: دراسة العلاقة بين الصادرات النفطية وغير النفطية الجزائرية.....79

المطلب الثالث: التحديات والمشاكل التي تواجه التصدير غير النفطي في الجزائر.....84

المبحث الثاني: قطاعي السياحة والزراعة فرصة للتنويع الاقتصادي.....86

المطلب الأول: قطاع السياحة كبديل لتنويع الاقتصاد الوطني.....86

فهرس المحتوى

المطلب الثاني: القطاع الزراعي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني.....92

المبحث الثالث: آفاق تطوير الطاقات المتجددة والصناعة كبديل للتنويع الاقتصادي.....96

المطلب الأول: القطاع الصناعي كبديل لتنويع الاقتصاد الوطني.....96

المطلب الثاني: الطاقات المتجددة كبديل حيوي.....101

خلاصة.....107

الخاتمة 108-110

قائمة المراجع.....

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الترقيم	البيان	الصفحة
الجدول رقم(01)	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر (2005-2012)	33
الجدول رقم(02)	قيمة مؤشر هرفندل- هيرشمان (H.H) في الجزائر للفترة (2005-2012)	33
الجدول رقم(03)	تطور معدل نمو مؤشر (H.H) مقارنة بتطور معدل نمو سعر البترول في الجزائر	34
الجدول رقم(04)	تطور اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 2011-2015	47
الجدول رقم(05)	مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري	49
الجدول رقم(06)	يوضح مقارنة البترول الجزائري ببعض أنواع بترول دول الأوبك	55
الجدول رقم(07)	يوضح إمكانات الجزائر من البترول والغاز من الاحتياطي ومستوى الإنتاج للفترة (2000-2016)	57
الجدول رقم(08)	تغطية الاحتياطات الخارجية في الجزائر للواردات السلعية بالأشهر في الفترة (2000-2009)	64
الجدول رقم(09)	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال (2000-2009)	66
الجدول رقم(10)	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)	73
الجدول رقم(11)	رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2016)	75
الجدول رقم(12)	التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)	77
الجدول رقم(13)	أهم الدول المتعاملة مع الجزائر لسنة 2014	79
الجدول رقم(14)	بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)	80
الجدول رقم(15)	هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)	81
الجدول رقم(16)	تطور بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر خلال (2005-2015)	87
الجدول رقم(17)	خطة الأعمال السياحية لسنة 2015	91
الجدول رقم(18)	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2016)	93
الجدول رقم(19)	مناصب القطاع الزراعي من إجمالي القوى العاملة الكلية للفترة (2009-	93

	2015)	
الجدول رقم(20)	توقعات السياسات الزراعية للقطاع في الجزائر للفترة (2010-2025)	94
الجدول رقم(21)	مساهمة الصناعة الاستخراجية والتحويلية والصناعة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2005-2015)	97
الجدول رقم(22)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية للفترة (2011-2015)	99
الجدول رقم(23)	قدرات الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر	102
الجدول رقم(24)	توزيع إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر وعدد الزبائن للفترة (2010-2015)	103
الجدول رقم(25)	مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر لآفاق 2030	103
الجدول رقم(26)	البرنامج الوطني لتطوير الطاقات الشمسية والهوائية (2011-2030)	104

فهرس الأشكال

الترقيم	البيان	الصفحة
الشكل رقم(01)	تطور حجم المديونية الخارجية مابين (2000-2016)	63
الشكل رقم(02)	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال (2005-2016)	74
الشكل رقم(03)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2016)	76
الشكل رقم(04)	التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)	78
الشكل رقم(05)	العملاء الرئيسيون للجزائر	79
الشكل رقم(06)	تطور الصادرات النفطية وغير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)	81
الشكل رقم(07)	نسبة مساهمة المنتجات غير النفطية في إجمالي الصادرات غير النفطية للفترة (2005-2016)	83

المقدمة

المقدمة:

تتميز العديد من دول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم، عادة ما يتمثل هذا المورد في النفط، والذي غالبا ما يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير أو التشغيل، لذا فإن الاعتماد على هذا المورد جعل الكثير من هذه الدول خاصة النامية اقتصادات ريعية، مما جعلها تعاني من اختلالات وتشوهات في هياكلها وأكثر عرضة للأزمات الاقتصادية. وتعتبر الجزائر من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للمحروقات، إذ يلعب هذا القطاع دورا مهما في بناء قواعد اقتصادها الوطني، خاصة وأنها تمتلك ثروات هامة من هذا المورد، حيث تساهم صادراتها من المحروقات بأكثر من 97% في إيراداتها من العملة الصعبة.

منذ السبعينيات تشير بعض الدراسات إلى أن معظم رحالات الركود الاقتصادي في العالم كان يسبقه ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط، مما جعل الاقتصاديات تحت رحمة التطورات في أسواق النفط العالمية. والمعروف أن النفط سلعة إستراتيجية تتأثر أسعارها بمتغيرات جمة لا تقتصر على مستويات الإنتاج النفطي، ولكن تضم التطورات السياسية والاقتصادية ونفسيات المتعاملين في أسواق النفط العالمية وغير ذلك من المتغيرات خارج سيطرة الدول المنتجة للسلعة. ففي ظل التذبذب وعدم الاستقرار في أسواق النفط، تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي، وجعل عملية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية ضرورة إستراتيجية من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي. لأن الاقتصاد المتنوع قادر على خلق المزيد من الوظائف والفرص للأجيال القادمة، وأقل عرضة لدورات الازدهار والكساد في أسعار النفط والغاز الطبيعي.

فرغم أن الجزائر قد نجت على ما يبدو من تحولات الربيع العربي الذي اندلع بالقرب من دارها، فهي تواجه اليوم أعظم التحديات الاقتصادية منذ الحرب الأهلية التي دارت في تسعينات القرن المنصرم، حيث أظهر انخفاض أسعار النفط ضعف الاقتصاد وترجم التقلص الشديد في عائدات الصادرات ومداخيل الحكومة عجزا في الحساب الجاري للمرة الأولى منذ أكثر من 15 عاما. وما زاد الوضع سوءا هو تراجع الإنتاج، ليس لأن موارد النفط والغاز تؤول إلى النضوب، بل لأن بيئة الاستثمار لم تكن مشجعة. وهنالك حاجة إلى بذل الكثير من الجهود لإعادة هيكلة الاقتصاد، إذ تحتاج الحكومة أن تقلص النفقات العامة وتصلح مخصصات دعم الطاقة المحلية وأن تعزز التنوع الاقتصادي من خلال تشجيع القطاع غير النفطي، وإتباع سياسة إدارية أكثر فاعلية للثروة النفطية. وقد

يشكل انخفاض أسعار النفط فرصة ذهبية تسمح للجزائر بأن تصلح اقتصادها لتحقق التنمية الشاملة التي أصبحت الشغل الشاغل لمعظم دول وحكومات العالم، وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، ضمن سياسات واستراتيجيات كلية (قطاعية) في إطار ما يسمى بالهندسة الشاملة للاقتصاد لتحقيق التنويع الاقتصادي الذي تسعى الدولة لتحقيقه .

إشكالية البحث.

تبعا لما سبق، تتجلى معالم الإشكالية لهذا البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ✓ **كيف يمكن الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي في الجزائر؟**

وللوقوف على هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟ والاقتصاد الريعي؟
- ما هي البدائل الإستراتيجية للانتقال من الاقتصاد الريعي في الجزائر؟

فرضيات البحث:

يتم الاعتماد في معالجة التساؤلات المطروحة على مستوى الإشكالية، على الفرضيات التالية:

- ساهمت الثروة النفطية في بناء الاقتصاد الجزائري لسنوات.
- التنويع الاقتصادي حتمية لتنمية وتفعيل الموارد المالية غير النفطية في الجزائر.

أهمية البحث.

- يعد من أكثر المواضيع الحساسة والمتداولة في الآونة الأخيرة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وصناع السياسة.

- تظهر أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة الاعتماد على مورد واحد، وذلك من خلال الاستفادة من القطاع العام والقطاع الخاص مع دراسة تجارب الدول في ذلك

المجال سواء الناجحة أم الفاشلة، لأن الأولى تفيدنا في النجاح أما الثانية فتفيدُنا في التجنُب وعدم الخوض بالإجراءات التي تسببت في فشلها.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى الإجابة على التساؤلات الواردة في إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات بالإضافة إلى:

- قراءة شاملة في مفهومي التنويع الاقتصادي و الاقتصاد الريعي ومحاولة الإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بهما.

- البحث عن سبل أخرى للإصلاح الاقتصادي التي تحقق إيرادات للدولة خارج قطاع المحروقات لأن هذا الأخير هو دوما معرض للصدمات الخارجية.

- إعطاء زاوية مستقبلية لحالة الاقتصاد الوطني في ظل الحلول والبدائل الموضوعة،للتخلص من الاقتصاد الريعي.

منهج البحث والأدوات المستخدمة.

بصدد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحت اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي كحتمية أملتها طبيعة الموضوع لأننا بصدد جمع وتلخيص بيانات وحقائق مرتبطة بالظواهر المدروسة، بالإضافة إلى وصف كل المتغيرات والتطورات الاقتصادية المتعلقة بالظواهر المطروحة ومعالجتها بطريقة تحليلية دقيقة بالاعتماد على إحصائيات متعلقة بالاقتصاد الحقيقي والمالي متحصل عليها من مصادر رسمية وتقارير دولية، اعتمدت كأدوات للتحليل عبر الجداول والأشكال المختلفة.

كذلك من بين الأدوات المستخدمة في الدراسة تم الاعتماد على الكتب، المجلات، المذكرات، الملتقيات، والمؤتمرات، إضافة إلى مواقع الانترنت الرسمية وكل ذلك بهدف الوصول لحصر دقيق لمختلف جوانب الموضوع محل الدراسة.

هيكل البحث

تم عرض دراستنا المعنونة بـ" التنويع كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر" في ثلاث فصول مترابطة، تسبقهم مقدمة تتضمن الأبعاد الأساسية لموضوع البحث وإشكاليته، وتعقبهم خاتمة تتضمن النتائج النظرية والتطبيقية المتوصل إليها، يليها آفاق للبحث، حيت يحاول كل فصل الإجابة على أحد التساؤلات الفرعية واختبار صحة أو خطا احد الفرضيات كالآتي:

الفصل الأول: أساسيات حول التنويع الاقتصادي

تعرضنا فيه إلى ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي، أما المبحث الثاني خصصناه: لنظريات ومحددات التنويع الاقتصادي وميكانيزماته ، أما المبحث الأخير فجاء فيه عرض لمؤشرات قياس التنويع الاقتصادي واستراتيجياته.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع المحروقات كمحرك للاقتصاد الوطني

يضم ثلاث مباحث، المبحث الأول حول مدخل للنفط والاقتصاد الريعي، تطرقنا فيه إلى مسيرة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني فخصصناه ...، أما المبحث الثالث يدور حول... ؛

الفصل الثالث: البدائل الاستراتيجية للانتقال من الاقتصاد الريعي للتنويع اقتصادي في الجزائر

يضم بدوره ثلاث مباحث، يدور المبحث الأول حول إجراءات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، أما المبحث الثاني فيخص لدراسة قطاعي السياحة والزراعة كفرصة للتنويع الاقتصادي، ثم المبحث الأخير حول آفاق تطوير الطاقات المتجددة والصناعة.

صعوبات البحث.

لابد من الإشارة إلى صعوبات العمل التي بدورها تتعدد، نذكر منها:

– عدم توفر مراجع كافية تتناول موضوع التنويع الاقتصادي و الاقتصاد الريعي بشكل مباشر ومتخصص ينفذ إلى التفاصيل المهمة ؛

– تضارب الإحصائيات والأرقام نتيجة الاختلاف في مصادرها، خاصة عند عرض الجزئية الخاصة بالاقتصاد الوطني، الأرقام إما غير موجودة وإما متباعدة ومتضاربة ؛

– كذلك الكتابات الاقتصادية حول الاقتصاد الجزائري، جزء منها تقني وصفي يكتفي بعرض المراحل والتجارب وجزء أخر هو ملخص لتجربة سابقة أو جامع لحوارات صحفية ؛

ورغم ذلك نتمنى أننا قد أسهمنا في حدود ما توفر من إمكانيات ومعطيات وما تبلور في ذهننا من تصورات في مناقشة جادة للإشكالية المطروحة بنظرة تحليلية، تستوفي موضوعيتها من الأرقام والإحصائيات وما تفرزه تجارب الواقع وتزكية الأدبيات الاقتصادية.

الفصل الأول

أساسيات حول التنويع الاقتصادي

تمهيد:

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان خاصة الريعية منها الاختلالات والتشوهات الكبيرة في هياكلها الاقتصادية، الناجمة من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من ثرواتها الطبيعية الكبيرة ألا وهي الموارد النفطية، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد. حيث تتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية، وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والآخر، الأمر الذي دعا بضرورة وضع وتطبيق استراتجيات التنويع الاقتصادي، التي يمكن من خلالها الخروج من التبعية للمحروقات. وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل حيث قسم إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي.

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي: نظريات، محددات وميكانيزمات.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي واستراتيجياته.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

يلعب التنويع الاقتصادي دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي، إذ يسهم في زيادة الإنتاجية وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين والنفط، وعليه يهدف هذا المبحث إلى تحليل واقع التنويع الاقتصادي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، من خلال التعرف على مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه، وقياس مؤشرات التركز الاقتصادي، أهم محدداته ومقومات نجاحه، كما يستهدف علاقته بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي.

يعد التنويع هدفا أساسيا وشرطا ضروريا لبناء اقتصاد أكثر استدامة، من خلال تنوع السلع والخدمات التي ينتجها، لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي

1- تعريف التنويع الاقتصادي: لقد استحوذ هدف التنويع الاقتصادي على اهتمام صناع القرار بغرض تجنب الاقتصاد صدمات تابعية موازنة الدولة لمورد واحد كما اختلفت وتباينت الآراء حول مفهوم التنويع الاقتصادي ومن بين هذه المفاهيم نجد:

- ✓ هو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة، في عملية إقحام تغيرات هيكلية في البنية الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية[1].
- ✓ كما يقصد بالتنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع [2].

[1]- أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016، ص 57.

[2]- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة-المجلد الثامن- العدد الحادي والثلاثون، 2014، ص 143.

✓ أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد على قطاع النفط فالتنويع الاقتصادي يعني لها الحد من الاعتماد الشديد على الصادرات ومداخيل قطاع المحروقات وتطوير اقتصاد نفطي واستحداث صادرات غير نفطية، أما بالنسبة للبلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي فيعني التنويع لها ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص وإعطائه الأولوية والريادة[1]. وبذلك ينصرف معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسي في الدولة التي من شأنها أن تعزز قدرته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية من خلال رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر أن تكون القطاعات ذات ميزة نسبية عالية فالتنويع ينطبق على الدول النامية التي تعتمد على مصدر وحيد للدخل.

✓ من التعاريف السابقة نستنتج أن التنويع يقصد به الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة مثل الزراعة والصناعة والسياحة...إلخ. وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق خاصة على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم (المحروقات)، بمعنى أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تتشارك في تكوين الناتج.

2- نظرية المرض الاقتصادي الهولندي.

هو تعبير دخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي ابتداء من سنوات الستينيات، أول من نشر هذا المصطلح كانت مجلة «الإيكونومست» البريطانية، وهذا المرض يحاول توصيف الظاهرة التي رصدها علماء الاقتصاد والسياسة بالنسبة لما حدث للهولنديين بالذات بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهم في بحر الشمال، والتي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي وانكماشا في قطاع الصناعة التحويلية خاصة والتي تلخصت تأثيراته السلبية لتضاعف صادرات الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى خاصة قطاع المنتجات الصناعية، وبالتالي أصبح هذا المصطلح يطلق على تلك الحالة الاقتصادية التي تنشأ عند حدوث طفرة مالية في بلد ما بسبب اكتشاف الموارد الطبيعية كما يطلق عليه مصطلح "لعنة الموارد" وتعني مجموع

[1]- قدي عبد المجيد، **سياسة التنويع الاقتصادي**، بحث مقدم ضمن اليوم الدراسي حول استراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة البويرة، الجزائر، يوم 5 ماي 2015، ص 3.

الآثار السلبية التي تؤثر على بناء الاقتصاد[1]، لذا فإن وضعية الجزائر تمثل بعض التشابه مع خصائص الظاهرة وتتمثل فيما يلي[2]:

- تمثل الصادرات النفطية أكثر من 97% من إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة.
- تراجع الصادرات من المنتجات الأخرى.
- إنتاجية ضعيفة مقارنة بمستوى الإنتاجية في الدول الناشئة.
- عجز القطاعات الأخرى خارج المحروقات عن التطور.

هذا هو الدور الأساسي للإيرادات النفطية، من شأنه أن يعيق كل محاولة لتنويع الصادرات ويضع الجزائر في تبعية دائمة للبترول، وعدم الوصول لتحقيق نمو طويل الأجل، علما بأن التنويع لا ينشأ في فراغ، فهو يتطلب توفر بيئة مناسبة تجعل من تنويع الاقتصاد أمرا ممكنا.

3- دور الحكم ونوعية المؤسسات في التنويع الاقتصادي

أ- دور الحكم: يعتبر الحكم الراشد عاملا مهما ومسبقا من أجل بناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي، وهذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير قطاع النفط وضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني، وفي أي دولة، يعتبر الجهاز التنفيذي عنصرا فعالا في عملية تنويع الاقتصاد المحلي من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية، كما تلعب الحكومات دورا بالغ الأهمية خاصة في وضع إطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جديد يدعم تطور الأنشطة الاقتصادية ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تساهم في تنويع الاقتصاد نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجونه. كذلك يعتبر التدخل الحكومي ذو أهمية بالغة، خاصة عند اغتنامه للفرص التي من شأنها أن تنتج تنوعا اقتصاديا إضافي، فمثلا كان للأزمة المالية الأخيرة تأثيرا كبيرا خاصة على تلك البلدان التي تعتمد في صادراتها على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، وكان هذا حال دولة بوتسوانا، عندما انخفض سعر الألماس في الأسواق العالمية، ولكن حكومة هذا البلد تدخلت بسرعة من خلال طلب مساعدة قدرها 1,5 مليار دولار من البنك الإفريقي للتنمية، جزء من هذا التدخل تم تخصيصه

[1]- محمد الخولي، **المرض الهولندي آفة تصيب المجتمعات**، ص 01، عن الموقع:
www.arabvol.org consulte le: 04/04/2017

[2]- ناجي بن حسين، **حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 5، 2008، ص 24.

لوضع إستراتيجية لتنويع اقتصاد البلد، ويعتبر هذا مثالا حول دور التدخل الحكومي في قيادة عملية التنويع الاقتصادي[1].

ب– نوعية المؤسسات: للمؤسسات دورا مهما وحاسما خاصة في المرحلة الانتقالية لأي بلد، أي مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث أن هذا التحول يتطلب تعويض مجموعة مؤسسات (المؤسسات المرتبطة بالاقتصاد الموجه) بمؤسسات أخرى تتوافق مع متطلبات اقتصاد السوق، غير أن هذا التحول الكبير عادة ما يكون في فترة قصيرة جدا، وهذا ما يفسر أن عددا من البلدان (خاصة في جنوب إفريقيا، الصحراء وشمال إفريقيا)، لم تستطع بناء مؤسسات جيدة تدعم مرحلة التحول، كما أن عقودا من التخطيط المركزي في معظم هذه البلدان ترتب عنها اكتساب مؤسسات غير جيدة، ساهمت في وضع وصياغة سياسات اقتصادية فشلت في تنويع اقتصادياتها، فمن ناحية معظم المنتجات التي تم التركيز عليها للتنويع الاقتصادي شملت فروع إنتاج لم يكن اقتصاد البلد يمتلك فرص كبيرة على المنافسة فيها، ومن ناحية أخرى بدأت معظم هذه البلدان مرحلة التحول بإنشاء مؤسسات كبيرة جدا، بينما كانت تفتقر وبشكل كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتختلف هذه الهيكلة الاقتصادية كليا عن ما يلاحظ في معظم البلدان المتقدمة، وبالتالي فسياسة التنويع الاقتصادي بدأت بخطأ هيكلي كبير، وبصفة عامة يمكن للمؤسسات الجيدة أن تساعد في تنويع الاقتصاد وهذا من خلال طرق متعددة والتي نذكر من بينها[2]:

– توفير المعلومات للأسواق المحلية حول فرص التصدير الجديدة، مثلا من خلال سفارات البلد في الخارج والغرف التجارية وغيرها من مؤسسات الدولة.

– يمكنها أن تحسن تدفق التكنولوجيا الحديثة والمعرفة العلمية وكيفية استخدامها، من خلال تحسين مستوى التعليم، ودعم أنشطة البحث والتطوير.

– تساعد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وكذلك دخول المؤسسات الأجنبية للسوق المحلية.

– المساهمة في تطوير القطاع المالي المحلي من خلال وضع قوانين وتنظيمات جيدة تشجع تطور السوق المالية والبنوك.

[1]– شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 64.

[2]– مرجع نفسه، ص ص 64، 65.

ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادي

إن تنويع الاقتصاد يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية، ومن هنا تبرز لنا عدة أسباب ومبررات خاصة بحالة البلدان النفطية، أهمها[1]:

1- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.

2- اعتبار استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة. وعدم استقرار أسعار النفط وتتذبذب الطلب العالمي منه مما تؤدي إلى تقلبات في الصادرات.

3- إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرض العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

ثالثا: قواعد التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي اشتراطات وقواعد أساسية يمكن عرضها في قاعدتين أساسيتين هما[2]:

1- القاعدة الأولى: تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو النشاط الاقتصادي.

2- القاعدة الثانية: قاعدة الموارد وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

المطلب الثاني: العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي وأنواعه

للتنويع الاقتصادي مجموعة من العناصر الرئيسية التي تبلور صور المفاهيم الخاصة به، كما أن هناك عدة قواعد واشتراطات يمكن اعتماد وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

[1]- محمد الهادي ضيف الله، هشام لبزة، **سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي3 و4 نوفمبر 2016، ص 04.

[2]- ذياب محمد، بوزيدي حمزة، **سياسة الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر الانجازات والتحديات**، بحث مقدم ضمن يوم دراسي حول إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة بويرة، الجزائر، يوم 5 ماي 2015، ص 3.

أولا: العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي

تتجسد العناصر الأساسية للتنويع الاقتصادي في النقاط التالية[1]:

1- التنويع الاقتصادي يحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية: يشكل اعتماد إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية باعتبارها مصدر للدخل وممول رئيسيا لتنمية خطر يهدد استقرار الاقتصاد خاصة إذا كانت هذه السلعة مورد خام أولية التي غالبا ما لها بدائل وتعد موارد ناضبة وعرضة لتقلبات وتذبذبات أسعارها، فالتنويع الاقتصادي يضمن التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة.

2- التنويع الاقتصادي عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل: يعتمد التنويع كونه تحولات هيكلية على بناء قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات ومتكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات قادرة على توفير فرص العمل وإيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة وتوليد فائض اقتصادي.

3- التنويع الاقتصادي عملية نسبية لتحول الاقتصاد: يتكون الاقتصاد من قطاعات رئيسية تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة وهو منطلق لإحداث تحولات بناءة في هيكل الاقتصاد وتحديد الأهمية النسبية الرئيسية بمختلف فروعها.

4- التنويع عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات في الناتج والإنتاجية: بهدف التنويع الاقتصادي إلى توازن هيكلة الاقتصاد وذلك بتحقيق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلى الإجمالي والدخل القومي بحيث تسهم من خلاله في معظم القطاعات بنسبة مهمة ومتقاربة، وعليه تنوع الهيكل الاقتصادي لا يكون بالتركيز على قطاع معين دون غيره، حيث كلما زادت الأهمية النسبية للقطاعات الأساسية التي لم تنل اهتماما مسبقا أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج كما ونوعا وتنويعا وصولا إلى مرحلة التراكم كما يؤدي التنويع إلى زيادة إنتاجية العمل، ففي سياق التنويع تنشأ مجموعة واسعة الفروع والأنشطة المترابطة مما يعني تحطيم بنية الاقتصاد الوطني الوحيد الجانب كما يشمل تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية إذ يشمل ويتضمن التنويع كافة المناطق الجغرافية ومبدأ التوازن الجهوي مما يؤدي للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

5- التنويع الاقتصادي عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية: تتضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة منها تغيرات في تراكيب الإنتاج وهيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية وإحداث

[1]- أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 144، 145.

التغيرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية الخام إلى تطوير الصناعة التحويلية باعتبارها دافع لعجلة التنمية، وعليه فالتنمية الاقتصادية تهدف لخلق اقتصاد متنوع الهيكل تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية وتوليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بصفة متوازنة وعليه فنجاح التنمية مرهون بمدى التنويع المحقق في الهيكل الاقتصادي.

6- التنويع الاقتصادي يوسع المشاركة في جهود التنمية: يتيح التنويع مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط يلعب دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية من خلال منح الفرص للقطاع الخاص باعتباره قطاعا مكملا للقطاع العام وفتح المجال لإبداعاته ودوره في تعبئة المدخرات الوطنية والمساهمة في تنفيذ مشروعات التنمية.

ثانيا: أنواع التنويع الاقتصادي

يمكن التمييز بين نوعين من التنويع الاقتصادي[1]:

1- التنويع الأفقي: هو التنويع الذي يتوافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج (مثلا البترول).

2- التنويع الراسي: هو التنويع الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم و السندات.

3- التنويع الداخلي: هو الاعتماد الكلي على مصادر تمويل داخلية[2].

4- التنويع الخارجي: ويكون من خلال إيجاد مصادر خارجية للتمويل سواء بالتكتلات وأساليب المشاركة أو عن طريق الاندماج والابتلاع كما يحدث للمؤسسات الاقتصادية[3].

المطلب الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي (في الاقتصاد النفطي).

ترمي سياسات التنويع الاقتصادي في البلدان النفطية (الجزائر) إلى تحقيق الأهداف التالية[4]:

---

[1]- ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، بحث مقدم ضمن المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الرياض، 16-17 فيفري 2014، ص 5.

[2]- رحيم حسين، **استراتيجية المؤسسة**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 144.

[3]- المرجع نفسه، ص 144.

[4]- ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 77.

– توسيع فرص الاستثمار وتقليل المخاطر التي يتعرض لها من خلال توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية مما يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز الاستثمارات في عدد محدود منها وزيادة عوائدها نتيجة الظروف الطبيعية والدولية، التي قد تلحق أضرار في الإنتاج وتسويق المنتجات، وتقوية أوجه الترابط الاقتصادي.

– الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.

– زيادة أثر التعلم على مستوى القطاعات الأخرى.

– تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد).

– تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي محدد دون القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الأولية مثل الزراعة، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة، كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية[1].

كما يساهم التنويع الاقتصادي في[2]:

1– زيادة معدلات النمو.

2– تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: حيث تتسم الدول ذات التنويع الاقتصادي الضعيف على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات مما يجعلها عرضة للمخاطر نتيجة انخفاض أسعار هذه المنتجات المصدرة فتنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي مما يقلص إمكانية الدول في تمويل عملية التنمية.

3– زيادة إنتاجية رأس المال: إذ يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة رأس المال البشري مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

4– تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: لقد أثبتت الدراسات أن لتقلب الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار مستوياته علاقة عكسية بمعدل النمو وبما أن تقلبات الطلب والأسعار من سمات النظام

[1]– ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015، ص 195.

[2]– أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 147–149.

الاقتصادي العالمي، فخيار التنويع يندرج ضمن أحسن الخيارات المتاحة أمام الشركات والأفراد للحماية من تلك التقلبات.

5- توليد الفرص الوظيفية: إذ يعزز التنويع الاقتصادي توليد وظائف جديدة بتحفيزه للنمو الاقتصادي إذ يزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وتقليص معدلات البطالة.

6- توسيع قاعدة الإيرادات: إن التنويع الاقتصادي يعني عدم الاعتماد على مورد واحد بصورة كاملة ويعمل على تنويع مصادر دخلها للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

7- رفع القيمة المضافة القطاعية: إذ يقرر التنويع الرأسي الروابط بين القطاعات باعتبار مخرجات قطاع تشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

8- تعزيز التنمية المستدامة: إن فشل تعزيز التنمية المستدامة يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسية ترتبط مجملها بضعف التنويع الاقتصادي أولها ضعف إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات وثانيها تعرض معظم الدول النامية وبصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية نتيجة ارتباط إيراداتها بمورد واحد وخاصة النفطية منها أما السبب الثالث فيرجع إلى ارتفاع حدة التقلبات على المستوى الكلي نتيجة أثر الصدمات على القطاعات المتخصصة ونتيجة هذه الأسباب فاتساع درجة التنويع الاقتصادي سيؤدي إلى استقرار معدلات النمو الاقتصادي باستمرار وتحقيق التنمية المستدامة.

9- تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي الناجم عن الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج معين.

10- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية نتيجة زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج.

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي: نظريات، محددات وميكانيزماته

يعتبر التنويع الاقتصادي شرطا ضروريا لبناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد يتسم بدرجة عالية من التكامل، من خلال هذا نستعرض أهم النظريات المفسرة لتنويع القاعدة الإنتاجية، الأنماط المميزة له ومحدداته بالإضافة إلى عوامل وشروط نجاح عملية التنويع الاقتصادي وميكانيزماته.

المطلب الأول: نظريات وأنماط التنويع الاقتصادي

ويضم النظريات المفسرة وأنماط (أشكال) التنويع الاقتصادي وهي كما يلي:

أولا: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي.

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر، وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الاقتصاديات تسعى للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن، ومن بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من آدم سميث، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر. فلقد أكد آدم سميث (1776) أن تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، والجدير بالذكر أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد "أ" مثلا لا ينتج سوى المنتجات x والبلد "ب" ينتج سوى المنتج y، ولكن على العكس فزيادة مستويات التخصص تعني أيضا التنويع، كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهيمن، ويمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي، كما أن التخصص بشكل إجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى، ولقد أدى تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت، والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني. أما جوزيف شومبيتر (1912) فلقد اعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي من خلال الابتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات القديمة، وهي الظاهرة التي وصفها بأنها "التدمير الخلاق"، كما أظهر باسينتي (1981-1983) أكثر من ذلك بكثير، وفقا لأفكار كارل ماركس بالقول: "إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع باستمرار". كما حدد جان جاكوبس (1969) مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر

للإبداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو.كما ركزت اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي، (خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية البنيوية) من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، فالمقاربات الأولى بينت أولا كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، وثانيا كيف أن دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي، فبلدان (المحيط الخارجي) للاقتصاد العالمي تسهر على تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية والتنويع في التنمية[1]. وحسب هذه المقاربة فإن طبيعة البيئة العالمية الديناميكية والمتطورة توفر تحديات وفرص جديدة أمام البلدان النامية، إذ يبقى التنويع حتما جزءا لا يتجزأ من عملية التغير الهيكلي في شبكة الإنتاج العالمية وتحديا خطيرا بالنسبة للعالم النامي[2].

وفي الأخير عرفت السنوات الأخيرة تجدد وعودة النقاش بشأن فكر التنويع، حيث أثبتت أغلبها أهمية عملية التنويع الاقتصادي في التنمية والنمو، وقدمت الحجج حول مدى مساهمة التنويع في زيادة إنتاجية العوامل، استقرار عائدات التصدير وتعزيز الاستثمار الحقيقي المنتج.

ثانيا: أنماط التنويع الاقتصادي

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع، أولا قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة. ثانيا على الصعيد الصادرات، التنويع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام. وبالتالي يمكن أن نميز بين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق[3]:

1- تنويع الهيكل الإنتاجي(الصناعي): يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص

[1]-Dominik Hartmann , Andreas Pyka, **"Innovation, Economic Diversification and Human Development"**, CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65- 2013, FZID, University Hohenheim, Germany, 2013, p- 04, 05.

[2] -Hussein pirasteh, Mohammad Sayadi, & al, **"economic growth and stability in the euro-med region: concentration or diversification?"**, Iranian Economic Review, Vol.14, No.23, Spring2009, p-107.

[3]- موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 136.

بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل "لعنة الموارد الطبيعية" أو "المرض الهولندي". التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.

2- تنويع الأسواق: ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك وفرات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، على سبيل المثال المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة، وعموما تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة، وعلاوة على ذلك فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معا يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما، وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية، ونفس الشيء فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام هو أفضل من التركيز على القليل، ومع أن عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلفة، ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك.

المطلب الثاني: محددات التنويع الاقتصادي وعوامل نجاحه.

أولا: محددات التنويع الاقتصادي.

يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد. لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات التي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله، في هذا الإطار يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي[1]:

1- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري.

2- السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية).

3- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية.

4- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني.

5- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل.

- وهكذا فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال. كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية، كما يتطلب أيضا توفر بنية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

ثانيا: عوامل وشروط نجاح عملية التنويع الاقتصادي.

1- عوامل نجاح عملية التنويع الاقتصادي: إن الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشا وعرضه لمخاطر عدة، فاستمرارية اعتماد بعض الدول على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات وإيرادات المالية العامة، يؤثر على بقية الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي، وبالتالي تظهر أهمية التنويع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر ولتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. لذا أقدمت العديد من الدول على تنويع اقتصادياتها وتنويع

[1]- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **التعريف بالتنويع الاقتصادي، أهدافه ومحدداته**، عن الموقع:
www.arab-api.org consulte le:14/02/2017

هياكلها الإنتاجية وصادراتها، البعض منها نجح في ذلك فيما فشل البعض الآخر. ومن العوامل التي تساهم في نجاح التنويع الاقتصادي ما يلي[1]:

– اعتبار الزيادة في مستوى وتنويع الصادرات أحد أولويات التنمية الرئيسية مما يسمح بتعزيز إيرادات المالية العامة ومن ثم توسيع نطاق الإنفاق الحكومي لضمان توزيع أكبر وتدعيم كل القطاعات الإنتاجية التي تؤثر مرة أخرى في تنويع الصادرات.

– اعتماد الحكومات على إدارة مستقرة وقوية وذات مصداقية تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكامنة في إستراتيجية التنمية القائمة على الموارد الطبيعية.

– إعطاء دور مهم للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنويع.

– ضرورة تحقيق انفتاح على الخارج من خلال تشجيع المستثمرين الأجانب وتوفير الظروف المناسبة لهم وتحقيق الشروط الأمنية والبيئية والاقتصادية.

2– شروط نجاح عملية التنويع الاقتصادي: هناك اتجاهين لنجاح عملية التنويع الاقتصادي، الأول: جانب الطلب المتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، والثاني: جانب العرض المتمثل في تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات[2]:

أ– إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي (سياسات جانب الطلب): لتحقيق عملية تنويع ناجحة، لابد من إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، وبخاصة إطار تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي المرتكز على الربط بالدولار. ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلي، وهي السياسة المالية، السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ومراجعة نظام الربط الجامد لعملات مختلف الدول الريعية بالدولار الأمريكي من منظور المكسب مقابل التكلفة. فعند ربط العملة يجري استبعاد

[1]– عيادة هشام، **محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي: دراسة قياسية باستعمال عينات البانل للفترة 2000–2013**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي3 و4 نوفمبر 2016، ص 04.

[2]– خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015، ص ص 30–32. عن الموقع:
www.doha-institute.net/file/Get/a9c95ddc-0a58-463f-b588-4aa6009bc2d9.pdf. consulte le: 02/03/2017

سياستين من هذا الإطار، هما السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ولا يمكن استخدامهما كأدوات لإدارة الاقتصاد الكلي وتعزيز الاستقرار فيه. فسعر الصرف يثبت عند قيمة معينة وتسخر السياسة النقدية لتحقيق ذلك الهدف ولا يمكن استخدام أي منهما لأي غرض آخر.

بهذه الطريقة يصبح عندنا إطار إدارة اقتصاد كلي بسياسة واحدة فقط هي السياسة المالية. ويتم استخدام شق واحد فقط من هذه السياسة وهو سياسة الإنفاق الحكومي ولا تستخدم السياسة الضريبية، وفي هذه الحالة يصبح عندنا إطار إدارة اقتصاد كلي بشق سياسة الإنفاق الحكومي فقط. في حين أن المطلوب هو تصميم مزيج مرن من هذه السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث، المالية والنقدية، وسعر الصرف، لإدارة الدورة الاقتصادية بكفاءة، يتفاعل مع كل دورة بحسب أوضاعها بالزيادة أو النقصان في كل سياسة، بناء على المعطيات والمتغيرات الاقتصادية على أرض الواقع. وقد كان هذا الإطار البسيط، الأحادي السياسة (السياسة المالية)، والأحادي الأداة (الإنفاق الحكومي)، ملائما لبدايات مراحل التنمية عندما كانت الاقتصاديات بسيطة وغير متطورة، وكان ثمة توافق في الدورات الاقتصادية مع الولايات المتحدة التي هي دولة الربط، وكانت العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي مستقرة، لكن هذه الأوضاع تغيرت مع بدايات العقد الماضي. لذا ينبغي أن يتركز الهدف العام والأساسي في تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي تصميم المزيج الأمثل من السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث (المالية والنقدية وسعر الصرف)، بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي ، أي ضبط معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي (لجذب الاستثمارات ورفع الكفاءة الإنتاجية) من جهة، ودعم التنافسية مع التقدم في عملية التنويع في المدى البعيد من جهة أخرى (مثل فائدة لاستثمار يبدأ بتكلفة 5 مليارات وينتهي ب 15 مليار بسبب التضخم). ويجب تحرير السياسة النقدية، وتوجيهها نحو خدمة أهداف الاقتصاد الوطني الكلية، ورفع القيود على سعر الصرف. إن هذا الإصلاح هو الأسرع والأسهل مقارنة بسائر أنواع الإصلاحات الأخرى المطلوبة لتنويع الاقتصاديات.

ب– تنويع القاعدة الإنتاجية: بالتوازي مع إصلاح الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، لابد من إصلاحات في جانب العرض أيضا، ولابد من تنويع القاعدة الإنتاجية بعيدا من القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له، وتنويع مصادر الدخل بعيدا من ريع القطاع الهيدروكربوني، وتنويع هياكل الإنتاج تحدي بعيد المدى يتطلب، في إيجاز: تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وإصلاح القطاع الخاص والحد من تركز الأسواق والثروة فيه، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع.

المطلب الثالث: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي

يقوم التنويع الاقتصادي على ميكانيزمات تمثل مختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح سياسات التنويع الاقتصادي التي تختلف من اقتصاد إلى آخر بناءا على التوجهات الايديولوجية والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، ومن أهم تلك الآليات نجد:

أولا: تنشيط القطاع العام وتفعيل دوره التنموي.

تعتبر الدولة تنموية يتجسد دورها في شكل الإرشاد الإستراتيجي أي توجيه عمليات التنمية وهو ما يؤكد الدور الهام لما يسمى ب "دولة المحفزة" في إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية في ظل إستراتيجية استثمارية واعية تهدف إلى تحقيق تحول نوعي في البنية الاقتصادية والتركيبة القطاعية للاقتصاد، إن إصلاح القطاع العام لا يتم إلا بأسلوب علمي في وضع الخطط والبرامج وفي إدارة مؤسسات والدولة وتوابعها ويعد دور القطاع العام الأساس بالنظر لإمكانية دوره القيادي في عملية التنمية أو تولي توجيهها ومتابعتها خاصة فيما يتعلق بإقامة البنية الأساسية سواء غير المادية منها كالتعليم والتدريب الذي يصب في تطوير الموارد البشرية والبنية الأساسية المادية والتي تشمل إقامة نظام متكامل جديد للاتصالات والمواصلات وما يرتبط بها من طرق وجسور ومطارات وتوفير إمدادات كافية كالماء، الكهرباء...إلخ. أي العمل على تهيئة البيئة المناسبة للمؤسسات زمن خلال تهيئة الأسواق والبنى التحتية والتكنولوجيا الحديثة. إن العمل على تثبيت مؤسسات القطاع العام يتطلب إيجاد سبل وإستراتيجيات للنهوض بها من خلال تحديث أسلوب الإدارة بالقيادة الكفأة والعمل على الحد من الفساد بكل أنواعه[1].

ثانيا: تفعيل دور القطاعات الاقتصادية.

إن العمل على إحداث تنويع اقتصادي يستوجب التخفيف من سيطرة القطاع النفطي لتفادي تأثير تقلبات أسعار النفط وذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات غير النفطية وخاصة ذات القدرة التنافسية المرتفعة مما يسهم في التحول التدريجي من اقتصاد أحادي المورد إلى اقتصاد متعدد المورد، ومن أهم القطاعات التي يمكن استغلالها التنويع الاقتصادي وتنمية الإيرادات العامة والتخفيف من عبء الموازنة العامة نجد:

[1]- أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 151.

1- تنمية القطاع الصناعي: يعد القطاع الصناعي عصب عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه أحد البدائل المهمة لتنويع مصادر الدخل، وذلك لما يتمتع به هذا القطاع من أهمية في مجال خلق القيم المضافة الجديدة (عكس أغلبية الأنشطة الخدمية التي يعتبر الطلب عليها طلبا مشتقا، من الطلب على المنتجات السلعية). بالإضافة إلى ارتباطها بإنتاج السلع والخدمات الصناعية القابلة للتصدير، والقابلة للاستيراد، وما يمثله ذلك من خلق لأسواق تصديرية تنافسية، وخفض للواردات الاستهلاكية والوسيطة والنهائية وبالتالي خفض للعجز، وتحويله إلى فائض لاحقا، في ميزان المدفوعات. كما ترتبط هذه الأنشطة بالتحول التقني الذي يعتبر أحد المصادر المهمة المحددة للنمو الاقتصادي، شأنها في ذلك شأن رصيد رأس المال وقوة العمل الصناعية، وتنبع أهمية هذه الأنشطة أيضا من ارتباطها بالنشاط الزراعي استهلاكا للمنتجات الزراعية كاستخدامات وسيطة، وإنتاجا للمدخلات الوسيطة والاستثمارية المستخدمة في النشاط الزراعي، كما تعتبر الأنشطة الصناعية محلا لاستيعاب فائض العمالة الزراعية في مراحل التنمية الأولى، ومصدرا مهما لتوليد الدخل ومن ثم خلق وتعزيز الطلب المحلي على المنتجات المصنعة محليا، لذا فإن خلق نمو صناعي مستدام يعتبر أحد أهم مقومات الحكم على مدى سلامة وتقييم الجهود التنموية خاصة في الدول النامية[1].

2- تنمية القطاع الزراعي: بالرغم من القدرات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها القطاع الزراعي في أغلب الدول النامية، إلا أنه يبقى عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغطية السوق، وتتعدى خطورة الأمر إلى تسجيل أغلب هذه الدول تبعية كبيرة للخارج في المجال الغذائي، ومن ثم فإن إسهام القطاع الزراعي في العملية التصديرية خارج قطاع النفط بنسب مقبولة قد يبقى بعيد المنال في ظل المشاكل التي يعيشها. ومن بين الأسباب التي أدت إلى تراجع القطاع الزراعي وعجزه عن الوصول بمنتجاته إلى أسواق التصدير ما يلي[2]:

- تراجع معدلات الاستثمار وتكوين رأس المال في الزراعة نتيجة انعدام التحفيزات للاستثمارات في هذا القطاع، حيث تم إعطاء الأولوية لمجال الاستثمار في القطاعات الصناعية على حساب القطاع الزراعي.

---

[1]- أحمد الكواز، **تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي**، سلسلة الخبراء المعهد العربي للتخطيط، العدد 40، الكويت، أفريل 2011، ص 13. عن الموقع:
http://www.arab-api.org/ar/publication/course.aspx?key=217&iframe=true&width=100%&height=100%.
Conculte le : 03/02/2017

[2]- مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، الجزائر، 2011، ص ص 68، 69.

– الارتفاع المتزايد في نسبة النمو الديموغرافي، الذي أدى إلى زيادة الطلب على المواد والسلع الزراعية والغذائية، مع تراجع الإنتاج الزراعي وعدم استقراره.

– التخلف التكنولوجي وانخفاض معدلات استخدام الآلات والأسمدة وغيرها أدى إلى إتباع سياسات زراعية خاطئة وبدائية.

– اعتماد القطاع الزراعي على عامل الطبيعة والمناخ، فحتى لو توفرت الظروف المساعدة في تطوره (ظروف مالية، مادية، تقنية...إلخ) فإن أي تقلب في الأحوال الجوية (نقص الأمطار مثلا) يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي وهذا ما أصبحنا نشهده في السنوات الأخيرة.

– يتميز القطاع الفلاحي في أغلب الدول النامية ومنها الجزائر بسوء استغلال الأراضي الفلاحية وبوجود اختلال في هذه الأراضي.

3– تنمية قطاع الخدمات: يعد قطاع الخدمات من أهم القطاعات المولدة للدخل والخالق لفرص العمل وتحقيق إيرادات النقد الأجنبي، إذ بلغ نصيب قطاع الخدمات في البلدان المتقدمة 70 من الناتج المحلي الإجمالي ومن اليد العاملة، غير أن هذا القطاع يمثل تحدي للبلدان النامية إذ لا يتجاوز نصيبه 50 من الناتج المحلي الإجمالي و35 من اليد العاملة إضافة إلى التحديات التي تواجهها هذه البلدان في بناء وتوسيع قدراتها الإنتاجية والتجارية في قطاع الخدمات مما يتيح لها من فرصة تنويع اقتصادياتها.

ثالثا: تفعيل دور القطاع الخاص.

يحتل القطاع الخاص مكانة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية انطلاقا بما يتميز من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات إذ يعرف على أنه عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسب الملكية الخاصة تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر إذ تؤكد العديد من الدراسات على المدى الطويل وهذا ما انعكس في تزايد الاتجاه نحو عملية الخصخصة وتوسيع مكانة

القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتي تشتمل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص وقد جاء هذا التحويل نتيجة عدة مزايا يتميز بها القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام وهي[1]:

– ارتكاز نشاطه على تحقيق الربح أي طغيان الهدف الاقتصادي على الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية مقارنة بالقطاع العام.

– الكفاءة في إدارة الموارد نتيجة انتشار عدم الرشادة في استخدام الموارد للقطاع العام.

– قدرة القطاع الخاص على خلق الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء.

– الإدارة الكفأة للنشاط الاقتصادي من خلال استهدافه للموارد البشرية الكفأة والمؤهلة ذات الخبرة والمهارة.

– التميز بروح المبادرة والديناميكية للإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي القادر على المنافسة.

وتتمثل آليات تفعيل القطاع الخاص فيما يلي[2]:

1– توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال: من أهم العناصر الأساسية لتحقيق بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط نجد:

– وضع الإطار التشريعي والقانوني المناسب عن طريق التشاور بين القطاعين العام والخاص سواء فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية أو التشريعات والأحكام القانونية والتي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص.

– توفير وتطوير البنى التحتية إذ تلعب دورا هاما في تطور نشاط القطاع الخاص باعتبارها من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات.

– تنمية الموارد البشرية باعتبارها عملية استثمار لرأس المال البشري حيث تعرف على أنها عملية تطوير المهارات والقدرات والمعارف مما يساهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج وزيادة الكفاءة في الأداء.

[1]– بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، **رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، بحث مقدم ضمن الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لما بعد البترول"، جيجل، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2011، ص 4.

[2]– أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 159، 160.

- تحقيق الاستقرار السياسي الذي يعد داعما قويا لتواجد القطاع الخاص.

2- توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات: إن توفير التمويل اللازم يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص ويتم ذلك من خلال: تعبئة المدخرات بتطوير بنية القطاع المصرفي، مساندة المشروعات الصغيرة والجديدة في السوق.

3- الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص: إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحديد أدوار كل منها في عملية التنمية الاقتصادية يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي.

رابعا: جذب الاستثمار الأجنبي

تسعى البلدان النامية لاستكمال مسيرتها التنموية في ظل عقبات وإخفاقات نتيجة نقص مواردها المحلية مما دفع بها لاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية تعزيزا للمدخرات الوطنية وإلى ما تسهم به من تزويد هذه البلدان بالنقد الأجنبي للوفاء بمتطلبات عملية التنمية. وفي ظل نقص هذه الموارد المحلية عملت البلدان النامية على جذب وتشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية إليها بتوفير المناخ الاستثماري الجيد الذي يتضمن مجموعة من العوامل تحدد مدى ملائمة البيئة السياسية والاقتصادية والتشريعية ويمكن إدراج أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي[1]:

- يعد أحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية ومصدر من مصادر التمويل.

- مكملا للادخار المحلي لتمويل خطط التنمية في مختلف القطاعات.

- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية والموارد الطبيعية وتخفيض مستوى البطالة ونقل التكنولوجيا.

[1]- بعداش عبد الكريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2008)**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 57.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي واستراتيجياته

إن إحداث التنويع الاقتصادي يعد حتمية لمعظم الدول النامية، خاصة الجزائر من خلال الاعتماد على آليات لإرساء قاعدة اقتصادية عريضة دافعة للتنمية، ومنه يهدف مبحثنا هذا إلى دراسة استراتيجيات التنويع الاقتصادي وقياس درجة التنويع من خلال قياس مؤشرات التنويع الاقتصادي بصفة عامة وفي الجزائر.

المطلب الأول: استراتيجيات التنويع الاقتصادي.

التنويع هو عكس التخصص حيث تعتمد المؤسسة على تقديم تشكيلة من المنتجات، والتنويع من وجهة نظر (Ansoff) حالة عملية إذا قدمت منتجات جديدة إلى أسواق جديدة بشكل عام ، فإذا ما امتلكت منظمة الأعمال إمكانيات وقبليات من ناحية الموارد والتكنولوجيا فبإمكانها تقديم منتجات جديدة لأسواق لم يتم التعامل معها، أما (Berry) فيعرف التنويع بأنه دخول المؤسسة إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة، في حين يعرف آخرون من أمثال (Rumelt وPitts) التنويع على أنه عدد مجالات الأنشطة أو الأعمال المستقلة، التي يمكن إدارتها بشكل منفصل على بقية مجالات النشاط، وهذا يعبر عنه بتنويع مجال النشاط الاستراتيجي، أي دخول المؤسسة في مجالات نشاط جديدة أو منتج لسوق جديد. مما سبق ذكره تستنتج أن إستراتيجية التنويع تعني قيام المؤسسة بالتوسع من خلال[1]:

- تقديم منتجات أو خدمات جديدة.
- كسب حصص سوقية جديدة.
- إضافة بعض العمليات الإنتاجية إلى عملياتها الحالية.

إذن فهي تعني أن تختار إدارة المؤسسة الدخول في ميدان جديد من الأعمال مختلف تماما أو مرتبط بالأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الوقت الحاضر، كما تعني إضافة منتجات جديدة وربما غير تقليدية أو مألوفة لبيعها في أسواق جديدة، فالتنويع قد يكون امتدادا للنشاط الأصلي أو خروجا عنه، مثل شركة ميتسوبيشي التي اتجهت إلى إنتاج محطات توليد الكهرباء وأيضا المصاعد الكهربائية، ومزارع لتربية الأسماك وتعليبها.

[1]- غالم عبد الله، تيمجغدين عمر، **أثر إستراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 66.

إن الهدف الرئيسي من تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي هو الدخول في مجالات الأعمال التي تختلف عن طبيعة تشكيلة المنتجات التي تنتجها السوق حاليا، إذ يمكن التطرق إلى أنواع استراتيجيات التنويع تحت ثلاث مجموعات رئيسية وهي التنويع المترابط وغير المترابط، التنويع الداخلي أو الخارجي، التنويع الأفقي أو الرأسي وتتمثل فيما يلي:

أولا: التنويع المترابط والتنويع غير المترابط

وينقسم إلى نوعين هما[1]:

1- التنويع المترابط: هو أن تقوم المؤسسة بإضافة بعض مجالات الأعمال الجديدة إلى مجال عملها الحالي، شرط أن ترتبط هذه المجالات ارتباطا استراتيجيا بالمجال الحالي الذي تعمل فيه، وهذا الارتباط قد يتعلق بمجالات متنوعة مثل التكنولوجيا، التوزيع...إلخ، مما يمكن المؤسسة من الاستفادة من عامل تعاون عناصر الإنتاج.

2- التنويع غير المترابط: يحدث ذلك عندما تتحول المؤسسة إلى مجالات وأنشطة لا ترتبط بعملياتها الحالية، فهذا النوع من التنويع يتضمن إضافة منتجات أو خطوط إنتاجية كليا إلى مجال المؤسسة، ولا ترتبط بالمنتجات القائمة بأية صلة، وبهذه الإستراتيجية تهتم الإدارة العليا بمقياس العائد على الاستثمار، عوضا عن وجود خيط متصل يربط بين أعمال المؤسسة كلما كان العائد على الاستثمار عاليا.

ثانيا: التنويع الداخلي والتنويع الخارجي

وينقسم إلى نوعين هما[2]:

1- التنويع الداخلي: وترتكز هذه الإستراتيجية على اعتماد المؤسسة على نفسها، وذلك من خلال الاستعانة بمواردها المتاحة، وذلك كأن تقوم بالدخول في بعض مجالات الأعمال الجديدة، والتي غالبا ما تكون مترابطة مع مجالات العمل الحالية، وذلك عن طريق تنمية هذه المجالات بنفسها. وعادة ما ينطوي هذا النوع على التوسع في المنتجات المقدمة إلى الأسواق، ويمكن أن تأخذ هذه الإستراتيجية أشكالا متعددة.

2- التنويع الخارجي: يحدث هذا النوع عندما تقوم المؤسسة بالدخول إلى مجالات أعمال جديدة عادة ما تكون مترابطة، عن طريق شراء مؤسسة واحتوائها بالكامل أو الاندماج مع مؤسسة أخرى لتكون مؤسسة تأخذ شكلا جديدا، إما من خلال الاندماج أو من خلال الاستحواذ.

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 66، 67.

[2]- جعيجع نبيلة، **إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية (دراسة ميداني لمؤسسة كوندور للالكترونيات ببرج بوعريريج)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007، ص ص 35، 37.

ثالثا: التنويع الأفقي والتنويع الرأسي

التنويع الأفقي والتنويع الرأسي وقد سبقنا وأن تطرقنا لهما في أنواع التنويع الاقتصادي.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

لقياس مدي التنويع ودرجته نستعين بعدة مؤشرات اقتصادية.

أولا: مؤشرات قياس مدى التنويع الاقتصادي

من أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي نجد[1]:

– معدل ودرجة التغير الهيكلي، تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. كما يتم قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

– درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، حيث أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن.

– تطوير الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على نجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

– اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية مما يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

– نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

– تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع. ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

– تغيرات القطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

[1]– ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 196.

– مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

ثانيا: مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي

معظم المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي بين الدول المتخلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة هناك مقياسين رئيسيين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي هما:

1– مقياس فلاديمير كوسوف(Cos): يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية[1]:

$$cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} a_i \ XB_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} a_i^2} \ X \sqrt{\sum_{i=1}^{n} B_i^2}}$$

حيث:

ai: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

Bi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة Cos=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

2– مقياس هرفندل–هيرشمان (Herfindal-hirshman): يعد هذا المؤشر من أشهر المؤشرات التي تقيس التنوع الاقتصادي، وقد تم استخدام هذا المؤشر سنة 1982 من طرف العدالة الأمريكية في محاكمها لقياس تركيز السوق من أجل مكافحة الاحتكار، كما يستخدم هذا المؤشر بكثرة في التجارة الخارجية لقياس تركز الصناعات أو إحدى فروع قطاع معين، أو لقياس تمركز أسواق التجارة الخارجية كما يستخدم في أنظمة ومؤشرات التنمية العالمية مثل نظام التحليلات والمعلومات التجارية والحل العالمي للتجارة المتكاملة. ويأخذ الصياغة التالية[2]:

[1]– ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[2]– سي محمد كمال، **التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي3 و4 نوفمبر 2016، ص 27.

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

H.H: مؤشر هرفندل- هيرشمان يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع (0)، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i.

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB.

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي عديدة منها: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل...إلخ. كما وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحدد الدول الأقل نموا معيار لتنويع الاقتصاد يتكون من العناصر التالية[1]:

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة إسهام العمل في الصناعة.
- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء.
- مقدار التركز في الصادرات.

المطلب الثالث: قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر

لقياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل-هيرشمان نستخدم الصيغة السابقة لمؤشر هرفندل-هيرشمان والتي على الشكل:

[1]- ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 10.

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}} \text{..... ..... (1)}$$

أما الإحصائيات فنستعين بالجدول التالي الذي يحدد لنا قيمة xi/x، ولدينا N=6، وبالتالي يمكن تطبيق المعادلة السابقة لحساب هذا المؤشر في كل سنة.

الجدول رقم(01): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر (2005-2012).

الوحدة: %

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط الفترة
الفلاحة	9.04	8.73	8.81	7.78	11.51	10.47	10.49	11.82	**9.83**
المحروقات	53.01	53.73	52.04	54.39	39.58	43.75	47.11	43.87	**48.43**
الصناعة خارج المحروقات	6.50	6.12	5.97	5.56	7.13	6.36	5.89	6.06	**6.20**
البناء والأشغال العمومية	7.85	8.31	9.12	9.31	12.36	12.31	11.19	11.73	**10.27**
النقل والاتصالات	10.02	10.12	10.23	9.24	11.26	10.22	8.90	9.11	**9.89**
التجارة والخدمات	13.58	13.00	13.82	13.73	18.16	16.89	16.43	17.42	**15.38**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS.

وبالتالي يمكن تطبيق المعادلة السابقة لحساب هذا المؤشر في كل سنة، والجدول التالي يبين لنا قيمة H.H لكل سنة:

الجدول رقم (02): قيمة مؤشر هرفندل- هيرشمان (H.H) في الجزائر للفترة (2005-2012)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة **H.H**	0.28	0.29	0.27	0.30	0.13	0.17	0.21	0.18

المصدر: من حساب الطالبان وفق المعادلة (1) والجدول(01)، وباستعمال البرنامج Microsoft Excel.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة ارتفاع قيمة المؤشر من سنة 2005 إلى سنة 2008، حيث كانت قيمته من 0.28 إلى 0.30، وفي سنة 2009 نلاحظ انخفاض إلى أقل من النصف. حيث أن حساب المؤشر H.H يخضع إلى حصة كل قطاع من الإنتاج (xi/x) وتخضع لتغيرات هذه النسبة، وبالتالي يمكن تفسير هذا الانخفاض إلى انخفاض حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار البترول في هذه السنة من 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل سنة 2009. ويمكن إثبات مدى ارتباط تغيرات مؤشر H.H بتغيرات أسعار البترول من خلال مقارنة تطور معدل نمو هذا المؤشر مع تطور معدل التغير في أسعار البترول، والجدول التالي يبين علاقة تغيرات قيمة مؤشر H.H وتغيرات أسعار البترول:

الجدول رقم (03): تطور معدل نمو مؤشر H.H مقارنة بتطور معدل نمو سعر البترول في الجزائر.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مؤشر H.H	0.28	0.29	0.27	0.30	0.13	0.17	0.21	0.18
**مؤشر H.H%	40.00	3.57	-6.90	11.11	-56.67	30.77	23.53	-14.29
*سعر البترول	54.6	65.9	74.8	99.9	62.2	80.2	112.9	111
**سعر البترول %	90.24	20.70	13.51	33.56	-37.74	28.94	40.77	-1.68

المصدر: * قاعدة بيانات البنك الدولي.

** من حساب الطلبة بالاعتماد على برنامج: Microsoft Excel.

من خلال الجدول السابق، يتضح لنا بأن مؤشر H.H يخضع لتغيرات سعر البترول بنسبة كبيرة، وهذا ما يؤكد لنا بأن هذا المؤشر لا يعطينا بصفة دقيقة درجة التنويع الاقتصادي، فانخفاض أسعار البترول يؤدي إلى زيادة التنويع الاقتصادي حسب هذا المؤشر، ولكن في الواقع يؤدي إلى انخفاض قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي (كما حدث في سنة 2009)، وعليه بما أن هذا المؤشر تابع لتغيرات أسعار البترول وهذا يعني تبعيته لقطاع واحد بنسبة كبيرة مما يدل على ضعف التنويع الاقتصادي في الجزائر وخاصة في فترات ارتفاع أسعار البترول.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل للتنويع الاقتصادي، من حيث المفهوم وعناصره وأهدافه، إلى جانب محددات النجاح فيه لاسيما في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها أغلب البلدان المصدرة للنفط ومؤشرات قياسه وأهم الاستراتيجيات والنظريات المفسرة له.

إذ لاحظنا أن نجاح سياسات التنويع يجب على أغلب الدول تبني عدة آليات يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية والزراعة والسياحة ومصادر الطاقات المتجددة، وكذا تنويع الإنتاج والصادرات ومصادر إيرادات الحكومة.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لقطاع المحروقات كمحرك للاقتصاد الوطني

تمهيد:

يحتل قطاع المحروقات أهمية بالغة في الكثير من الاقتصاديات الراهنة، هذا ما جعله يمتلك خصوصيات كثيرة بدء من طبيعته مرورا بتركيبته، تواجده وانتهاء بتداوله في الأسواق العالمية. لذا فهو يمثل المحرك الأساسي لهذه السوق، وتمثل عوائده نبض مداخيل الكثير من الدول العربية حتى أصبحت تسمى بالاقتصاديات الريعية، نظرا لاعتمادها الكبير على هذا المورد، وسرعان ما تحولت من فرضية اقتصاد القوة بامتلاكها للنفط إلى اقتصاد الفقاعة نتيجة انحياز العوائد من مسارها الحقيقي للتوظيف والبقاء مع إشكالية المصدر الواحد للمداخيل.

وتعد الجزائر من بين تلك الاقتصاديات التي تشاركت في هذه السمة، وأصبحت هناك علاقة ارتباط تشابكية بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات حتى أصبح تحديد وضعيته استقرارا أو اختلالا يتوقف على حركة أسعار البترول وعوائده ما جعله عرضة للصدمات الخارجية، مما أصبح لزاما علينا معرفة درجة ارتباط الاقتصاد بعوائد هذا المورد. حيث قمنا في هذا الفصل بعرض واقع وتطور قطاع المحروقات من خلال ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: مدخل للنفط والاقتصاد الريعي.

المبحث الثاني: مسيرة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: واقع قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: مدخل للنفط والاقتصاد الريعي

يعتبر النفط من أهم مصادر الدخل القومي لكثير من دول العالم، فهو قاطرة النمو الاقتصادي خاصة في الدول الريعية التي تتميز باقتصادها الريعي نظرا لاعتمادها على موارد الطبيعة في تكوين مداخيلها، إلا أنها عرضة للعديد من المخاطر نتيجة لما يعرف بلعنة الموارد أو المرض الهولندي، ، وهو ما سنتطرق إليه في مبحثنا هذا من خلال تقديم عام للاقتصاد الريعي والقطاع النفطي ومختلف الأنشطة البترولية.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الريعي

أولا: مفهوم الاقتصاد الريعي

✓ يرتكز مفهوم الريع الاقتصادي أساسا على أسس النظرية الاقتصادية في تعاملها مع عنصر الأرض، والذي يعتمد بشكل كبير على عوامل الإنتاج من عمل، آلات ورأس المال، فنظرية الريع تبحث في العلاقات التبادلية حول كيفية توزيع الإنتاج بين ملاك الأراضي والعمال وأصحاب المال من خلال الريع، الأجور والأرباح حيث يمكن أن نميز بوضوح بين الأرباح والريع، وقد كان دافيد ريكاردو أول من أعطى الريع معناه الاقتصاد المحكم أكاديميا في كتابه مبادئ الاقتصاد والضرائب، والريع بالمعنى الريكاردي هو الدخل الإضافي من الأرض الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الأرض الحدية المستعملة لنفس الغرض، أي ما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر الإنتاج من عمل ورأسمال فإن الأرض الخصبة تنتج غلة أكثر من الأرض الرديئة حتى لو استعملنا نفس المدخلات من بذور وأسمدة وعمل ومياه والأرض "الحدية" تغطي الكلفة وما دون الحدية لا تستغل، والدخل الناتج من الأرض الخصبة الحدية هو ريع، و هو بهذا المعنى غير الإيجار التعاقدي المتأتي من الأرض أو العقار للغير، وينطبق الريع الريكاردي على ميزات الموقع والعوامل الطبيعية، ومن هذا المفهوم تم اشتقاق ريع المنجم الذي يطبق اليوم على الريع المتأتي من إنتاج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز عندما تكون كلفة الإنتاج أقل بكثير من سعر البيع، لكن في أدبيات الصناعة النفطية هناك صعوبة في التمييز بين الربح والريع وبالتالي فهي تعتبر مسألة حساسية أثارت جدلا بين الاقتصاديين والخبراء المختصين، فالأرباح الناتج عن الصناعة النفطية هي مرادف للريع الاقتصاد كما يقول بعضهم، وتستعمل كلمة الريع باللغة العربية و"Rent" باللغة الإنجليزية بعدة معاني، غير ما وردناه في تعريف الريع الاقتصادي بمفهوم "دافيد ريكاردو" فالريع يستعمل كبديل لكلمة "Royalty" بمفهوم الإتاوة أو حصة المالك، وفي الصناعة النفطية ترد الكلمة بشكل مستقل عن الضريبة باعتبارها حصة للمالك قبل احتساب الضريبة، وكان هذا الاستعمال شائعا في زمن

الامتيازات، ولا تزال تستعمل في بعض العقود النفطية، أما الاستعمال الشائع لكلمة Rent فهو ما يتعلق بإيجار البيوت العقارات[1].

✓ كما يعرف على أنه: "اعتماد الدولة على مصدر وحيد للدخل، غالبا ما يكون هذا المصدر طبيعيا، وسعره يتمثل في الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتسويق) وسعر المنتجات في أسواق المستهلك النهائي[2].

✓ ومنه يمكن القول أن الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يعتمد اعتمادا كليا على مورد طبيعي سواء كان هذا المورد نفطا أو غازا أو معادن أخرى أو ما شابه ذلك، فهو لا يتحدد في بيع النفط والغاز كما هو شائع وإنما يشمل المصادر الطبيعية الأخرى كالمناجم الذهب والفحم والفوسفات وما شابه ذلك، وفي حالة الجزائر فإن الاقتصاد يعتمد بشكل شبه كلي على موارد النفط الخام والغاز الطبيعي، لهذا فهو يعد اقتصادا ريعيا.

ثانيا: خصائص الاقتصاد الريعي

يتميز الاقتصاد الريعي بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، تؤدي إلى حدوث سلوكات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، فالرهان السياسي والاقتصاد الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية ولكن التحكم في رقابة الريع وفي كيفية توزيعه، و لقد نشأ و تطور إطار نظري و فكري حول مفاهيم الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية، حيث يتم فيه تحليل ليس فقط التوازنات و الاختلالات الماكرو اقتصادية ولكن أيضا التحولات في الهياكل و في وظائف مؤسسات الدولة و أثر سياسات توزيع الريع على تشكيلة النظام السياسي و الاقتصادي و على تراكم رأس المال في القطاع الخاص[3].

يعود السبب في فشل مخططات تنويع الاقتصاد المعلن عنها كهدف إستراتيجي في البلدان النفطية منذ سبعينيات القرن الماضي إلى ضعف التحولات الهيكلية التي تمت في هذه البلدان، فرغم الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها بعض الدول (جزائر مثلا) في القطاعات الصناعية إلا أنها بقيت دولا ريعية تعتمد اعتمادا شبه كامل على ما تجنيه من تصدير مواردها الأولية(النفط، الموارد الخام، تحويلات المهاجرين.....إلخ)، إن خاصية تشويه الهياكل الاجتماعية والإنتاجية يعيق نمو الاستثمار المنتج، ويعتبر التحول إلى مرحلة ما بعد الاقتصاد الريعي تحديا

[1]- مختار عصماني، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2014)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، 2014، ص ص 26، 27.

[2]- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 24.

[3]- ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص ص 72، 73.

يفرض تغييرا جذريا وحقيقيا للسلوكات في المجتمع، لا يمثل الاعتماد على الموارد البترولي في حقيقة الأمر تدفقا للموارد الداخلية في المستقبل، لكنها تمثل القيمة النقدية لمخزون معطى من رأس المال المحول من حالة (احتياطات بترولية) إلى حالة أخرى (أصول مالية)، فالتنمية لا يمكن ضمانها إلا في حالة تحويل هذه الأصول إلى قاعدة مداخيل دائمة. إن العنصر المفتاحي لدوام نمو القطاع المحلي هو قدرة الاقتصاد على خلق ادخاره الخاص وتطويره التقني، فالخطر الناجم عن الريع يتمثل في كون صيرورة النمو تنتج فقط عن تحويل رأس المال المالي إلى رأس مال مادي، مع إنتاج محلي بتوقف بقاؤه على استمرار قيام الدولة بفرض رسوم جمركية مرتفعة لحمايته من المنافسة الأجنبية، فالاقتصاد البترولي عاجز عن الإنتاج بكيفية مستقلة نظرا لتبعيته للواردات الأجنبية وللمتغيرات الخارجية التي لا يتحكم فيها[1].

المطلب الثاني: أنواع الاقتصاد الريعي وتداعيات السياسة الريعية

أولا: أنواع الاقتصاد الريعي

هناك نوعين للاقتصاد الريعي هما[2]:

1- ريع الخارجي: يشمل ريع النفط و الغاز إذ أن هناك فارقا كبيرا بين تكلفة استخراجها وسعر بيعها وريع المعادن الذي يشكل نتيجة تفوق سعر المعادن على تكلفة إنتاجها وريع الممرات وخطوط النقل الإستراتيجية وريع السياحة وريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج وريع المساعدات الخارجية.

2- ريع داخلي: هو الريع الذي يأتي من مصادر داخلية وهي ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة وينجم هذا النوع من الريع من خلال سوء استخدام المال العام وريع المضاربات المالية إذ يتم السعي للربح دون مجهود فهو ريع الخدمات التي كان دوره في البداية خدمة قطاعي الصناعة والزراعة.

ثانيا: تداعيات السياسة الريعية

أدت السياسات الريعية إلى تدمير قطاعات الاقتصاد الوطني وإلى تبعية البلدان الريعية إلى البلدان الرأسمالية المصدرة للسلع والخدمات، وبذلك أصبحت البلدان الريعية في تبعية إلى الخارج تتأثر بشكل مباشر بالأزمات الاقتصادية والمالية التي تصيب البلدان الرأسمالية ما يعرضها إلى خسائر مالية جسمية.

---

[1]- ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2]- بن يوب فاطمة ، بوفلفل سهام، **الانتقال من الاقتصاد الريعي إلي تنويع الاقتصاد –تجربة دول مجلس التعاون الخليجي–**، بحث مقدم ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25 و26 أفريل، ص 04.

من تداعيات الطبيعة الريعية للدول النفطية الريعية وما يرافقها من فساد مالي وإداري أنها تؤدي إلى تعاظم جنوح الحكومات نحو الدكتاتورية والاستبداد والهدر في المال العام وتوجيه الموارد نحو الاستهلاك الترفي والتبذير والإنفاق الكبير على الأجهزة القمعية وهو ما نشهده في الكثير من الدول النفطية ومن بينها الجزائر، ويقترن ذلك بغيات الرؤية الإستراتيجية للخروج من الطبيعة الريعية للدولة واقتصادها الريعي[1].

المطلب الثالث: عموميات حول النفط

أولا: مفهوم النفط.

1- تعريف النفط: لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هذا المصدر الطاقوي والذي باكتشافه تغير مجرى حياة البشرية جمعاء، فهناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود على النفط وهذا يرجع إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة والتي أصبحت تضاهي أهمية الذهب في الاقتصاد العالمي.

إن كلمة النفط هي بالأصل كلمة لاتينية "petroleum" وتتكون من جزئين "pet" صخر وزيت "oleum" أي بمعنى زيت الصخر، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما، ويتواجد في الطبيعة في حالة سائلة كالبترول الخام أو قد يتواجد في حالة غازية، فبعض المناطق الجغرافية يتواجد بها البترول الخام مختلطا وبنسبة قليلة بالغاز الطبيعي كما هو حال البترول في الخليج العربي أما في مناطق أخرى فقد يتواجد الغاز الطبيعي مختلطا بنسبة قليلة مع البترول الخام كما هو الحال في حقول الغاز الطبيعي في منطقة الجزائر أو بحر الشمال[2].

كما يعرف النفط على أنه مادة بسيطة متكونة كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة من حيث اختلاف خصائص مشتقاته وذلك تبعا للاختلاف الجزئي لكل منهما والبترول سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر، البني والأصفر كما تختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعية[3].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 05.

[2]- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 8.

[3]- نبيل بوفليح، **دور الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 61.

ويعرف على أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذراة الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكاربونية كلما زادت كثافة النوعية أو ثقله[1].

2- خصائص النفط: إن خصائص السلعة النفطية يرتبط بطبيعتها أو كيفية استغلالها مما يكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاظم قدراتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة ومن أبرز مميزاتها[2]:

أ- الميزة التكنولوجية الفنية: ترتبط بمدى تطور أساليب معدات استغلال الثروة البترولية.

ب- الميزة الإنتاجية: حيث تتميز بارتفاع إنتاجيتها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة لها والبديلة.

ج- ميزة مرونة الحركة البترولية: وتتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها في مراكز إنتاجها إلى مراكز استعمالها واستهلاكها في أي مناطق من العالم.

د- ميزة الاستعمال الواسع وغير المحدود: حيث أنها لها منافع متنوعة واستعمالات متزايدة رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات.

ثانيا: أنواع النفط: يتواجد النفط في الطبيعة ويأخذ عدة أنواع هي[3]:

أ- الحالة الصلبة أو الشبه صلبة: كعروق الأسلفت، وهي حالة نادرة الوجود.

ب- الحالة السائلة: وهي الحالة التي يسمى فيها البترول بالزيت الخام أو خام البترول أو النفط، ويتكون هذا الخام من خليط من المشتقات البترولية مثل الأسفلت والبنزين (الجازولين) والكيروسين وزيت الوقود (تتحدد خصائص كل منها بالذرات التي تكون في مجموعها الجزئيات والتي بدورها تتكون منها المادة الأساسية للزيت الخام التي تتحدد مع بعضها البعض وفقا لطرق تبادلية وتوافقية مختلفة، وبناء على هذه الطرق تتحدد نوعيات المنتجات أو المشتقات البترولية المكونة للزيت الخام الأصلي) وبديهي أن الحصول على هذه المشتقات البترولية إنما يتم عن طريق عمليات التصنيع والتقطير.

---

[1]- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2]- حسيبة زايدي، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2015، ص19.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2015، ص ص 24، 25.

ج- الحالة الغازية: ويقصد بها الغاز الطبيعي والذي يتكون من عدة غازات أهمها الميثان، الإيثانا، البروبان، البيوتان، النتروجين، وثاني أكسيد الكربون وبعض الكبريت.

والحالة السائلة (زيت البترول أو الزيت الخام) للبترول غالبا ما تكون موجودة مع الحالة الغازية (الغاز الطبيعي) أي مختلطين مع بعضهما البعض ولكن بنسب متفاوتة ومختلفة ولذلك فمن الحقوق من ينتج خام البترول مختلطا بقليل من الغازات الطبيعية (كما في خليج السويس والخليج العربي) ومنها من ينتج الكثير من الثانية والقليل من البترول (مثل حقوق الجزائر وإيطاليا وبحر الشمال) وفي هذه الحالة المزدوجة من الإنتاج (غازات+زيت خام) فغالبا ما يكون البترول على شكل رغوي، كما قد يكون مصحوبا أحيانا ببعض الشوائب مثل المياه والأملاح والرمال وبعض الكبريت والمواد الشمعية (برافين).

ثالثا: الأنشطة البترولية

يمكن تقسيم هذه العمليات أو الأنشطة إلى عدة مراحل هي[1]:

1- مرحلة البحث والتنقيب: وهي المرحلة لمتضمنة على مختلف الدراسات التحليلية و الأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية و الجيولوجية و الاقتصادية والتكنولوجية الهادفة نحو معرفة وتحديد تواجه الثروة البترولية سواء كان من ناحية كميتها وأنواعها ونوعيتها وموقعها الجيولوجي والجغرافي وكذالك مدى سلامة واقتصادية الاستغلال الاقتصادي لتلك الثروة الطبيعية، إن هذه المرحلة من النشاط الاقتصادي البترولي يتوفر فيها عنصر المغامرة أو المخاطرة على تنوعه واختلافه من منطقة وبلد إلى أخرى وعنصر المخاطرة مرتبط وناجم عن طبيعة هذا النشاط حيث يتم إنفاق لرؤوس أموال كبيرة ولفترة زمنية ليست بالقصيرة و لشيء مادي كامن في باطن الأرض قد يعثر علية أو قد لا يعثر بعد القيام بعمليات البحث عنه وحفر الآبار التجريبية.

2- مرحلة الاستخراج أو الإنتاج البترولي: وهي المرحلة الهادفة غلى استخراج البترول الخام من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزا او صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة وفي داخل المنطقة أو البلد أو خارجه، وهذه المرحلة تتضمن النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة البترولية للاستغلال الاقتصادي سواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية كاستكمال حفر الآبار البترولية الناجحة وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج وإنشاء مختلف المعدات الميكانيكية من مكائن وأنابيب نقل

[1]- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 4.

وتنقية وصهاريج التنقية وتجميع...إلخ، وهذه المرحلة مرتبطة ومعتمدة اعتمادا كاملا ومباشرا بالمرحلة الأولى، وهاتان المرحلتان تشكلان عملية إنتاج البترول الخام أو الصناعة الإستخراجية البترولية.

3- مرحلة النقل البترولي: وهي المرحلة الهادفة إلى نقل البترول الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري، وقد تكون مناطق تصديره وتصنيعه قريبة وداخلية أو قد تكون بعيدة وخارجية.

4- مرحلة التكرير أو التصفية البترولية: هو عملية فصل البترول الخام وتحويله إلى مواد سائلة أو غازية حتى تصبح صالحة للاستعمال النهائي، وذلك عن طريق المرور بمجموعة من العمليات الفيزيائية أو الكيميائية وهي[1]:

- ✓ **التقطير:** هي أول معالجة للبترول الخام، تسمح بفصل البترول الخام إلى عدة أقسام.
- ✓ **التعديل:** تسمح بتعديل مكونات بعض المنتجات المستخرجة من عملية التقطير.
- ✓ **التصفية:** تسمح بإزالة بعض الزوائد (الفضلات) التي يحتويها المنتوج النهائي.

من بين المنتجات النهائية المحصل عليها من عمليات التكرير بوجود البنزين العادي، البنزين الممتاز، نفط الإنارة، البروبان والزيوت. أنشأ أول مصنع لتكرير البترول في الجزائر سنة 1961، كان من اختصاصات الشركة الوطنية للتكرير قبل سنة 1971 ولكن ابتداء من سنة 1982 خولت هذه المهمة للشركة الوطنية سوناطراك، وفي سنة 1988 تم فصل هذا النشاط عن مهام سوناطراك ليوكل إلى شركة متخصصة تسمى شركة نفطال، والتي أصبحت فرع من مجمع سوناطراك سنة 2009، وتملك خمس مصانع للتكرير.

5- مرحلة التسويق والتوزيع: وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع البترول بصورته خاما أو منتجات بترولية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي. إن مراكز التوزيع قد تكون مراكز رئيسية أو فرعية لتوفير كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للبترول الخام أو المنتجات البترولية وإعادة التوزيع.

إن هذه المراحل الخمسة المذكورة أعلاه تكون بمجموعها سوية العملية الإنتاجية البترولية أو ما يطلق عليها الصناعة البترولية .إلا أن هناك مرحلة صناعية أخرى لاحقة تتكامل مع هذه المراحل رغم استقلاليتها عن تلك المراحل وحداثتها مقارنتا مع تلك المراحل الأساسية والأولية للصناعة البترولية وهذه المرحلة تتمثل في مرحلة التصنيع البيتروكيماوي.

[1]- هندي كريم، **الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009، ص 6.

6- مرحلة التصنيع البيتروكيماوي: وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية البترولية إلى منتجات سلعية بيتروكيماوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والإسباغ والمواد البلاستيكية والأنسجة...إلخ.

المبحث الثاني: مسيرة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

تمثل المحروقات الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري والدافع نحو التقدم والتطور، نظرا لما تتميز به من خصائص وأهمية منذ اكتشافها.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لقطاع المحروقات في الجزائر.

يتضمن هذا المطلب سرد لأهم المحطات التاريخية التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر.

أولا: اكتشاف البترول

بعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي وتولي هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة أن تقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية وان تبحث عن المصادر الطاقوية لها، فكان ظهور آثار وجود النفط في مناطق مختلفة في الجزائر محفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة. وترجع بدايات التنقيب على النفط في الجزائر إلى الربع الخير من القرن التاسع عشر، حيث بدأت عمليات التنقيب بمنطقة عين الزفت في مدينة غليزان غرب الجزائر، وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة وعين فكرون وسيدي عيش ولم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف، ثم تولت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب والكشف بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية، توصلت هذه الشركات عام 1946 إلى اكتشاف أول حقل بترولي في واد قطريين ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952[1].

وفي 1954 تم العثور على حقل إيجلس وتيقنتورين، بدا الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر عام 1956 حيث في هذه السنة اكتشفت الشركة الفرنسية snreal حقل حاسي مسعود، يعد هذا الحقل من الحقول الكبرى في العالم، لذا رأت الحكومة الفرنسية تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات النفطية، وفي سبيل تحقيق ذلك صدر قانون البترول الصحراوي عام 1958 لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي[2]. وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تضمن السيادة الكاملة على الصحراء، كما تضمن العديد من التسهيلات جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر لتتولى الاكتشاف، وبعد عام 1962

[1]- يسرى أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمون**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص 437.

[2]- المرجع نفسه، ص 435.

وانتقال السيادة إلى الجزائر تم التركيز مباشرتا على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة القومية للبلاد فأنشأت بذلك مؤسسة وطنية تباشر النشاط البترولي. والجدول التالي يبين اكتشافات النفط والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (2011-2015):

الجدول رقم(04): تطور اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 2011-2015.

السنة	عدد الاكتشافات	
	النفط	الغاز الطبيعي
2011	10	10
2012	08	23
2013	12	20
2014	18	14
2015	11	13

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك 2016 عن الموقع:

http://www.oapecorg.org

ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها سونطراك

صدر مرسوم 491/63 في 1963/12/31 يقضي بإنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها سونطراك، وقد حدد المرسوم أهدافها التالية[1]:

- القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات.
- الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول.
- تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة.
- بناء وسائل النقل.
- شراء وبيع المحروقات.

[1]- يسرى أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص 295.

وقد حدد رأسمال الشركة أربعون مليون دينار جزائري قسمت على 400 سهم قيمة السهم الواحد 100000 دينار تنحصر ملكيتها على الدولة والمؤسسات العامة، إلا أن هذه الأهداف تطورت بسرعة مع زيادة دور سونطراك الذي لم يعد قاصرا على النقل والتسويق بل امتد ليشمل كافة العمليات البترولية الأخرى من بحث وتنقيب وتصنيع وتكرير البترول قد فرض هذا الدور الجديد على سوناطراك للأسباب التالية[1]:

– الغاية الرئيسية من نشأة سونطراك هو بناء خط الأنابيب حوض الحمراء "ارزيو" وقد بدأ ضخ البترول في 1966/02/19 وبهذا أصبح أمام سونطراك مهمة جديدة وهو استغلال هذا البترول بعد نقله إلى أماكن تصنيعه وتكريره.

– ساهمت اتفاقية التعاون عام 1965 في تطوير دور سونطراك حيث أصبحت شريكة على قدم المساواة وتدخلت لتباشر بنفسها جميع العمليات البترولية بالتعاون مع الجانب الفرنسي وبهذا شملت عملياتها المراحل التالية لنقل البترول حتى تسويقه.

– اهتمام الدولة باستغلال ثرواتها الوطنية مباشرة تحقيقا لسيادتها الكاملة فرض على سوناطراك التكامل في كافة أوجه مراحل النشاط البترولي.

صدر المرسوم رقم 292/66 في 1966/11/22 ليعدل من النظام الأساسي لشركة سوناطراك ويحول دورها من مجرد الناقل وبيع المنتجات إلى دور المسؤولية الكاملة في مباشرة النشاط البترولي بالإقليم الجزائري وأصبحت تدعى بموجب هذا المرسوم "الشركة الوطنية للتنقيب عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها" ويشمل نشاط الشركة ما يلي[2]:

– توزيع المحروقات داخل وخارج الجزائر.

– النيابة عن الدولة الجزائرية فيما يتعلق بالقطاع البترولي.

– القيام بسائر العمليات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة طالما تتعلق بنشاط الشركة البترولية.

ثالثا: تأميم المحروقات

يعتبر التأميم أحد الأساليب التي اتبعتها عدت دول لتحقيق سيادتها على ثرواتها المحلية المستنزفة من قبل الشركات النفطية الكبيرة، بهدف إقامة قطاع نفطي تتحكم فيه العناصر الوطنية والجدول التالي يبين مراحل عملية التأميم.

[1]– المرجع نفسه، ص 296.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 296،297.

الجدول رقم(05): مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري.

1967	تأميم شركة البيع التابعة لشركة بريتيش بتروليوم وفرض الرقابة على الشركتين الأمريكيتين للتوزيع والتكرير أسو وموبيل أوبل.
1967/05/13	صدر أمر يقضي بتأميم كامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التسويق والتخزين والنقل.
1967/10/19	ابرمت اتفاقية جيتي، وكان من أهم نصوصها قيام سوناطراك بدور المتعهد الرئيسي للأعمال وملكية الدولة للغاز الطبيعي.
1970	صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية (باستثناء لفرنسية) العاملة في مجال إنتاج البترول.
1971	صدر قرار بالتأميم الشامل للصناعة البترولية، تأميم منابع الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الامتياز، منح شركة سوناطراك دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية ورفع نسبة مشاركتها إلى 51% على الأقل.

المصدر: نورية نبيلة، **إستراتيجية ترقية الكفاءات الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة،** دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2012، ص 62.

طالبت الجزائر رفع سعر البرميل البترول إلى دولارين و65 سنت في عام 1969، ولكن اعترضت الحكومة الفرنسية وحتى منتصف 1970 وهي تمثل الحلقة الأولى من المفاوضات لم يتوصل بشأنها إلى اتفاق وعلى اثر ذلك رفعت الجزائر سعر برميل البترول في 1970/07/21 إلى دولارين و95 سنت في حين كان سعر الاوبيك 2,65 دولارا. وفي عام 1971 دخلت المفاوضات مرحلة ثالثة ولكنها لم تسفر عن أي تقدم ووقعت خلال تلك الفترة معاهدة مدتها خمس سنوات بين غيليزان والكارتل على أساس رفع سعر البرميل 20 سنت، ولم يبقى في الواقع غير صدور قرار بتأميم الشامل للصناعات البترولية بعد المفاوضات المستمرة بين فرنسا والجزائر عندئذ اتخذ قرار بتأميم منابع الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الامتياز ومنح القانون الذي صدر في 1971/02/24 شركة سوناطراك الوطنية دور المنقذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية ورفع نسبة مشاركتها إلى 51% على الأقل،

كما هو موضح في الجدول أعلاه وإلزام الشركات المختلطة على جعل مقرها الرئيسي بالجزائر وأمام هذه الإجراءات حاولت فرنسا عرقلت الجزائر باتخاذ ما يلي[1]:

- سحب جميع الموظفين والفنيين الفرنسيين من الحقول.
- القيام بحملة واسعة لمقاطعة البترول الجزائري.
- وقف دعم الجزائر بالأموال من البنوك الدولية.

غير أن هذه الإجراءات لم تسفر عن أية نتيجة، وأمام نجاح الجزائر في تنفيذ قرارات تراجعت الشركات الفرنسية عن مواقفها وأبرمت اتفاقية سنة 1971 لاستئناف استلام البترول الجزائري، كان من أهم بنود هذه الاتفاقية ما يلي[2]:

- الاعتراف بشرعية قرارات التأميم والتنازل عن المطالبات المادية وسحب كافة الادعاءات والتحذيرات والتي وجهت للهيئات الأجنبية ضد الجزائر.
- التنازل عن 51% من نسبة الإنتاج في الجزائر.
- قبول التعويضات التي فرضتها الجزائر.
- قيام سوناطراك بدور المنفذ الرئيسي للأعمال.
- تعهد الشركة الفرنسية باستثمار 100 مليون دولار بالجزائر خلال خمس سنوات وهي مدة الاتفاقية وأن تعيد 2,75 دولار عن البرميل المصدر لاستثماره.
- حساب الضريبة على أساس سعر البرميل 3,60 دولار.

رابعا: الانضمام إلى منظمة الأوبك (opec) والأوابك (oapec)

أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC ببغداد من 10 إلى 1960/09/14، احتجاجا على خفض الشركات الأجنبية لأسعار النفط، فأنشئت المنظمة بهدف توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وحماية مصالحها، انضمت الجزائر إلى المنظمة سنة 1969، أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPEC فأنشئت في جانفي 1968 بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات النفطية

[1]- نورية نبيلة، **إستراتيجية ترقية الكفاءات الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة** (دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2012، ص 62.

[2]- يسرى أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد** البترولي، المرجع نفسه، ص 286.

في شتى مجالاتها، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة، وإقامة صناعة نفطية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي، وقد انضمت الجزائر لهذه المنضمة عام 1970[1].

خامسا: تطور قطاع المحروقات في الفترة (1970-2014)

تنطلق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي (1970-1973) حيث تميزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز بالخصوص، أما سنة 1973 فشهدت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع بالأوبك إلى تخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام، كما أن هذه الفترة تميزت بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لارتفاع الأسعار، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، وهذا ما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تحديد إستراتيجية التنمية في الجزائر[2].

أما في الثمانينات فقد فرضت السوق البترولية العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام والغاز الطبيعي وهذا راجع لضعف مخططات الخماسي الأول ثم تدعمت خلال المخطط الخماسي الثاني.

لكن في الفترة (1986-1989) فقد شهدت أحداث اقتصادية صعبة، متمثلة في الصدمة البترولية الأولى وقد كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد حيث قدر العجز المالي بالخزينة في نهاية عام 1993 ب 0,8% أما في عام 1991 فقد ميز قطاع المحروقات إدخال تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات في 1991/12/04 وأهم هذه التعديلات ما يلي[3]:

- تسهيلات فيما يخص أقسام المنتج.
- تشجيع التنقيب.
- توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية.
- تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود.

أما في الفترة (2000-2014) فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب، انتقال المحروقات)، إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع مثل مصفاة تكرير أول للبترول الخام والتكثيف بسكيكدة في مارس 2005، إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد

[1]- صديق محمد العفيفي، **تسويق البترول**، مكتبة عين الشمس للنشر، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، 2003، ص ص 388، 393.

[2]- عبد اللطيف بن اشنهو، **الجزائر اليوم بلد ناجح**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 16.

[3]- المرجع نفسه، ص 18.

للأسعار الذي بلغ في 2014 من 90 إلى 100 دولار، مما مكن من التسديد وتخفيض المديونية. ولقد تمكنت الجزائر من تحقيق أكثر من 13,5 مليار دولار أمريكي من الإيرادات البترولية خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2009، وذلك بفضل مستوى أسعار البترول الذي بلغ (70-80 دولار للبرميل)، أما خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2010، فلقد بلغت صادرات الجزائر من النفط والغاز 17,8 مليار دولار، وسجلت بذلك ارتفاع بنسبة 36% مقارنة بالعام الذي سبقه. وعلى العموم فإن الاقتصاد الجزائري شهد انجازات هامة في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014، لاسيما على المستوى الكلي، خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول وهو ما مكن الجزائر من مسح ديونها الخارجية وارتفاع نسبة النمو الاقتصادي، لكن سرعان ما رجعت أسعار البترول في الانخفاض نهاية 2014[1]، لتصل في 2016 إلى أقصى مستوياتها.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

أولا: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

تكمن أهمية المحروقات الجزائرية في كون الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق عليها، إذ أن حوالي ثلثي الإنتاج المحلي للدخل القومي مصدرها إنتاج المحروقات من النفط والغاز الطبيعي إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة مصدرها أرباح التي تجلبها الحكومة من صادرات البترول والغاز بالإضافة إلى كون البترول يتمتع بمزايا هامة وعديدة بحيث انه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء فعليه تستند قوة الدولة (كاستخدامه كسلاح سياسي في أزمة 1973) ومن أبرز مميزاته كونه مصدر الطاقة ويحضا بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة وكمادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبيتروكيماوية وتكمن أهمية هذا القطاع في:

1- المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية والذي يعبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا ساهمت ب66% من مداخيل الدول الضريبية[2]، فهذه

[1]- حسيبة زايدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 278، 279.

[2]- عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

2- المحروقات والقطاع الصناعي

تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحولات البتروكيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية كالبنزين، البوتان والزيوت حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو[1].

ثانيا: خصائص قطاع المحروقات

يتميز قطاع المحروقات في الجزائر بعدة خصائص ومميزات تجعله يحتل الصدارة أمام قطاع باقي الدول المصدرة للمحروقات ويمكن سرد أهم هذه الخصائص فيما يلي[2]:

1- ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الاستهلاك)

هذه الميزة تعطي الجزائر أفضلية كبيرة لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط واسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى بالفرق الناجم عن نقل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط اندونيسيا أو نيجيريا أو روسيا ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار (تكلفة الاستخراج والنوعية) فان الجزائر قطعا ستستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل بكثير من الدول المنافسة لها، حيث أن ميناء ارزيو يبتعد عن بعض مدن السواحل الأوروبية ب 1410 كلم عن (لوهافر) فرنسا وب1540 كلم بالنسبة لايطاليا.

2- ميزة نوعية النفط الجزائري

إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت الأوبك كثافة

---

[1]- علماوي عمر، سعداوي شرف الدين، **أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني (حالة الوفرة المالية في الجزائر) من 1990-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 14.

[2]- عيسى مقليد، **قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص ص 52،53.

0.830% وهو يشمل على 34% بنزين و24% غاز، و32% وقود التدفئة، و8% زيت و1% برافين[1].

كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع النفط ويمتاز بأنه اقل اشتمالا على الشوائب وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له.

إن بترول الجزائر الأساسي المعروف بصحاري بلند يتضمن خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بنفط العربي الخفيف وأنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال وكاد أن يصبح المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عوض البترول العربي الخفيف الذي كان محور وقطب تحديد أسعار الأوبك.

إن ميزة النوعية وانخفاض تكاليف المتعلقة بالنقل بسبب القرب الجغرافي يجعل المحروقات الجزائرية ذات قدرات تنافسية واضحة وستستمر كذلك، إذ لا يمكن تغير هاتين الميزتين. وهذا يعني أن الإقبال على المحروقات الجزائرية سيستمر إيصال الأسباب اقتصادية وخصائص تتعلق بنوعية البترول، هذه القوة التنافسية للمحروقات الجزائرية إزائ المنتجين والمصدرين من الشرق الأوسط وروسيا سيمكن الدولة الجزائرية من تحسين مركزها في السوق الدولية وستستفيد من وضعيتها في[2]:

- حصولها على عائدات مالية إضافية لاستمرار دعما لبرنامج التنمية وصناعة المحروقات، والحصول على أرباح إضافية (الريع التفاضلي) بسبب إمكانيات ومميزات المحروقات الجزائرية.
- تجنبها تحمل أعباء مالية كبيرة في النقل والشحن إلى مختلف مناطق الاستهلاك بمقارنة مع الدول المنتجة الأخرى المنافسة لها.

هذه المزايا التي اشرنا إليها، تعطي الجزائر قوة تفاوضية أفضل نسبيا في إبرام العقود ومراجعة الأسعار من غيرها من الدول المصدرة، ولذلك يمكنها أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة وتقوية مركزها في الأسواق العالمية وعلاقتها الدولية في مجال النفط، مع إقرارنا بوجود عوامل أخرى سياسية واقتصادية تتحكم في التعامل والعلاقات الدولية، والجدول التالي يبين لنا مقارنة بين البترول الجزائر وبترول دول الأوبيك.

---

[1]- بلعيد عبد السلام، **الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال**، دار النشر بوشان، الجزائر، 1990، ص 49.

[2]- ايمان حسيني، صليحة تراكة، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الجزائري وأثره على الاقتصاد الوطني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص40-42.

الجدول رقم(06): يوضح مقارنة البترول الجزائري ببعض أنواع بترول دول الأوبك

الدولة	نوع البترول	درجة الكثافة	نسبة الكبريت	النسبة النوعية للمنتجات البترولية%		
				خفيف	متوسط	ثقيل
الجزائر	خفيف	44	0,14	35	35	29
السعودية	متوسط	34,2	1,6	20,5	31	48,5
	ثقيل	27,3	2,84	16	23,25	60,75
الكويت	متوسط	31,3	2,48	19,35	25,30	55,35
إيران	متوسط	34,3	1,35	22,25	30,25	47,50
	ثقيل	31,3	1,85	21,15	26,85	52
العراق	خفيف	36,1	1,88	25	30,6	44,4
	متوسط	34	1,95	22	28	50
نيجيريا	ثقيل	27,1	0,25	12	40	48

المصدر: محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 12.

3- مزايا تنافسية تتعلق بالجودة: مثل تمييز المنتوج عن غيره والذي ينفرد بتقديم ميزة أو خدمة معينة خاصة، أو الخصائص تملكها المؤسسة مثل التصميم ودرجة الابتكار.

4- مزايا تنافسية تتعلق بالمادة: مثل تمييز المنتوج عن غيره بانفراد بتقديم ميزة أو خدمة أي مجال تسليم المنتوج وإيصال إلى الزبون (إلى الأسواق).

المطلب الثالث: الإمكانيات النفطية لدى الجزائر.

تعتبر الجزائر دولة نفطية كونها تساهم في الإنتاج وتصدير كميات هامة من البترول الخام كمادة بترولية مهيمنة على الصادرات بالإضافة إلى اعتماد هيكلها الاقتصادي والاجتماعي على الريع البترولي وبذلك تتطلع الجزائر إن ترسي لنفسها مكانة أساسية كتحدي الدول النفطية الفعالة، سواء ضمن منظمة الدول للبترول أو في إطار السوق العالمية، غير أن دور أي دولة وزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات نفطية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها (الزبائن) يطمئنون على استمرار العلاقة الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود

عليهم، من جهة ثانية هو مدى أهمية هذه الإمكانات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات وحجم الإنتاج وتصدير.

أولا: الاحتياطات من المحروقات

يمكن تعريف الاحتياطات كما يلي[1]:

1- الاحتياطات المؤكدة: وهي الكميات التي قدرة على أساس علمي، وعرف تواجدها الممكن استخراجها واستغلال اقتصاديا بالإمكانيات التقنية المتاحة حاليا.

2- الاحتياطات المحتملة: وهي الكميات المكتشفة والغير مقدرة كميتها بصورة دقيقة ونهائية ويعتمد في احتمال وجودها على الطرق الجيولوجية لطبقات الأرض مع إمكانية الحفر بئر تجريبي للإثبات والأتي يتوقف استغلالها على التطور التقني والظروف الاقتصادية المستقبلية.

3- الاحتياطات الممكنة: وهي الكميات المتوقعة تواجدها لكن لم يحفر أي بئر لإثباتها، وتسند توقعات الإنتاج الممكنة على الخصائص الجيولوجيا والجيوفيزيائية لمناطق أخرى مجاورة أو متشابهة لها معروفة بإنتاجها للبترول والغاز. وفي تقدير الاحتياطات لأي دولة أو عالميا يتم التغاضي عن الاحتياطات المحتملة والممكنة، لهذا لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا الاحتياطات المؤكدة. فالجزائر اتبعت سياسة الاستعمال الأمثل للاحتياطات من المحروقات والتي تؤدي بدورها إلى صياغة مصالح الأجيال القادمة، فما تتمتع به الجزائر اليوم من احتياطات البترول والغاز قد لا يكون في المستقبل حيث أن استهلاك برميل اليوم سوف لا يعوض في المستقبل إلا إذا قابلنا بالخطر الكبير من اجل تعويض هذا البرميل من خلال مجهودات الاستكشاف، وذلك لتحقيق اكتشافات جديدة تضاف للاحتياطات الموجودة، وقد أصبح هذا ممكن في ظل وجود تطور التقنيات التكنولوجية وتوفر فرص الشراكة مع الشركات البترولية العالمية.

ثانيا: الطاقة الإنتاجية والتصديرية

تعتمد الطاقة الإنتاجية لبلد ما على حجم الاحتياطات وعلى وجود الاستكشافات المبذولة من اجل التوسيع في حجم الاحتياطات، ولذلك فإن الجزائر فتحت قطاع الاستكشاف الإنتاج البترولي أمام الشركات الأجنبية لأسباب تكنولوجية واقتصادية وجيوسياسية، حيث أن أهم الأسباب من الناحية التكنولوجية هو تراجع إنتاجية الآبار البترولية ومهما كانت الحقول البترولية كبيرة فإنها تخضع لتراجع الإنتاجية، وللمحافظة على

[1]- دغة رابح، صحراوي محمد نجيب، **قطاع المحروقات الجزائري وأثره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 08.

مستويات الإنتاج يتطلب ذلك استثمارات رأسمالية كبيرة، تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما ومؤثرا في صناعة البترول بحيث تعتبر هذه الاستثمارات الركيزة الأساسية لصناعة البترول وتبرز أهميتها في الأسباب التالية[1]:

- ضعف المدخرات الوطنية، وعدم توافر الرأسمال الوطني للقيام بهذه المهام.
- ارتفاع درجة المخاطرة وعدم التأكد من مردودية هذه الاستثمارات خاصة مرحلة البحث والتنقيب.
- تحتاج صناعة البترول إلى مدخرات فنية وبشرية عالية وخبرات متخصصة خاصة في مراحل البحث والتنقيب.

وبناءا عليه فقد فتحت الجزائر هذا القطاع للشراكة ووفرت الضمانات الكافية ضد التأميم، ومكنتها من تحويل أرباحها دون قيود، مما دفع الشركات البترولية للإقدام بسرعة نحو الاستثمار في الجزائر، وتداعمت علاقة الشراكة من خلال صدور القانون المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي.

الجدول رقم(07): يوضح إمكانات الجزائر من البترول والغاز من الاحتياطي ومستوى الإنتاج للفترة (2000-2016).

السنوات	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النفط								
الاحتياطات (مليون برميل)	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200
الإنتاج (ألف برميل)	1356	1190	1162	1203	1203	1193	1157	
الغاز الطبيعي								
الاحتياطات (مليار متر3)	**4504**	**4504**	**4504**	**4504**	**4504**	**4504**	**4504**	**4504**
إنتاج السوق (مليون متر3)	**201**	**192**	**82.6**	**85.7**	**81.5**	**83.3**	**84.6**	

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك 2016 عن الموقع:

http://www.oapecorg.org consulte le : 27/02/2017

[1]- المرجع نفسه، ص ص 08، 09.

المبحث الثالث: واقع قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

تناولنا في هذا المبحث السياسات العامة لقطاع المحروقات الجزائري، مرورا بأهم الاستعمالات والفوائض البترولية ودورها في تخفيض حدة المديونية وزيادة النفقات العامة، وصولا إلى أهم المشكلات والتحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر.

المطلب الأول: السياسات العامة لقطاع المحروقات في الجزائر

من خلالها سنحاول التطرق لجملة من التوجهات العامة لسياسة قطاع المحروقات في بلادنا من خلال الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما تحديد الخيارات الأساسية فيما يخص الاستعمال الداخلي والخارجي للطاقة على جميع مستويات السلسلة الطاقوية، فلقد أدى الطلب المتزايد من الاحتياجات الطاقوية الوطنية إلى ضرورة وضع سياسة ناجحة تضمن التموين الطاقوي الوطني في المدى المتوسط والطويل من جهة، والتكفل المستمر بحاجيات التمويل، لذا سنسلط الضوء على مرتكزات القطاع من أجل المحافظة على البيئة، وأخيرا التعاون الدولي والإقليمي في مجال الطاقة.

أولا: السياسات المنتهجة في قطاع المحروقات للحفاظ على البيئة

إن لنشاطات قطاع المحروقات تأثيرات سلبية مباشرة على البيئة والصحة العمومية، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات من أجل الإنقاص من حدة التأثيرات، شملت[1]:

- ترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثا (الغاز الطبيعي، غاز البترول السائل، البنزين الخالي من الرصاص).

- إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 95% من الغاز الطبيعي وتوجيهه للاستعمالات المتخصصة.

- التخفيض التدريجي لحصة الموارد الطبيعية في ميزان الطاقة والتي يتم توجيهها للتصدير.

- بذل جهود خاصة من أجل استرجاع غازات المشاعل، حيث تقوم سوناطراك بسلسلة من المشاريع تهدف إلى استرجاع أو إنقاص حجم الغاز أو الغاز المصاحب الذي يتم حرقه على مستوى المكامن البترولية، ففي 2007 تم تخفيض كمية الغاز المحروقة إلى مستوى 7% مقابل 26% في سنة 1980 نتيجة استثمار ما يقارب 225 مليون دولار أمريكي خلال الفترة من 2002-2005.

[1]- مختار عصماني، مرجع سبق ذكره، ص 98.

– تطوير تقنيات حجز وتخزين غاز ثاني أوكسيد الكربون (CO_2)، من خلال عملية إعادة حقنه في حقل عين صالح، وتنجز هذا المشروع شركة سوناطراك بالتعاون مع شركتي Statoil وBP باستثمار قدره 130 مليون دولار أمريكي ويعتبر هذا المشروع واحد من أهم مشروعين من هذا النوع على الصعيد العالمي.

– الانخراط في المبادرة الشاملة للشراكة من أجل إنقاص كمية الغاز المحروق التي أطلقها البنك GGFR العالمي، حيث قامت الجزائر باستضافة المؤتمر الدولي الثاني والذي انعقد في 2004، إضافة إلى مبادرة الجزائر بفكرة إنشاء شركة مختلطة في ميدان البيئة لحماية البحار والمحيطات من التلوثات الناتجة عن الكوارث البيئية في مجال المحروقات.

– إدراج برنامج خاص لإعادة تأهيل المصافي، يرمي إلى تدعيم وتحديث وحدات المعالجة، ووضع نضام المراقبة الذاتي للإفرازات الهوائية وتحسين نوعية الوقود بخفض نسبة الكبريت والمواد العطرية بهدف توافق المنشآت مع النظم العالمية وتحسين نوعية المنتجات البترولية.

– إدراج نظام تسيير جذري لإزالة الفضلات السامة والخطرة الناتجة عن العمليات التحويل والإنتاج وذلك بمعالجة النفايات السائلة (المياه المستعملة، طين الحفر....).

ثانيا: رهانات قطاع المحروقات

يلعب قطاع المحروقات دورا رئيسيا في التنمية ويعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني حيث تساهم المحروقات بحوالي 36% من الإنتاج المحلي وبأكثر من 60% من الميزانية العامة من خلال الجباية البترولية، كما يشكل نحو 98% من عائدات الصادرات، كما تساهم المحروقات في تلبية كافة الاحتياجات الوطنية من الطاقة حيث بلغ الاستهلاك لسنة 2013 حوالي52 مليون طن. إن الدور الهام الذي يضطلع به قطاع المحروقات في إستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة مكن من وضع ورسم سياسة وطنية لقطاع المحروقات ترتكز على أربعة محاور رئيسية هي[1]:

– تطوير الصادرات المحروقات بغية تدعيم المشاريع التنموية.

– المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل ومتنوع.

– التعاون الدولي في مجال الطاقة.

[1]– المرجع نفسه، ص 98.

- الاستخدام العقلاني للطاقة وتنمية الفروع المتناوبة (الطاقات المتجددة، التكنولوجيا الفعالة).

إن التطور الاقتصادي في الوطن وكذا التحولات الجارية على الصعيد الدولي، دفع بالجزائر إلى الإسراع في إجراء إصلاحات هيكلية ضرورية لتكييف القطاع لشروط تسيير اقتصاد حر وتنافسي، وذلك عبر[1]:

- تعزيز الدولة لدورها الثلاثي المتمثل في كونها مالكة للعقار المنجمي، محفزة لاستثمارات ومحافظة على المصلحة العامة.

- توجيه المؤسسات العمومية إلى النشاطات الاقتصادية والمهن التي أنشأت من أجلها، كإنشاء مجمعات رئيسية، كمجمع سوناطراك للمحروقات، مجمع سونلغاز للكهرباء والغاز ومجمع نفطال.

ثالثا: الاستثمارات في قطاع الطاقة.

سجل قطاع الطاقة والمناجم خلال 2000-2013 تدفقا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل 2,3 مليار دولار أمريكي سنويا، أي حوالي 30 مليار دولار أمريكي. فيما يلي تدفق الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق الجغرافية:

- الشركات الأوروبية ب 74,2%، تليها الأسيوية ب 14,7%، ثم الشركات الأمريكية ب 10% والباقي 1,1% موزعة على دول العالم الأخرى.

أما فيما يخص مجال الطاقات المتجددة، فقد قامت الجزائر بوضع برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية وهذا سنة 2011. ويهدف البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة، إلى إنتاج 22000 ميغاواط آفاق 2030، منها 10000 ميغاواط موجهة للتصدير، إذا توفرت الظروف المناسبة. وسوف يتم إنجاز هذا البرنامج من خلال ثلاث مراحل وهي[2]:

- ✓ **المرحلة الأولى**: ما بين 2011 و2013، وتخصص لإنجاز المشاريع الريادية (النموذجية) لاختبار مختلف التكنولوجيات المتوفرة.
- ✓ **المرحلة الثانية**: ما بين 2014 و2015، سوف تتميز بالمباشرة في نشر البرنامج.

[1]- حسيبة زايدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 282، 283.

[2]- حسيبة زايدي، مرجع سبق ذكره، ص 283.

- ✓ **المرحلة الأخيرة:** ما بين 2016 و2030، سوف تكون خاصة بالانجاز على المستوى الواسع للمحطات الشمسية.

رابعا: التعاون الإقليمي الدولي

ترتكز إستراتيجية الجزائر في مجال التعاون الدولي على اعتبارين أساسيين، هما أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني والواجبات المالية والتكنولوجية المرتبطة بتطوره وكذا التحولات الدولية في السنوات الأخيرة، في ظل تشكيل مجموعات إقليمية فضلا عن الاهتمامات البيئية وعولمة الاقتصاد التي تخول للطاقة دورا محركا في العلاقات الدولية، حيث يلعب البترول دورا بارزا في تكوين علاقات أساسها توافق وتقارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين[1]:

أ- على المستوى الإقليمي: يشكل الغاز الطبيعي والكهرباء اتجاهات هامة لتطوير التعاون من أجل تحقيق مجموعة مغاربية متكاملة، ومن ثم السعي لخلق منطقة اورو متوسطية للتبادل الحر عبر:

- تطوير المبادلات الطاقوية بين ضفتي المتوسط من خلال روابط غازية وكهربائية.
- تنفيذ مشاريع مشتركة ذات نجاعة طاقوية ومحافظة على البيئة.
- التصنيع من خلال انجاز مشاريع واسعة النطاق إقليميا في مجال البيتروكيمياء والأسمدة والصناعة شبه الطاقوية.

ب- على الصعيد الدولي: تستفيد الجزائر من حضورها على مستوى المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية من أجل عرض محاور تعاون مع الشركاء الدوليين والاستجابة لاهتماماتهم في مجال الأمن والإمدادات، وتسعى الجزائر من خلال عملها الدؤوب في إطار منظمة الأوبك إلى:

- متابعة وتعميق الحوار بين المنتجين والمستهلكين بهدف الوصول إلى إجماع حول ضرورة استقرار السوق البترولية ومستوى متوازن للأسعار.

- التكفل المنصف بالانشغالات البيئية دوليا بما يحقق استقرار مداخيل البلدان المنتجة للبترول والغاز الطبيعي وتعزيز الجهود التنموية لهذه البلدان.

[1]- وزارة الطاقة والمناجم، **حوصلة قطاع الطاقة والمناجم**، الجزائر، 2007، ص 17. عن الموقع:
www.energy.gov.dz- *2007* consulte le : 09/11/2017

المطلب الثاني: استعمالات الفوائض البترولية في الجزائر

نظرا لارتفاع أسعار البترول في فترات معينة فإن عوائد صادرات المحروقات في الجزائر عرفت هي الأخرى نموا كبيرا الشيء الذي سمح بتكوين أرصدة نقدية تفوق الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية وهو ما يمكن تسميتها بالفوائض البترولية.

أولا:تعريف الفوائض البترولية:

إن الفائض من عوائد النفط هو فائض رأس مال ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة أي لقاء اندثار أصل إنتاجي وغير قابل بطبيعة للتعويض،وبذالك يعتبر رأس المال النقدي المتحصل عليه معادلا موضوعيا لمورد إنتاجي ناضب لكنه أعتبر فائضا،لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياطات المحلية فهو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج الجاري لسلعة متكررة وإنما عن امتلاك لمورد طبيعي غير متجدد[1]. وبقدر الايجابيات التي يمكن تحقيقها من استعمالات الفوائض البترولية إلا أن استعمالات هذه الفوائض تخضع لعدة اعتبارات أهمها قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الفوائض البترولية وهو ما يمكن تفسيره بقدرة الاقتصاد الوطني على استخدام موارده المالية المتوفرة بشكل منتج وتحقيق النمو اللازم.

ثانيا: دور الفوائض البترولية في تخفيض المديونية الخارجية

أ- تطور المديونية الخارجية في الجزائر:

لقد تأخر ظهور أزمة المديونية الخارجية للجزائر إلى غاية 1986، حيث أدت الانزلاقات الخطيرة التي عرفتها أسواق النفط الناتج عن الانخفاض المتتالي لأسعار النفط والذي تزامن مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي، في تضخم حجم المديونية بأكثر من 32 مليار دولار في نهاية 1991، وهي التي لم تكن تتجاوز 5 مليار دولار سنة 1972، الشيء الذي دفع بتخصيص ثلث مداخيل البلاد من العملة الصعبة للوفاء بمستحقات المديونية وفوائدها، فبالرغم من التحسن النسبي الملحوظ منذ 1994، فقد كانت خدمة المديونية الخارجية تمتص في هذه

[1]- محمد عبد الشافي عيسى، **العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي**، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1983، ص 246.

السنة 75% من المداخيل بالعملة الصعبة وهو ما فسر بإعادة جدولة الديون الخارجية التي تعني تمديد مدة الدفع وبشروط تعسفية وجاهزة[1].

ثم بدأت المديونية الخارجية في الانخفاض إلى أن وصلت سنة 2006، 5.6 مليار دولار أمريكي، وبقيت في تذبذب طيلة فترة الدراسة، ويرجع هذا إلى تحسن مستويات أسعار المحروقات وانتهاج الدولة آلية الدفع المسبق للديون وذلك باستخدام الفوائض البترولية، لكن مع عودة الأزمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة بدأت في الارتفاع بشكل طفيف. وفيما يلي نستعرض تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01): تطور حجم المديونية الخارجية مابين 2000-2016.

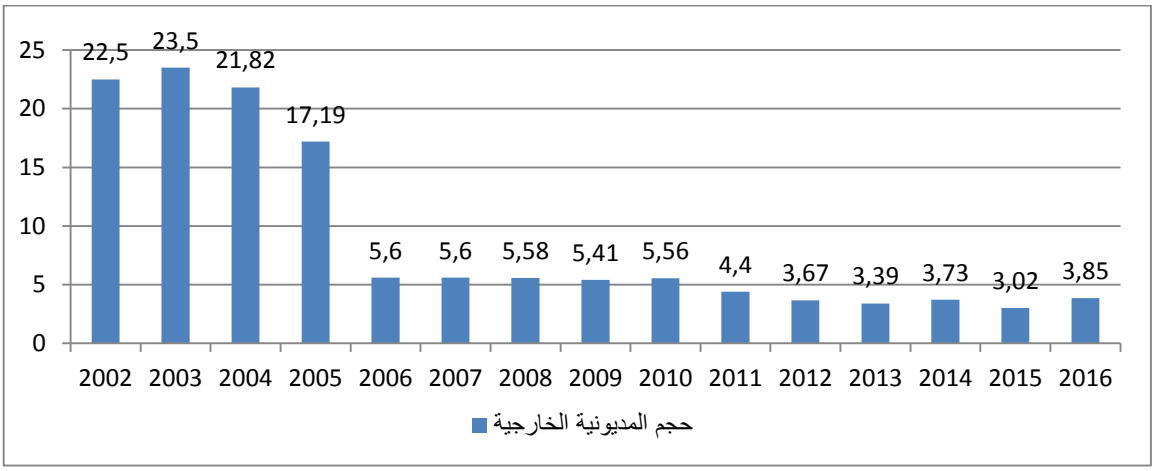

المصدر: تقارير بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثة 2016، عن الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin-stastistique.htm p16, consulte le 25/01/2017.

ب- الدفع المسبق للمديونية الخارجية: شكلت المديونية عبئا على الاقتصاد الجزائري، غير أن التراكم المستمر في حجم الاحتياطات نتيجة الارتفاع غير المسبق لأسعار البترول في الأسواق العالمية، دفع بالسلطات الجزائرية إلى إتباع آلية التسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2004 بالإضافة إلى تسديد الديون التي بلغت آجال استحقاقها، إذ كان حجم المديونية في 2003 في حدود 23,4 مليار دولار منها 12,2 مليار دولار تمت إعادة جدولتها مع نادي باريس ولندن حيث استطاعت مابين 2004-2005 تسديد مبلغ 4,6 مليار دولار وقد تسارعت وتيرة التسديد المسبق سنة 2006 عندما وقعت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات سمحت لها بتخفيض ديونها الخارجية، أدى هذا الانخفاض في المديونية إلى تحسين مؤشرات المديونية، وإلى الحفاظ على الثقة في الإدارة المالية

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، **عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999- 2009**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 40.

للدولة من قبل الحكومة الجزائرية والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، حيث قدر حجم الديون الخارجية ب 5,41 مليار دولار سنة 2009[1]، ثم انخفضت لتصل 3,03 مليار دولار سنة 2015، أما سنة 2016 فقد شهدت ارتفاع للمديونية الخارجية مقدرة ب 3.85 مليار دولار، وذلك راجع ألي الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط في الآونة الأخيرة.

ثالثا: دور الاحتياطات الخارجية في تغطية الواردات الجزائرية

عرفت الاحتياطات الرسمية للجزائر خلال السنوات الفائتة اتجاهها التصاعدي المستمر منذ 2000، وفي هذا الصدد فقد ارتفع إجمالي الاحتياطات إلى أكثر من 147 مليار دولار سنة 2009 مقابل 110 مليار دولار سنة 2007 و 11,94 مليار دولار سنة 2000، الشيء الذي سمح بزيادة معدل التغطية للواردات الجزائرية، حيث استمرت الجزائر في تحقيق نسب عالية وصلت إلى 50 شهر سنة 2007، وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول الموالي.

الجدول رقم (08): تغطية الاحتياطات الخارجية في الجزائر للواردات السلعية بالأشهر في الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليار دولار.

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2009
الاحتياطات	11,91	23,1	43,11	77,87	143,1	147,22
الواردات	9,17	12,01	18,30	21,45	38,07	37,40
التغطية بالأشهر	15,6	23	28,3	43,5	45,1	47,2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء **ONS**.

رابعا: زيادة النفقات العامة

إن نمو الفوائض البترولية وتكوين احتياطي كبير من العملات الصعبة شجع الجزائر على استخدام جانب هام من هذه الأموال بغية تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية من خلال الزيادة في الإنفاق العمومي بسبب إحجام المستثمرين الخواص وعدم دخول الشركات مجالات واسعة من الاستثمار بالمستوى المرغوب فيه من

[1]- حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009 دراسة تحليلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص ص 45-47.

جهة، ومن جهة ثانية تراكم الفوائض المالية ونمو الجباية البترولية، أعاد من جديد أسلوب التنمية القائم على تدخل الدولة مباشرة في إنجاز مشاريع ضخمة باستخدام عائدات المتزايدة المتأتية من تصدير البترول وهذا ما يفسر كل من المخطط الخماسي 2004-2009 والمخطط 2010-2014 حيث بلغت المخصصات المالية 150 و286 مليار دولار على التوالي[1].

وقد عرف قطاع المحروقات في الجزائر تطورا أكثر من غيره من القطاعات الاقتصادية وذلك لما يتطلب هذا القطاع من ضخ رؤوس أموال كبيرة على أساس منتظم قصد الاستثمار في عمليات التطوير، الإنتاج والصيانة لإحلال البترول المستخرج والمحافظة على سلامة الآبار[2].

خامسا: إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر

انشأ الصندوق سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الميزانية العامة للدولة فائض قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213,2 مليار سنة 2000 ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفرق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، وقد تأسس هذا الصندوق تحت عنوان صندوق ضبط الموارد بموجب المادة العاشرة من قانون المالية التكميلي الصادر في 27 جوان 2000[3]. يهدف هذا الصندوق إلى تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية بالإضافة إلى تخفيض المديونية العمومي الداخلية والخارجية وبالتنسيق مع البنك المركزي، ولقد أدخلت بعض التعديلات على هذا الصندوق خلال سنتي 2004 و2006، حيث أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشط للمديونية لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق، بالإضافة إلى تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 للهدف الرئيسي للصندوق ليصبح تمويل عجز

[1]- المرجع نفسه، ص 49.

[2]- عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري والنفط فرص أم تهديدات**، بحث مقدم ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 7 و8 أفريل 2008، ص 5.

[3]- عبد اللطيف ابن اشنهو، **عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999– 2009**، مرجع سبق ذكره، ص 133.

الخزينة، دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري[1]. والجدول التالي يوضح تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2009).

الجدول رقم(09): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال (2000-2009).

السنوات	إيرادات			استخدامات			رصيد الصندوق في نهاية السنة
	رصيد الصندوق نهاية السنة السابقة	فائضة قيمة الجباية البترولية	تسبيقات بنك الجزائر	تسديد الديون	سداد تسبيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الخزينة العمومية	
2000	0	453,27	0	221,1	0	0	232,13
2003	27,978	448,91	0	156	0	0	320,89
2005	721,68	1368,8	0	247,83	0	0	1842,6
2006	1842,6	1798	0	618,11	0	91530	2931
2008	3215,5	2288,1	0	465,43	0	758180	4280
2009	4280	0	0	0	0	0	4280

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء **ONS**.

المطلب الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر

هناك العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه الجزائر في إنتاجها للنفط واستهلاكه وكذا قرب استنزاف الاحتياطي العالمي منه ويمكن سرد أهمها فيما يلي:

أولا: المشاكل التي تواجه قطاع النفط في الجزائر

من بين هذه المشاكل نذكر ما يلي[2]:

- محاولة الولايات المتحدة السيطرة على منابع النفط من خلال الضغط على الحكومات المنتجة، يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تستخدم التجسس الاقتصادي والصناعي في مجال النفط باعتباره من القطاعات الحيوية

[1]- بوفليح نبيل، **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2]- مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 14، 15.

لاقتصادها حيث أن هناك تعاون بين جهاز الاستخبارات الأمريكية والشركات الصناعية العاملة في مجال الصناعة في حقول النفط، وهي تقدم دعما لشركاتها النفطية.

– أن أزمة النفط تصيب الدول النامية والمتقدمة، لكن الدول المتقدمة تتمتع بالقدرة الفائقة على إدارة الأزمات الدولية، وتوظيفها لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل، مما يعمل على تعميق هذا التقسيم بما يخدم مصالحها وينقل الأزمة كليا إلى الدول النامية والتي تتأثر سلبيا بشدة لطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري.

– إن صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف، وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر، يضاف إلى ذلك تناقص الاحتياطي النفطي باستمرار بسبب الاستعمال.

– إن النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة، ارتفاعا وانخفاضا مما ينعكس سلبا على حجم الإيرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة، علما بأن سعر الدولار نفسه في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، كما أن تسعير النفط يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض والطلب في السوق الحرة.

– إن الدول المستهلكة للنفط تحاول ترشيد وتخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الأسعار كذلك فإن ارتفاع أسعار البترول سوف يؤدي في النهاية إلى تطوير وإيجاد بدائل للطاقة، وعند وجود هذا البديل فإنه من الصعب رجوع الطلب على البترول إلى ما كان عليه حتى لو انخفض سعره.

ثانيا: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر

تواجه الجزائر في إنتاج النفط عدة تحديات مختلفة أهمها[1]:

– مادة النفط مادة ناضبة وبالتالي لابد من الاستثمار في الطاقة النووية وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الشمس، الرياح، الماء، ... إلخ.

– لا يزال سعر الغاز الطبيعي حتى الآن أقل ثمنا من مصادر الطاقة الأخرى المثالية والبديلة من حيث القيم الحرارية، وتلعب الغازات الطبيعية والمصاحبة دورا كبيرا كمادة أولية في عدة قطاعات إنتاجية مثل قطاع الأسمدة وقطاع الصناعات النسيجية وشركات الحديد والصلب والصناعات البتروكيماوية، بالإضافة إلى أهمية الغازات الطبيعية والمصاحبة كالوقود لإحلال المنتجات البترولية مثل المازوت والبوتان، محطات توليد الكهرباء الحرارية

[1]– عمراوي عادل، **بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص السياسة العامة الإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص ص 36–38.

والغازية، وبالتالي يجب على الجزائر الاهتمام بسوق الغاز لأنها سوق واعدة. وتحتل شركة سوناطراك البترولية المرتبة الرابعة في إنتاج الغاز عالميا بحوالي 65 بليون متر مكعب، وتطمح إلى توسيع شركتها التابعة لها لاستخراج الغاز في اسبانيا والتمكن من ولوج السوق الصينية.

– ضريبة الكربون هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوروبي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (بترول، غاز)، بغرض الحد من استهلاك هذا الوقود، كذلك تستخدم حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز ثاني أوكسيد الكربون (CO_2) الناتج عن استخدام هذا الوقود ، مما يؤدي إلى ارتفاع ثمن هذا الغاز، وبالتالي انكماش الكمية المطلوبة من السلعة وبالتالي إيجاد بدائل لها وهو نفس الأمر للبترول.

– لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لافتة لأنها تسير بخطى متسارعة لا مثيل لها من قبل، واضحة في الوقت ذاته إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على اكبر حصيلة في السوق، وفيما يتعلق بالصناعة النفطية فإن أكبر عملية دمج تمت باندماج شركة موبيل لتصبح اكبر شركة نفطية في العالم برأسمال قدره 247 مليار دولار وبقدرات اقتصادية هائلة، إن عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط سيؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الأجنبية بالنسبة للدولة الجزائرية التي سعت إلى تكوين قاعدة للصناعة النفطية بها، لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة الشركات العالمية التي تمت بفضل عمليات الاندماج الواسعة، بالإضافة إلى التحديات السالفة الذكر هناك تحديات أخرى تتمثل في[1]:

– التدهور الذي يصيب الصناعة النفطية في الحروب والنزاعات المسلحة، حيث ركز الخبراء في تحليلاتهم بالنسبة للجزائر على الدمار الذي لحقها والتي تعتبر أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى أوروبا، وتاسع أكبر منتج في العالم، نتيجة الهجوم الإرهابي على قاعدة الغاز بعين أميناس وراح ضحيته عشرات الموظفين والعمال، إذ تسبب في توقف الشركتين الأجنبيتين العاملتين في الحقل، شركة "بريتيش بتروليوم" البريطانية وشركة "شتات أويل" النرويجية أشهر عديدة عن العمل في الجزائر إلى حين التأكد من سلامة المنشآت، وتخوفت الشركات النفطية العالمية الأخرى من العمل في الجزائر، مما انعكس هذا التخوف على رفع سقف الشروط التعاقدية معها.

– طريقة التصرف بالريع النفطي وكيفية توزيعه على بنود الموازنة السنوية، حيث أضاف المصدر ذاته أن الإنفاق الضخم في المجالات غير الإنتاجية، على حساب التطور والتعليم الحديث والخدمات عموما، والبنى التحتية، هو

[1]– الفجر يومية مستقلة، **أربعة تحديات تواجه قطاع الطاقة في الجزائر**، عن الموقع:
http://www.elfedjer-pub@al-fadjr.com/elfedjer-pubyahoo.fr. consulte le 25/02/2017.

قرار سهل لكن مساوئه كثيرة، فالبيروقراطية غير المنتجة بل والمعرقلة، تؤدي إلى تعطيل شؤون المواطنين، كما أن تخمتها تعرقل الحياة الاقتصادية.

– دعى خبراء الحكومات العربية إلى إتباع طرق لمعالجة هذا التحدي، عبر خطوات مكملة الواحدة للأخرى، أهمها زيادة استعمال الطاقات البديلة في تولد الكهرباء، ورفع أسعار الوقود لتتلاءم مع مستواها العالمي، أو على الأقل ألا تكون دون كلفة إنتاجها كما هو الحاصل حاليا، وتوعية المواطنين بترشيد الاستهلاك، وزيادة استعمال الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء بدلا من المنتجات البترولية، أو حتى النفط الخام كما في بعض الدول.

– خطورة تزايد معدلات الاستهلاك بسبب ازدياد عدد السكان وارتفاع مستويات النمو الحضري وحاجته المتزايدة للطاقة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل اتضح لنا أن المحروقات تعتبر من أهم مصادر الطاقة العالمية، حيث أن دول الأوبك تستحوذ على ما يزيد عن ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي، مما جعلها الأهم والأكثر فاعلية في السوق النفطية، والجزائر كمثيلتها من الدول النفطية يلعب قطاع المحروقات فيها دورا بارزا لا يمكن تجاهله، نظرا لما ساهم به في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها من خلال عوائده النفطية ، ولكن الاعتماد المفرط على هذا المورد تسبب في جعل الاقتصاد الوطني أحادي الجانب والمورد، مما جعله عرضة للكثير من الصدمات الخارجية.

الفصل الثالث

البدائل الاستراتيجية للانتقال من الاقتصاد الريعي للتنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

إن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات، يجعل النمو الاقتصادي في البلد في حالة تذبذب مستمر، خاصة بعد الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط، لذا تسعى الحكومة جاهدة للبحث عن خيارات أخرى كبديل للخروج من الطبيعة الريعية التي تشهدها، والتي تظل حكرا عليها، حيث قمنا في هذا الفصل بتسليط الضوء حول أهم البدائل الإستراتيجية لهذا القطاع، من خلال التطرق لإجراءات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، وأهم القطاعات البديلة المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني خاصة وأن الجزائر بلد غني بثرواته الهائلة ومساحاته الواسعة وسواحله الممتدة. وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: إجراءات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

المبحث الثاني: قطاع السياحة والزراعة فرصة للتنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: آفاق تطوير الطاقات المتجددة والصناعة كبديل للتنويع الاقتصادي

المبحث الأول: إجراءات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

ما تزال الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تشكو ضعفا كبيرا، رغم المجهودات والإجراءات المبذولة من قبل الدولة، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تنويع وترقية الصادرات غير النفطية على رأس الأولويات الواجب تحقيقها، من أجل بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي أصابت قطاع المحروقات في الآونة الأخيرة، إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه عملية التصدير غير النفطي في الجزائر، وهو ما سنقوم بدراسته في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: دراسة وضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

سنتناول في هذا المطلب دراسة وتحليل تطور حركة التجارة الخارجية الجزائرية من خلال دراسة تطور الصادرات والواردات، الميزان التجاري ومعدل التغطية والتوزيع الجغرافي للصادرات.

أولا: تطور حركة التجارة الخارجية

1- تطور الواردات والصادرات الجزائرية: سنبين من خلال هذا الجدول تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2005- 2016)، وذلك كما يلي:

الجدول رقم(10): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات / البيان	الواردات	الصادرات
2005	20048	46001
2006	21456	54613
2007	27631	60163
2008	39479	79298
2009	39294	45194
2010	40473	57053
2011	47247	73489
2012	50376	72620
2013	54903	65823
2014	58330	61172

2015	51646	35138
2016	46727	29668

المصدر: تقارير بنك الجزائر، النشرات الثلاث 2016 عن الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin-stastistique.htm. Consulte le: 25/01/2017.

عرفت حصيلة الصادرات والواردات الجزائرية تذبذبا من فترة إلى أخرى، حيث انتقلت الصادرات من 46001 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى 35138 مليون دولار أمريكي سنة 2016، بينما قدرة الواردات من 20048 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى 51646 مليون دولار أمريكي سنة 2016، وهذا راجع إلى الاعتماد الكبير للجزائر على المحروقات، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم(02): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال (2005-2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

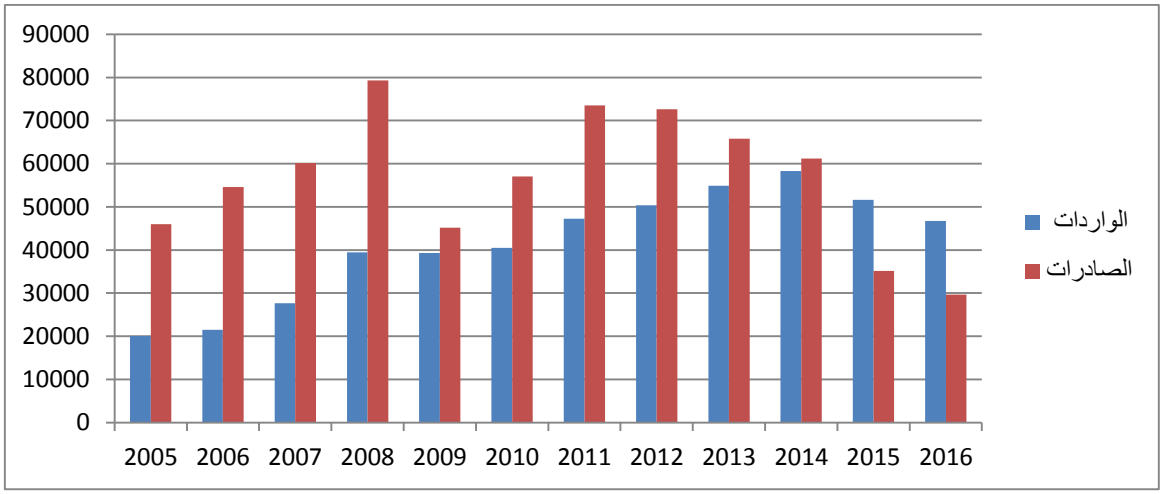

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين، نلاحظ أن الصادرات الجزائرية عرفت تذبذبا مستمر طيلة 12 سنة السابقة، حيث بلغت 46001 مليون دولار أمريكي سنة 2005 وبدأت في الارتفاع حتى وصلت 79298 مليون دولار أمريكي سنة 2008 كأقصى حد لها وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات حيث وصلت 133 دولار للبرميل، وسرعان ما رجعت إلى الانخفاض سنة 2009 حيث سجلت ما قيمته 45194 مليون دولار أمريكي ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط مقارنة بسنة 2008، أما سنة 2010 فقد عرفت تحسنا نسبيا مقدرة ب 57053 مليون دولار أمريكي، واصلت في هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2012 حيث تراوحت

قيمتها 72620 مليون دولار أمريكي ومنذ تلك السنة (2012) وهي في انخفاض مستمر إلى أن وصلت 29668 مليون دولار أمريكي سنة 2016، وهي أضعف حصيلة مقارنة بالسنوات الماضية بسبب الانخفاض المستمر في أسعار البترول والناجم ضعف الطلب العالمي على الطاقة، أما فيما يخص الواردات فقد انتقلت من 20048 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى 46727 مليون دولار أمريكي سنة 2016، فخلال الفترة من 2005-2008 تراوحت مابين 20048- 39479 مليون دولار أمريكي، والحصيلة كانت في ارتفاع مستمر ويعود ذلك إلى ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، إلا أنه في 2009 تراجعت الواردات بنسبة ضئيلة لتصل 39294 مليون دولار أمريكي لكن بحلول سنة 2010 واصلت القيمة في الارتفاع على غرار سنة 2011 التي انخفضت بنسبة قليلة مقارنة بسنة 2010 إلى أن بلغة 46727 مليون دولار أمريكي في 2016، وهذا راجع إلى عدة عوامل يتمثل أولها إلى التذبذب في أسعار البترول التي تصاحبها تذبذب في الصادرات وعدم القدرة على تقليص الكميات المستوردة مقارنة مع السنوات السابقة.

2- تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري: يبين الجدول التالي تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2016).

الجدول رقم(11): رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	2005	2006	2008	2010	2012	2013	2014	2015	2016
الميزان التجاري	26.47	34.06	40.52	18.20	20.17	9.88	0.46	-18.08	-20.39

المصدر: تقارير بنك الجزائر، النشرات الثلاث 2016 عن الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin-stastistique.htm. consulte le 25/01/2017

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري يتميز بتقلبات مستمرة، وهي نتيجة منطقية سببها تقلب حصيلة الصادرات والواردات نتيجة تقلب أسعار النفط وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (03): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2016)

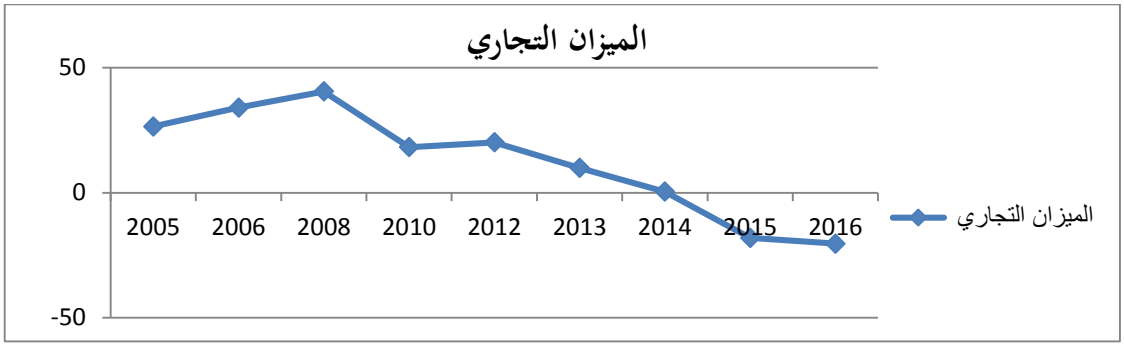

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري في تذبذب مستمر حيث سجل فائضا طيلة الفترة من 2005 إلى 2014 بينما سجل عجز سنتي 2015 و2016، حيث حقق سنة 2005 فائضا بقيمة 26.47 مليون دولار أمريكي تواصل هذا الفائض إلى غاية 2008 ليقدر ب 40.52 مليون دولار أمريكي وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة وهذا راجع بالطبيعة إلى الارتفاع في أسعار البترول وما نجم عنها من ارتفاع في الصادرات، إلا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا فسنة 2010 عرفت انخفاضا حادا وصل إلى 18.2 مليون دولار أمريكي معبرا بذلك عن التراجع الذي مس حصيلة الصادرات آنذاك، أما سنة 2012 عرفت انتعاشا نسبيا حيث قدر رصيد الميزان التجاري 20.17 مليون دولار أمريكي ومنذ تلك السنة وهو في انخفاض مستمر إلى أن سجل سنة 2015 قيمة سالبة مقدرة ب 18.08- مليون دولار أمريكي، أما في 2016 فقد بلغ 20.39- مليون دولار أمريكي وهذا بالطبع راجع إلى الانخفاض المستمر في أسعار النفط.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

يعبر التوزيع الجغرافي للصادرات عن مجموعة من العوامل أهمها طبيعة الصادرات في حد ذاتها والعلاقات التجارية وقدرتها التنافسية في أحيان كثيرة، لذا سنتناول التوزيع الإقليمي للصادرات حسب التجمعات الإقليمية وتطورها خلال الفترة (2005-2016) وأهم الدول التي تشكل منفذا لصادرات الجزائر.

1- التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016): نتطرق في هذا العنصر إلى الأقاليم التي تصدر إليها الجزائر وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البلدان / السنوات	الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون والتطور الاقتصادي	باقي دول أوروبا	أمريكا الجنوبية	آسيا	البلدان العربية	بلدان المغرب العربي	باقي دول افريقيا
2005	25593	14963	15	3124	1218	6210	418	49
2006	28750	20546	7	2398	1792	591	515	14
2007	29027	22785	21	2326	3162	746	695	71
2008	41268	28608	10	2874	3764	793	1616	365
2009	23186	15326	7	1841	3320	564	857	93
2010	28009	20278	10	2620	4082	694	1281	79
2011	37307	24059	102	4270	5168	810	1586	146
2012	39797	20029	36	4228	4683	958	2037	62
2013	42773	12202	51	2965	4241	869	2749	67
2014	40520	10482	49	3005	4851	721	3248	80

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد معطيات الديوان الوطني للإحصائيات **ONS**

نلاحظ من هذا الجدول أن نسب توزيع الصادرات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجغرافية تختلف من منطقة لأخرى، حيث تحتل منطقة الاتحاد الأوروبي أعلى نسبة مقارنة بباقي مناطق العالم وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم(04): التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

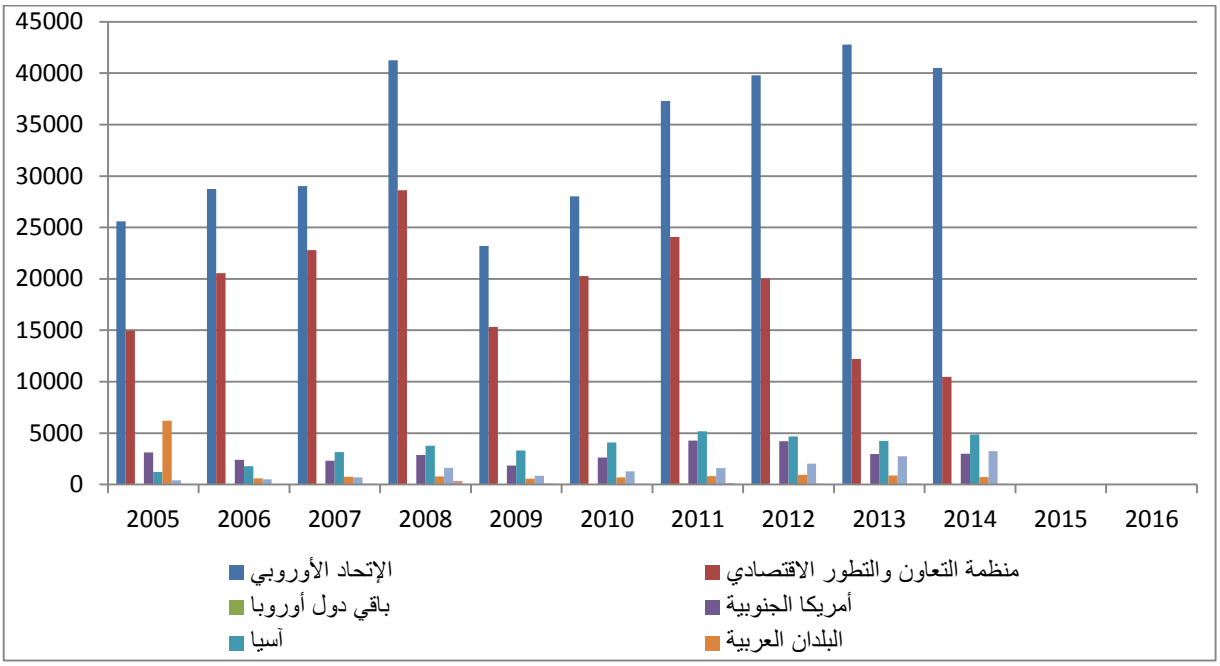

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03)

من خلال معطيات الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي لها أكبر قيمة من الصادرات الجزائرية خارج المحروقات فهي تحتل حصة الأسد بقيمة تقدر بحوالي 33500 مليون دولار أمريكي ثم تليها مباشرة دول منظمة التعاون الاقتصادي بحوالي 18800 مليون دولار أمريكي من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)، ويعود السبب في ذلك للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تربط الجزائر بهاته الدول وكذا القرب الجغرافي، كما تضم هاتين المنطقتين أكبر عدد من الدول الصناعية المتقدمة والمستهلكة للمواد الأولية والمواد الخام كمدخلات لصناعتها، وتأتي بعد ذلك دول آسيا وأمريكا الجنوبية بقيمة تقدر بحوالي 3628 مليون دولار أمريكي و2965 مليون دولار أمريكي على التوالي، أما باقي الدول العربية، الأوربية والإفريقية وبلدان المغرب العربي فتأتي في الأخير بنسب ضعيفة جدا، وذلك راجع لأن أغلب هذه الدول خاصة العربية والإفريقية متشابهة في الثروات الطبيعة نظرا لموقعها فهي تصدر نفس نوع المنتجات.

2- أهم الدول المتعاملة مع الجزائر: سنعرض أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في إطار التصدير من خلال هذا الجدول:

الجدول رقم(13): أهم الدول المتعاملة مع الجزائر لسنة 2014.

البلد / السنة		اسبانيا	ايطاليا	فرنسا	بريطانيا	هولندا	و.م.أ	تركيا	البرازيل	الصين
2014	القيمة	9713	8369	6744	5482	5080	4691	2905	2709	1817
	النسبة%	15.43	13.29	10.71	8.71	8.07	7.45	4.61	4.30	2.89

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء **ONS**.

والشكل التالي يبين نسبة التعامل لكل بلد حيث تتفاوت هذه النسب من بلد لآخر.

الشكل رقم(05): العملاء الرئيسيون للجزائر

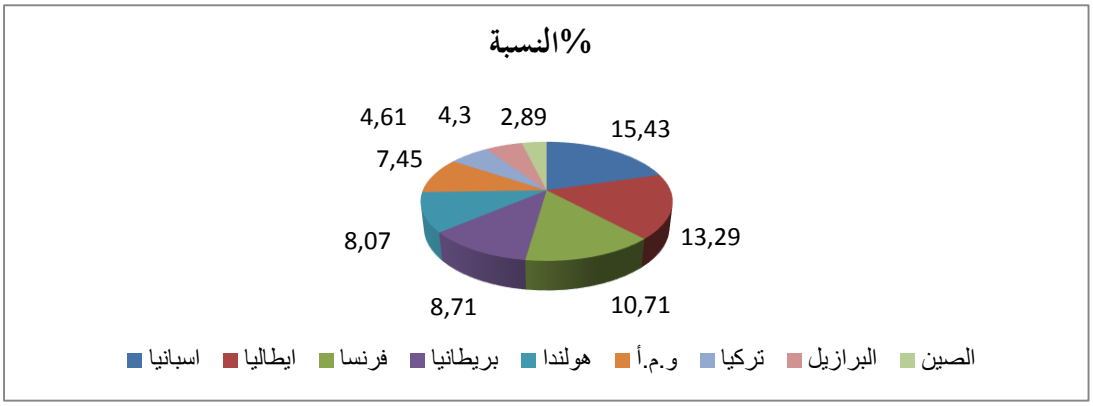

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(04)

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن اسبانيا من أكبر الدول المتعاملة تجاريا للجزائر بنسبة 15.43% من إجمالي الصادرات الجزائرية، ثم تليها مباشرة ايطاليا وفرنسا بنسبة 13.29% و10.71% على التوالي، هذا ما يوضح أهمية الاتحاد الأوروبي، وبعدها تأتي بريطانيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا والبرازيل بنسب تقدر على التوالي ب 8.71%، 8.07%، 7.45%، 4.61%، 4.3%، 2.89%.

المطلب الثاني: دراسة العلاقة بين الصادرات النفطية وغير النفطية الجزائرية

سنتناول في هذا المطلب دراسة لوضعية الصادرات الجزائرية بالإضافة إلى تطور العلاقة بين الصادرات الجزائرية والناتج المحلي الإجمالي وأهم المشاكل التي تواجه تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

أولا: دراسة وضعية الصادرات النفطية وغير النفطية

1- هيكل الصادرات الجزائرية: ترتبط التجارة الخارجية بالسوق العالمية سواء تعلق الأمر بالواردات من المواد الغذائية والمواد المصنعة ونصف المصنعة...إلخ، أو بالصادرات النفطية وغير النفطية، وهذه الأخيرة يمكن عرضها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(14): بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		إجمالي الصادرات	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة %
2005	45094	98.02	907	1.98	46002	100
2006	53456	97.88	1158	2.12	54613	100
2007	58831	97.78	1332	2.22	60163	100
2008	77192	97.53	1954	2.47	79146	100
2009	44411	97.65	1066	2.34	45477	100
2010	56143	97.20	1619	2.80	57762	100
2011	71662	97.10	2140	2.90	73804	100
2012	70571	97.18	2048	2.82	72620	100
2013	63662	96.72	2161	3.28	65823	100
2014	58362	95.41	2810	4.59	61172	100
2015	33081	94.15	2057	5.85	35138	100
2016	27887	94	1781	6	29668	100

المصدر: تقارير بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثة 2016 عن الموقع :

http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin-stastistique.htm. consulte le 25/01/2017.

يتبين من الجدول السابق أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات طوال الفترة المدروسة من إجمالي الصادرات للفترة الممتدة من 2005 إلى 2016، حيث تراوحت نسبتها بين 94% و98.12%، والشكل التالي يوضح تطور حصيلة صادرات النفطية وغير النفطية خلال نفس الفترة.

الشكل رقم(06): تطور الصادرات النفطية وغير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

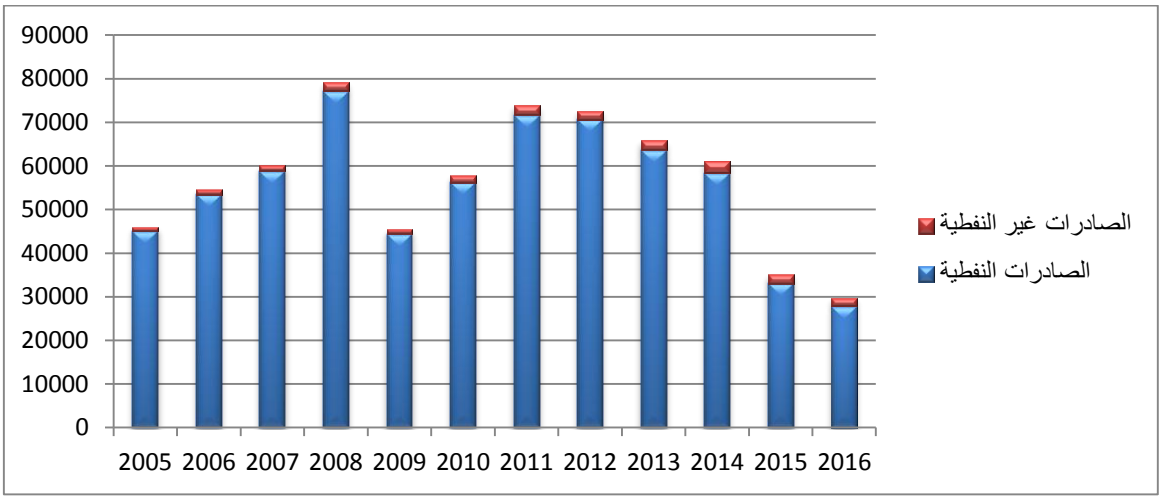

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين أن نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي صادرات الجزائرية في تذبذب مستمر فهي ضعيفة جدا لا تتعدى 6%. حيث قدرت سنة 2005 ب 1.98% من إجمالي الصادرات أي بقيمة 907 مليون دولار أمريكي وبدأت في الارتفاع بنسب ضئيلة طيلة فترة الدراسة إلى أن وصلت سنة 2014 نسبة 4.59% بمبلغ 2810 مليون دولار أمريكي، حيث استطاعت الجزائر تحقيق بعض الأهداف المرجوة من الخطط والاستراتيجيات التنموية التي تسعى إلى ترقية الصادرات غير النفطية، غير أنه في سنة 2016 انخفضت قيمتها إلى 1781 مليون دولار أمريكي رغم ذلك بقية نسبة هذه الصادرات غير النفطية في ارتفاع مقدرة ب 5.58% وهذا راجع للانخفاض التي شهدته الصادرات النفطية حيث بلغت 27887 مليون دولار أمريكي وهذا راجع بالطبع لانخفاض أسعار النفط، ومنه نستنتج أن الجزائر مازالت تعاني من ضالة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات الكلية على الرغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في تقليص التبعية لقطاع المحروقات.

2- التركيب السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر

يعبر هذا المؤشر على درجة اعتماد الصادرات لبلد ما على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالي عليها، ويعبر هذا المؤشر عادة عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على

المنافسة الدولية، كما يعتبر التوزيع أو التركيب السلعي للصادرات الجزائرية يبقى يميزه الطابع الأحادي حيث تبقى المحروقات دائما تهيمن على حجم الصادرات وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم(15): هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المواد / السنة	المواد الغذائية		المواد الأولية		مواد نصف مصنعة		تجهيزات فلاحية		تجهيزات صناعية		سلع استهلاكية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2005	67	7.39	134	14.77	656	72.33	0	0	36	3.97	14	1.54
2006	73	6.17	195	16.48	828	69.99	0	0	44	3.72	43	3.63
2007	92	7.02	153	11.67	988	75.36	0	0	44	3.36	34	2.59
2008	121	6.19	340	17.40	1390	71.14	1	0.05	68	3.48	34	1.74
2009	113	10.60	170	15.95	692	64.91	0	0	25	2.36	49	4.6
2010	305	18.84	165	10.19	1089	67.26	0	0	27	1.67	33	2.04
2011	357	16.68	162	7.57	1495	69.86	0	0	36	1.68	16	0.75
2012	314	15.33	167	8.15	1519	74.17	1	0.05	30	1.46	18	0.88
2013	402	18.60	108	5	1608	74.41	0	0	25	1.16	18	0.83
2014	323	115	110	3.91	2350	83.63	2	0.07	15	0.53	10	0.35
2015	239	11.62	105	5.10	1685	81.92	0	0	17	0.83	11	0.53
2016	327	18.36	84	4.72	1299	72.94	0	0	53	2.97	18	1.01

المصدر: تقارير بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثة 2016 عن الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin-stastistique.htm. consulte le 25/01/2017.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الصادرات غير النفطية في الجزائر تتركب من ستة أصناف أساسية، حيث تختلف نسب مساهمتها في إجمالي الصادرات غير النفطية من صنف لآخر، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم(07): نسبة مساهمة المنتجات غير النفطية في إجمالي الصادرات غير النفطية للفترة (2005-2016)

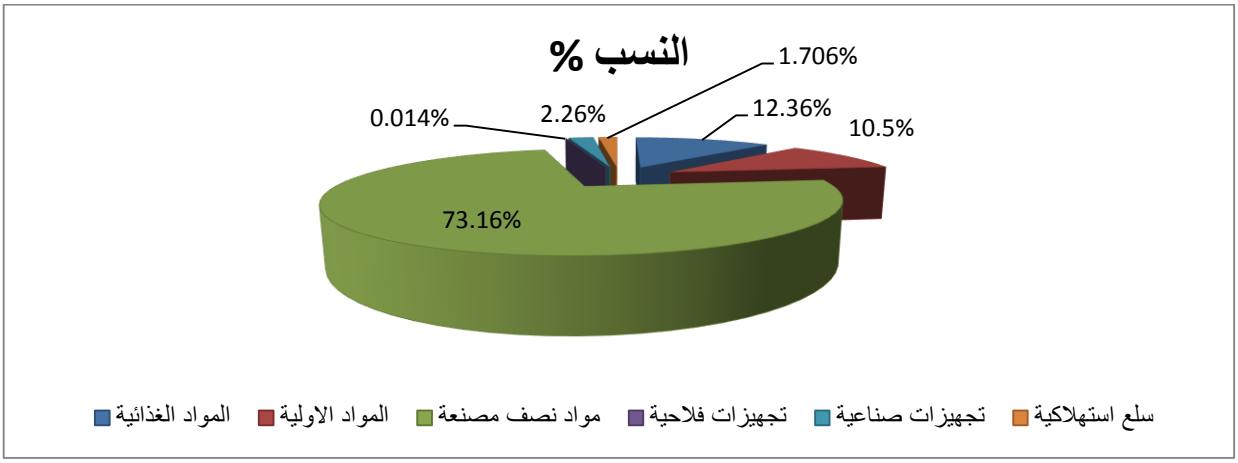

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن المنتجات النصف مصنعة تحتل المرتبة الأولى من بين باقي المنتجات الأخرى غير النفطية وذلك بنسبة تقارب 73.16% من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2005-2016)، وقد عرفت هذه المنتجات تذبذبا مستمر حيث انتقلت قيمتها من 656 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى 2350 مليون دولار أمريكي سنة 2014 ثم بدأت في الانخفاض إلى أن بلغت 1299 مليون دولار أمريكي سنة 2016، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة، وتأتي بعد ذلك المواد الغذائية بنسبة تقارب 12.36% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بوارداتها من هذه المنتجات، فقد شهدت تطورا خلال الفترة (2005-2013)، حيث انتقلت من 67 مليون دولار أمريكي إلى 402 مليون دولار أمريكي، وذلك راجع لجهود الدولة في دعم هذا القطاع من خلال التسهيلات والمزايا الممنوحة، ولكن مع تراجع أسعار النفط انخفضت لتبلغ 327 مليون دولار أمريكي سنة 2016، ثم تأتي في المرتبة الثالثة المواد الخام بنسبة إجمالية مقدرة بحوالي 10.5% ، أما تجهيزات صناعية، سلع استهلاكية وتجهيزات فلاحية فتأتي على التوالي بنسب 2.26%، 1.70%، 0.014%، فبالنسبة للتجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية قد شهدت تذبذبا مستمرا طيلة فترة الدراسة أما التجهيزات الفلاحة فكانت شبه منعدمة.

المطلب الثالث: التحديات والمشاكل التي تواجه التصدير غير النفطي في الجزائر

رغم محاولة الدولة في حتمية التوجه نحو الرفع من قيمة الصادرات غير النفطية، إلا أن هناك جملة من المشاكل التي تعترض العملية التصديرية نذكر أهمها:

أولا: المشاكل على المستوى الجزئي

وتتمثل أهم هذه المشاكل فيما يلي[1]:

– غياب التنسيق الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة حول إيجاد أفضل وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية لخارج.

– ارتفاع أسعار السلع الجزائرية، والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، وعدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة.

– غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة، ومعروفة من قبل كل المصالح والأفراد.

– تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.

– عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.

– عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي ترتبط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.

– عدم كفاءة المؤسسات الممارسة للتصدير، وكذلك ضعف كفاءة الهياكل التي تتولى عملية التصدير.

– انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي، حيث أن هناك غياب تام لكل قنوات التوزيع خاصة تلك التي ترتكز على جانب التصدير.

ثانيا: المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي

وتتمثل فيما يلي[2]:

[1]– زير ريان، **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص ص 136-139.

[2]– صديق باقرة عبد الله، **الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية**، مركز التدريب والبحوث الإحصائية، مديرية إحصاءات التجارة، العراق، ص 04.

– انعدام الخبرة لدى المصدرين والتي تحول دون توقعاتهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، وتجلى هذا من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني وتأثيراته السلبية.

– غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين، وميلهم لممارسة الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

– غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل لتغطية الحاجيات المحلية، والذي يفترض أنه جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي، والتشابك الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.

– سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية، وكذا غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير.

– عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة، النوعية والنظافة، ولم ترق لدرجة تصديرها لا من حيث الكمية، وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة والتضخم[1].

ثالثا: المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي

هناك مجموعة من المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي، نذكرها فيما يلي[2]:

– التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية.

– التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المعنية بترقية الصادرات غير النفطية.

– غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يقدم الصادرات خارج المحروقات.

– وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.

– سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات غير النفطية.

– عدم التمكن من قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، مما يعوقها عن تقدير احتياجاتها المالية، ومعرفة أسواقها الخارجية المستهدفة.

– صعوبة التطبيق العلمي للإجراءات التشريعية والتنظيمية بغية ترقية وتشجيع الصادرات، إضافة على عوامل أخرى تمس بجوهر عملية التصدير.

[1]– مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2]– بن جلول خالد، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970–2006**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 123.

المبحث الثاني: قطاعي السياحة والزراعة فرصة للتنويع الاقتصادي

يعد قطاعي السياحة والزراعة من أهم وأكبر القطاعات نموا في العالم، بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يدرها في الأمدين المتوسط والبعيد، كما تعتبر هذه القطاعات أداة لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية، فهي من أهم البدائل للثروة النفطية خاصة بعد تراجع أسعارها في الآونة الأخيرة وهو ما سنوضحه في هذا المبحث، من خلال عرض لإمكانيات هاتين القطاعين والآفاق التي تسعى الحكومة لتحقيقها من وراءهما.

المطلب الأول: قطاع السياحة كبديل لتنويع الاقتصاد الوطني

سنحاول في هذا المطلب دراسة مدى مساهمة قطاع السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني، وأهم الآفاق للنهوض بهذا القطاع.

أولا: مساهمة قطاع السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني

تعرف السياحة على أنها مجموعة الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلاد غير بلادهم وإقامتهم فيها لفترة محددة، فهي تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع[1]. يمكن لهذا القطاع أن يساهم في:

1- المساهمة في الإيرادات وتطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر: يرتبط حجم الإيرادات السياحية بشكل أساسي بالتدفق السياحي، أي أنه كلما كان عدد الوافدين كبير كلما ساهم ذلك في تحصيل أكبر قدر من الإيرادات، فرغم تزايد عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، إلا أن حجم الإيرادات بقي ضعيف إذ ما قورن بالإمكانيات السياحية في الجزائر، والجدول رقم (16) يوضح ذلك.

2-: المساهمة في التشغيل: تعتبر السياحة من أهم القطاعات المساهمة في خلق وتوفير مناصب شغل والحد من البطالة، سواء من خلال خدمات النقل، الإرشاد والإيواء كما تساهم في تفعيل بعض القطاعات الأخرى التي تمدها بمختلف الاحتياجات من سلع وخدمات، والجدول التالي يوضح لنا مدى مساهمة السياحة في توفير مناصب الشغل.

[1]- مصطفى يوسف كافي، **اقتصاد السياحة والسفر**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص 36.

3- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: للسياحة دور فعال في زيادة الدخل الوطني من خلال مساهمته بصورة مباشرة في PIB، واستنادا إلى إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة سجلت الجزائر نسبة 3.5% من حصة السياحة في الناتج المحلي الخام لسنة 2015، والجدول الموالي يوضح تطور مساهمة السياحة في PIB خلال الفترة (2005-2015).

4- حجم الاستثمارات: الجدول التالي يبين حجم الاستثمارات المدرجة في قطاع السياحة.

الجدول رقم (16): تطور بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر خلال (2005-2015)

السنة	عدد السياح	ميزان السياحة			المساهمة في التشغيل		المساهمة في PIB %	حجم الاستثمارات (مليار دولار)
		الايرادات	النفقات	الرصيد	العاملين المباشين	إجمالي العاملين		
2005	1443000	185	370	-186	2589	5280	3.9	1.64
2006	1638000	215	381	-166	2390	5763	3.3	1.84
2007	1743000	325	469	-117	2254	5462	3.2	2.26
2008	1772000	266	457	-191	2277	5150	3.1	2.08
2009	1912000	219	574	-355	2692	5932	3.7	1.77
2010	2070000	208	502	-294	2541	5394	3.4	1.55
2011	2395000	196	428	-232	2666	5354	3.3	1.66
2012	2634000	230	410	-180	2922	5830	3.3	1.77
2013	2733000	367	611	-353	3214	6345	3.6	1.81
2014	2301000	347	370	-186	3059	6044	3.3	1.99
2015	-	-	-	-	3273	6283	3.5	1.61

المصدر: - وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات OMT - الديوان الوطني للإحصاء ONS

- World development indication (WDI), November 2015, world travel and tourism council data, 2016.

نلاحظ من خلال الجدول السابق:

- أن عدد السياح في الجزائر في تزايد مستمر بعدما كان سنة 2005 مقدر ب 1443000 سائح، أصبح في 2014 يبلغ 2301373 سائح، و2013 شهدت أعلى قيمة مقدرة ب2733000 وهذا راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية من جهة وزيادة الاهتمام بقطاع السياحة من جهة أخرى، ولكن هذه الأرقام ضئيلة إذا ما قورنت

بالأرقام المسجلة بباقي الدول خاصة تونس ومغرب اللذان يتميزان بنفس الخصائص والمميزات الجغرافية، الثقافية والتاريخية. أما بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة فهي متذبذبة وضعيفة إذ ما قورنت بالإمكانيات المتاحة حيث بلغ متوسط إجمالي الإيرادات السياحية خلال (2005-2014) 212.06 مليون دولار، وسجلت سنة 2014 انخفاضا حادا قدر بنحو 5.44% عن سنة 2013 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر.

- بالنسبة للتشغيل فقد عرف عدد العاملين في القطاع السياحي نمو خلال الفترة (2005-2015)، حيث تزايد عدد العمال من 5280 ألف عامل سنة 2005 إلى 6283 ألف عامل سنة 2015 منهم 3273 ألف عامل مباشر، رغم ذلك فكل هذه الأرقام تبق بعيدتا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر.

- أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا فهي لم تتعدى 4% خلال الفترة المدروسة، ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع وإهماله واعتمادها بشكل كبير على قطاع المحروقات، غير أنها تسعى جاهدة لتطوير هذا القطاع خلال السنوات المقبلة من خلال وضع برامج وآفاق بإمكانها أن تنعش هذا القطاع.

- أما حجم الاستثمارات في القطاع السياحي فهو في تذبذب مستمر طيلة فترة الدراسة، حيث شهدت سنة 2007 أعلى قيمة مقدرة ب 2.26 مليار دولار وهي قيمة ضعيفة مقارنة بقدرات الدولة على الاستثمار في هذا القطاع.

ثانيا: معوقات تطوير القطاع السياحي في الجزائر والحلول المقترحة

1- معوقات تفعيل القطاع السياحي: يعاني قطاع السياحة في الجزائر من عدة نقائص ومعوقات التي تقف في وجه القائمين على تطوير هذا القطاع ونذكر أهمها فيما يلي[1]:

- غياب ما يعرف بالشرطة السياحية.

- ضعف قدرة الاستيعاب الفندقي وعدم تنوعها.

- عدم تطور شبكة الاتصال، ومشكلة النقل والمواصلات الأمر الذي تسبب في عزلة الكثير من المناطق السياحية.

[1]- بوبكر بداش، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014، ص 22.

– ضعف مستويات المأكل وعدم وجود صرامة في التعامل مع الباعة الذين لا يحترمون شروط النظافة.

– غياب الخدمات والمعلومات السياحية وغياب المنشورات التوجيهية.

– غياب استراتيجيات تسويق المنتجات السياحية، خاصة على المستوى الدولي لاستقطاب السياح الأجانب.

– غلاء الأسعار وغياب الأنشطة التحسيسية التي من شأنها أن تساهم في الحفاظ على البيئة.

2– الحلول المقترحة: تتمثل أهم الحلول لتطوير القطاع السياحي فيما يلي[1]:

– ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار بمختلف أنواعه، والاهتمام بقطاع النقل الذي يحتاج إليه السائح، وكذا تنظيم قطاع الاتصالات والقطاع المصرفي بما يسهل عملية نقل وتحويل الأموال.

– إنشاء قوانين عمل وكالات السياحة لتحسين مستوى خدماتها وتحفيز الوكالات التي تستقطب أكبر عدد من السياح.

– العمل على ترقية خدمات الإيواء من خلال إنشاء الفنادق في مستوى الفنادق الموجودة في الدول المتقدمة لكي تتكيف مع متطلبات السياح الأجانب.

– تأهيل العنصر البشري الكفؤ، وتوجيه حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي.

– السهر على تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030) وفق الخطط الموضوعة مع احترام المعايير الفنية للانجاز.

ثالثا: المخطط التوجيهي للسياحة في الجزائر لآفاق 2030

يشكل هذا المخطط الإطار الاستراتيجي والمرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، التي تولي مرتبة هامة لهذا القطاع في إطار الوطنية الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية كبديل للمحروقات التي شكلت عمادا للاقتصاد الوطني طوال الخمسين سنة منذ الاستقلال، فهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين إمكانياتها الطبيعية، الثقافية والتاريخية ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية، وكذا ترقيتها لتصبح من الوجهات المميزة في المنطقة الأورومتوسطية. وبالتالي فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو أداة مرجعية للتنمية

[1]– بن يعقوب الطاهر، قرعي مريم، **آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، بحث مقدم ضمن المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015، ص 14.

المنسجمة والمستدامة للسياحة في الجزائر،وإطار مرجعي لتكوين إستراتيجية الانتعاش والتنمية السياحية في آفاق 2030 من خلال خطوات رئيسية التالية[1]:

- على المدى القصير 2015. - على المدى المتوسط 2020. - على المدى الطويل 2030.

1- أهداف المخطط: يسعى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

أ- الأهداف العامة: تتمثل الأهداف العامة للمخطط على خمسة أهداف كبرى هي:

✓ **جعل السياحة احدى محركات النمو الاقتصادي**:

- ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحل المحروقات.
- تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية.
- إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا وجعلها وجهة امتياز ومنارة في حوض المتوسط قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد.
- المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (الميزات التجارية للمدفوعات، توازنات الميزانية).

✓ **الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية والخدمات)**:

- النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عريضة تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، التكوين ...)، تأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين الخواص والعموميين.
- الانسجام مع إستراتيجية القطاعات الأخرى وإحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

✓ **التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة**: يتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية المستدامة.

✓ **تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني**: يقيم الاقتصاد السياحي علاقة متينة مع الإقليم، المكان المعبر عن التاريخ والتنوع الثقافي، إنها العناصر التأسيسية للتراث الإقليمي (الإنساني، الطبيعي، المناخي، التاريخي...الخ) التي تشكل صورته، جاذبيته، موقعه وإنتاجه.

[1]- Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, SDAT 2030, Janvier 2014, p 17.
[2] -**IPID**, p 37.

✓ **التحسين الدائم لصورة الجزائر:** يرمي بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية ضمن هدف، لجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية بما في ذلك مجموعة المواد والطاقات المتاحة التي تستجيب لحاجيات المستهلكين. والجدول التالي يبين خطة الأعمال بالأرقام لسنة 2015.

ب– الأهداف النقدية للمرحلة 2007–2015: يمكن تلخيص هذه الأهداف في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): خطة الأعمال السياحية لسنة 2015

السنة	2007	2015
عدد السواح (مليون)	1.7	2.5
عدد الأسرة	84869	159869
المساهمة في الناتج المحلي الخام %	1.7	3
الإيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
مناصب الشغل المباشرة والغير مباشرة	200000	400000
تكوين المقاعد البيداغوجية	51200	142800

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)**: الحركات الخمسة وبرنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، ص 18.

2– رهانات التنمية السياحية في الجزائر: وتتمثل فيما يلي[1]:

أ– الرهانات الاقتصادية: تتمثل في الموارد السياحية التي توفرها وسائل الدخل الخارجي وآثارها على ميزان المدفوعات وعلى القطاعات الأخرى المنتجة للسياحة (الفلاحة، الصناعات التقليدية، العمارة والأشغال العمومية، الخدمات...).

ب– رهانات حول التشغيل: تمثل السياحة بالإضافة لتشغيلها لأعداد كبيرة ومكثفة من اليد العاملة في المناصب المباشرة وغير المباشرة، وسيلة فعالة لإدماج عدد كبير من الشباب البطال في الحياة الاجتماعية والمهنية، وتساهم

[1] -IPID, p38.

على هذا الصعيد في تثبيت السكان وفي الحد من الهجرات والنزوح، خاصة من داخل البلاد نحوى الساحل، كما تشكل من جهة أخرى فرصة ثمينة لدفع الحركات الاقتصادية الإقليمية.

ج- رهانات البيئة والتنمية المحلية: تشكل السياحة أحد العناصر الأساسية لأية سياسة للتهيئة الجهوية والتنمية المحلية الإقليمية، إن لم تكن السياحة هي العامل الأول المهيكل للفضاء الجيواقتصادي، كما تعتبر عامل تحسسي وتوعية بيداغوجية بالمبادئ المرتبطة بالبيئة، ومن هنا تبرز مدى مساهمة السياحة في التنمية المحلية.

د- الرهانات الثقافية: تسمح السياحة بتثمين التراث الثقافي الغني، المادي والروحي وتعد عامل حوار بين الثقافات.

هـ- رهانات الصورة: تشكل السياحة عامل تحسين لصورة البلاد وتساهم بقوة في تقويم جاذبية وجهة الجزائر، وخاصة في ميدان الاستثمار والتدفق السياحي.

المطلب الثاني: القطاع الزراعي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني

يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وذلك نظرا لأهميته المتعاظمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد لذا عملت الجزائر على تطوير هذا القطاع وهذا ما سنتطرق إليه.

أولا: مساهمة قطاع الزراعة في عملية التنمية الوطنية

بالرغم من الأهمية الملموسة الذي اتسم بها هذا القطاع، إلا أنه عانى من عدة قصور ويظهر ذلك جليا من خلال مساهمته المتواضعة في التشغيل والناتج المحلي الإجمالي، وتسعى السياسات الزراعية المتبعة من طرف الجزائر إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل إنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى أغلب السلع الغذائية وتحقيق فائض للتصدير من أجل تنمية هذا القطاع[1].

1- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: يحتل القطاع الزراعي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، والجدول التالي يوضح نسبة

[1]- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص ص 80، 81.

مساهمة هذا القطاع في PIB، حيث نلاحظ النسبة في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة حيث قدرة سنة 2005 ب 7.7 إلى أن وصلت في 2016، 12.3%.

الجدول رقم (18): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2016):

السنة	2005	2006	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	* 2016
%PIB	7.7	7.5	6.4	9.3	8.5	8.8	9.9	10.3	11.7	12.3

المصدر: تقارير بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثة 2016 عن الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin-stastistique.htm. consulte le 21/04/2017.

2- المساهمة في توفير مناصب الشغل: يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في خلق مناصب عمل جديدة وبالتالي الحد من البطالة، وتفعيل سياسة التشغيل المنتهجة من طرف الدولة، حيث يبين الجدول التالي أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في توفير مناصب شغل مازال يعاني من ضعف حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2009 مقدرة ب 13.7% وبدأت هذه النسبة في الانخفاض إلى أن بلغت 8.65 سنة 2015 والسبب في ذلك راجع إلى الاعتماد على التطور التكنولوجي من خلال التوجه نحو المكننة، مما أثر سلبا على القوة العاملة بدفعها نحوى الانخفاض.

الجدول رقم (19): مناصب القطاع الزراعي من إجمالي القوى العاملة الكلية للفترة (2009-2015)

الوحدة: آلاف نسمة

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القوى العاملة الكلية	9742	9735	9599	10170	10788	10566	10594
القوى العاملة في قطاع الزراعة	1242	1136	1034	912	1141	1007	917
نسبة المساهمة %	13.1	11.7	10.8	9	10.8	9.5	8.65

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS.

3- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والمساحة المخصصة للزراعة

أ- **تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:** يعرف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا، وبالأسعار المناسبة أما الاكتفاء الذاتي فهو سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، وهذا ما تسعى إليه الجزائر من خلال تبني إستراتيجية زراعية تهدف إلى زيادة دعم وتطوير هذا القطاع ليكون أحد البدائل الهامة التي تحل محل الإيرادات النفطية[1].

ب- المساحة المخصصة للزراعة: تتميز الجزائر بمساحتها الواسعة حيث تحتل المرتبة العاشرة عالميا والأولى إفريقيا، بمساحة تبلغ 2381741 كلم^2، رغم ذلك إلا أن المساحة المخصصة للزراعة ضئيلة جدا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (20): توقعات السياسات الزراعية للقطاع في الجزائر للفترة (2010-2025)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017-2025 متوقع
الأراضي الزراعية (%من مساحة الأرض)	17	17	17	17	17	17	17	17
الأرض الصالحة للزراعة (%من الأراضي الزراعية)	17.22	17.22	17.22	17.22	17.22	17.22	17.22	17.22
الأراضي الصالحة للزراعة (%من مساحة الأرض)	3	3	3	3	3	3	3	3
محصول الحبوب (كلغ للهكتار)	1401	1442	1678	1642	1609	1640	1670	1701- 1944
إنتاج القمح (طن)	2900	2800	3400	3302	1900	2983	3034	3086- 3498
إستيراد القمح (طن)	6516	6500	6484	7484	7400	7557	7801	8044- 9994
واردات المواد الغذائية%	16.3	22.79	19.85	19.06	20.27	20.76	21.34	22.01- 30.39

[1]- معوش إيمان، بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص 48.

الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار)	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	-

المصدر: عويسي أمين، معتوق جمال، **مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها صناعة الطاقة في العالم (الفرص والتهديدات) إلى غاية 2025**، ورقة بحث مقدم في المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية الورشة الأساسية الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015، ص 20.

ثانيا: آفاق المخطط الخماسي للمنتجات الغذائية (2015-2019)

فقد استعرض السيد الوزير النتائج المحققة خلال الخماسي الأخير، حيث بلغت نسبة النمو في كل الشعب (بما فيها الفلاحة، الصيد البحري والغابات)، ما يعادل نسبة 11%، مقابل تطور نسبة الاستهلاك لتبلغ 10%، كما عرفت التنمية الريفية تنفيذ 10 آلاف مشروع، حيث سمح الاستثمار في قطاع الصيد البحري بتوفير 12 ألف منصب شغل، وقد تجاوزت قيمة الإنتاج الفلاحي 39 مليار دولار سنة 2016 أي بارتفاع يقارب 32% مقارنة مع سنة 2015. لقد تبنى قطاع الفلاحة إستراتيجية ترتكز على تقوية القاعدة الإنتاجية، مع المحافظة في نفس الوقت على الموارد وذلك بهدف الوصول إلى زيادة ملموسة في حجم إنتاج الحليب والحبوب والخضار الطازجة والتمور واللحوم بأنواعها في آفاق 2019، وذلك بهدف تقليص عمليات استيراد المنتجات الغذائية و الاتجاه نحو تفعيل تصدير المنتجات الفلاحية، وهو ما يفسر المجهودات المبذولة من قبل الحكومة من خلال توسيع المساحات المسقية التي يتوقع أن ترتفع إلى 2 مليون هكتار بحلول سنة 2019.

وبخصوص التدابير التشريعية تطرق السيد الوزير إلى بعض الإعفاءات الجمركية وكذا إحداث أتاوى على سفن صيد المرجان، وتدابير تهدف إلى تشجيع الفلاحين للتسجيل في نظام التقاعد من أجل الحفاظ على ديمومة النشاط الزراعي. وفي سياق الدعم الزراعي أكد أعضاء اللجنة على ضرورة فرض رقابة صارمة على صرف الأموال في هذا الجانب، والحرص على متابعة تنفيذ المشاريع الزراعية التي تحظى بدعم الدولة، إلى جانب مراجعة سياسة القطاع الطويلة المدى، والعمل على إيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية وتقليص الاستيراد الذي يكلف خزينة الدولة أموالا باهضة[1].

[1]- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، الجزائر، نوفمبر 2016، ص 09. عن الموقع:
http://www.apn.dz/ar/images/actualite_speciale/R-pre-projet-loi-finance-2016.docx. consulte le: 25/04/2017

المبحث الثالث: آفاق تطوير الطاقات المتجددة والصناعة كبديل للتنويع الاقتصادي

تسعى الدولة الجزائرية جاهدتا إلى تحقيق تنويع اقتصادي يحل محل المحروقات التي تمثل نسبة كبيرة من مداخيلها، خاصة بعد الانخفاض الذي عرفته مؤخرا، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهمية القطاع الصناعي والطاقات المتجددة كبديل حيوي.

المطلب الأول: القطاع الصناعي كبديل لتنويع الاقتصاد الوطني

ما تزال الصناعة الجزائرية خارج المحروقات تشكو ضعفا كبيرا على أكثر من مستوى، رغم المجهودات المبذولة والإجراءات المتخذة من طرف الدولة، وأمام تزايد الغموض حول مستقبل الاقتصاد الوطني خارج المحروقات وضرورة تنويع اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات، كان لابد من تطوير هذا القطاع من أجل إعادة الانتعاش للاقتصاد الجزائري الذي يعاني من قصور واضحة.

أولا: ضرورة تأهيل القطاع الصناعي

1- خصائص القطاع الصناعي الوطني: إن الصناعة الجزائرية تتميز بالخصائص التالية[1]:

أ- نقاط قوة القطاع الصناعي: تتمثل في:

- وجود أداة هامة للإنتاج بطاقات مركبة قادرة على تلبية الطلب من عدد كبير من المنتجات وإمكانات التكامل الوطنية بأشكال مختلفة.
- وجود العناصر الأساسية للخبرة في العمليات التكنولوجية المختلفة، ومختلف المهن.
- توفر المواد الخام والطاقات واليد العاملة الرخيصة، ووجود سوق عمومية لجميع المنتجات.
- الموقع الجغرافي للجزائر المشجع أو المناسب لنشوء سوق إقليمية ونقل صناعي.
- امتلاك فائض مالي ضخم وغير مستغل والمهم بالنسبة لهذا الفائض هو أنه مملوك للدولة مما يساعد على تماسك السياسات عند إنفاقه.
- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة.

ب- نقاط الضعف وقيود القطاع الصناعي: تتمثل فيما يلي:

[1]- السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في** الجزائ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2015، ص ص 283، 284.

- تجهيزات إنتاج قديمة ومتهالكة تواجه معوقات فنية ثقيلة، واستخدام ناقص للطاقات الإنتاجية.
- موقع جغرافي غير مناسب لبعض الوحدات الإنتاجية (الصلب، الميكانيك...).
- التوجه الأوحد لصناعتنا نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا والتي لا توفر العملة الصعبة الضرورية لتمويل وارداتها من السلع التي تحتاج إليها المؤسسات الصناعية.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.
- التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.
- عدم وجود قاعدة صناعية متينة للانطلاق، فضلا عن تخلف كبير للجهاز المصرفي وعدم قدرته على تخصيص كفئ للمواد المالية.

2- مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي: تعتبر الصناعة الاستخراجية وكذا التحويلية العصبين الرئيسيين في الاقتصاد الوطني والمرتبطان مباشرة بقطاع النفط والقطاعات الفرعية التابعة له، لذا يجب على الحكومة تنويع المنتجات الصناعية من خلال تقوية القدرات الصناعية الوطنية، ترقية الابتكار والاستثمارات وهو ما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (21): مساهمة الصناعة الاستخراجية والتحويلية والصناعة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2005-2015)

الوحدة: %

السنوات	2005	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صناعات استخراجية	47.9	47.4	46.9	36.2	37.6	35.6	-	-	-
صناعات تحويلية	4.4	4.2	3.7	4.2	3.7	4.2	-	-	-
الصناعات الإجمالية*	5.6	5.2	4.7	5.1	3.7	4.5	4.6	4.9	5.6

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- *معطيات بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، 2016.
- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية**، 2005-2016.

نلاحظ من خلال الجدول مدى ضعف الصناعة التحويلية في المساهمة في الناتج المحلي مقارنة بالصناعة الاستخراجية، إذ لا تتعدى مساهمتها 5% في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تستحوذ الصناعة الاستخراجية على ما نسبته 47% بينما نسبة الصناعة الإجمالية تبقى في تذبذب مستمر فتارة تنخفض وتارة ترتفع وذلك راجع إلى ضعف هذا القطاع وعدم تطوره.

3- آفاق وسياسات انتعاش قطاع الصناعة: تعتبر الرؤية العامة لدور القطاع الصناعي في تنويع الهيكل الإنتاجي وتنمية الاقتصاد الجزائري، دور فاعل في تدني مساهمته في ديناميكية النمو الاقتصادي وتكوين الناتج المحلي الاجمالي واستيعاب قوة العمل الوطنية، وذلك على الرغم من المجهودات الكبير التي بذلتها الدولة للنهوض بعملية التصنيع في الجزائر، لذا فهناك أفاق مستقبلية ترتكز في مضمونها على العناصر التالية[1]:

أ- سياسة التأهيل: وتتمحور هذه السياسة حول توحيد البرامج الحالية لصهرها في برنامج موحد ومدمج يندرج في إطار استراتيجية التصنيع، تنفيذ برنامج حقيقي خاص بتأهيل القطاع الخاص.

ب- تدعيم القطاع المالي والمصرفي: بتطبيق كفء لقواعد الرقابة المالية وإيجاد الإطار التنظيمي السليم لعمليات وسياسات البنوك، وتطوير الجهاز المصرفي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات.

ج- الموارد الطبيعية: تعتبر مشكلة تخصيص الموارد الطبيعية وعقلنة استهلاكها في الجزائر حجر زاوية لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة في جانبها الصناعي خاصة، فوفرتها وجودتها تمثل نقطة بداية المسار الصناعي، خاصة مواردها الطاقوية باعتبار أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي، وسعت الجزائر في هذا الإطار إلى وضع خطة طموحة لتوسيع القاعدة الإنتاجية بحلول 2020، وتخفيض الاعتماد الشبه الكلي على مصدر وحيد للدخل، وبالتالي بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات.

د- الموارد البشرية: ترتكز الاستراتيجية الصناعية الجديدة للجزائر على تطوير العنصر البشري كأساس لنجاح أي سياسة صناعية مستقبلية باعتباره عاملا مشجعا على امتصاص التكنولوجيات الحديثة وعصرنة الصناعات، وتسعى الجزائر في إطار تطبيق أهدافها الصناعية بالموازات وتأهيل مواردها البشرية إلى انتشار مراكز للتعليم

[1]- قريش نصيرة، **أبعاد وتوجهات استراتيجية انتعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 05، 2008، ص ص 98-102.

والتمهين التكنولوجي من أجل تعليم مهني موجه نحو المهن الخاصة، ووضع جهاز تشريعي ينظم تثمين الأفكار المجددة وترويجها على السوق وتجنيد مختلف الوسائل العمومية لتدعيم المشاريع التنموية.

ثانيا: تفعيل دور الصناعة من خلال مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي من شأنها المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تعاني من صعوبات وعراقيل لذا تحاول الجزائر وضع إجراءات لدعم وتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العمومية منها والخاصة وهذا من أجل تكثيف النسيج المؤسساتي، وخلق مناصب شغل جديدة، والمساهمة في ترقية صادراتها خارج المحروقات.

1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع العام والخاص: يتم ملاحظة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام والخاص، من خلال الجدول رقم (22).

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: والجدول الموالي يبين لنا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفير مناصب الشغل.

3- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:** الجدول التالي يبين مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (22): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية للفترة (2011-2015)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		المساهمة في التشغيل		المساهمة في الناتج الداخلي الخام%	
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
2011	572	658737	48086	1676111	15.23	84.77
2012	557	711275	47375	1800742	12.01	87.99
2013	557	777259	48256	1953636	11.70	88.30
2014	542	851511	46567	2110665	-	-
2015	532	934037	43727	2327293	-	-

Source : Ministère de l'industrie et des Mines. –Bulletin d'information statistique des PME n 22 consulte le : 23/03/2017.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن القطاع الخاص عرف تطورا في عدد بنسبة تفوق 8% بين 2011 و2015 حيث بلغ 658737 مؤسسة في 2011 ووصل إلى 934037 سنة 2015، وهذا راجع اهتمام الدولة بدعم المؤسسات الخاصة من خلال صناديق دعم وإجراءات وقوانين جبائية، بينما شهد القطاع العام انخفاضا مقارنة بسابقتها بنسبة 3% بين 2011 و2015 حيث بلغ 572 مؤسسة في 2011 ووصل إلى 532 سنة 2015، وهذا راجع إلى سياسة الخوصصة المنتهجة من طرف الدولة، حيث تم دمج وغلق العديد من المؤسسات الفاشلة.

- أما عدد الأجراء، فقد عرف القطاع الخاص تطورا ملحوظا حيث وصلت نسبته 9.31% سنة 2015، ويرجع ذلك إلى عدد المؤسسات المنشأة خلال هذه الفترة نتيجة دعم القطاع، أما القطاع العام فقد شهد تذبذب مستمر طيلة فترة الدراسة وذلك راجع إلى عدم التوافق بين خلق مناصب عمل في المؤسسات التي بقيت في النشاط والمناصب المفقودة نتيجة غلق أو تخفيض العمالة في مؤسسات أخرى.

- وبالنسبة للمساهمة في الناتج الداخلي الخام، فيبقى القطاع الخاص يستحوذ على أكبر نسبة مساهمة مقدرة ب 88.30% سنة 2013، على عكس القطاع العام الذي انخفضت نسبة مساهمته من 15.23% سنة 2011 إلى 11.7% سنة 2013، وهذا راجع للأسباب المذكورة سابقا.

ثالثا: تطوير قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أوضح السيد الوزير أن سياسة القطاع تسعى إلى تعزيز القاعدة الصناعية عن طريق ترقية الإنتاج الوطني وحمايته، وتحديث وتطوير الشركات العمومية الاقتصادية، وإعادة التنظيم الاستراتيجي للقطاع العام، وتشجيع بعث الاستثمار عن طريق تحسين مناخ الأعمال عن طريق الحد من الصعوبات التي تواجه الراغبين في إحداث المؤسسات الاقتصادية، وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة انتشار أجهزة وهياكل قطاع الصناعة عبر الوطن مع تحديثه من أجل تحقيق فعّالية تسمح بإرساء شروط المنافسة، إلى جانب ذلك، فقد تمحورت المناقشة حول الاستراتيجية المتبعة في قطاع الصناعة والمناجم لتحقيق النمو الاقتصادي خارج المحروقات، وضرورة تحسين مناخ الأعمال من أجل استثمار ناجع والحد من

العراقيل التي تواجه المستثمرين، وتوفير العقار الصناعي، وإعادة تأهيل المناطق الصناعية و إنشاء مناطق صناعية جديدة[1].

المطلب الثاني: الطاقات المتجددة كبديل حيوي

تتميز الجزائر بوجود احتياطي هائل للطاقات على وجه الخصوص، بالإضافة إلى وجود قدرات هائلة للاستفادة من الطاقات المتجددة، وبخاصة الشمسية والهوائية. نظرا اتساع صحاريها وارتفاع هضابها، وهذا ما سنتطرق إليه.

أولا: تطوير الطاقات المتجددة ومصادرها في الجزائر

الطاقات المتجددة هي تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى أنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، فهي التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب[2]. ويمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين هما:

1- الطاقة المتجددة التقليدية (غير التجارية): هو من مصادر الطاقة الشائعة في القرون الماضية، وتعتمد على استعمال مواد الكتلة الحية التي تنتج وتجمع محليا، التي من خلالها يمكن إنتاج الوقود، الديازيل الحيوي والايثانول وهو من أفضل أنواع الوقود المستخدمة من الكتلة الحية، وعلى الرغم من أن معظم دول العالم قد انتقلت بسرعة من استعمال هذا المصدر إلا أنه لا يزال المصدر الوحيد للطاقة لأكثر من 2 بليون نسمة[3].

2- مصادر الطاقات المتجددة في الجزائر: تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة من مصادر الطاقات المتجددة تتمثل أهمها فيما يلي:

---

[1]- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص ص 08، 09.
http://www.apn.dz/ar/images/actualite_speciale/R-pre-projet-loi-finance-2016.docx. consulte le: 25/04/2017

[2]- فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقات الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11،جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 149.

[3]- سعيد الخليفة الحموي، **أساسيات إنتاج الطاقة (البترول-الكهرباء-الغاز)**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص 223.

أ– الطاقة الشمسية: تتلقى الجزائر طاقة شمسية تقدر ب 169.400 ميغاواط في الساعة وهو ما يقابل 5000 مرة من الاستهلاك السنوي الوطني من الطاقة الكهربائية حسب وزارة الطاقة وبهذا تكون الطاقة الشمسية في الجزائر هي البديل الأكثر فعالية وذلك للخصائص الجغرافية التي تزخر بها الجزائر سواء من حيث الكميات الكبيرة للأشعة المستقبلة عبر المساحات الشاسعة للصحراء الكبرى خاصة منطقتي "أدرار وتمنراست"، ووفرة الرمال التي تستخدم في صناعة الخلايا الشمسية، والجدول التالي يوضح قدرات الطاقة الشمسية في الجزائر.

الجدول رقم(23): قدرات الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر

المناطق	منطقة ساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة %	4	10	86
متوسط مدة إشراقة الشمس (ساعة/سنة)	2650	3000	3500
متوسط الطاقة المحصل عليها (كيلو واط ساعي)	1700	1900	2650

المصدر: إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر عن الموقع:

http://www.salgaz/ar/article consulte le: 25/02/2017.

ب– طاقة الرياح: تهب على الجزائر رياح تحمل معها الكثير من الهواء البحري الرطب وكميات كبرى من الهواء القاري الصحراوي، بمتوسط سرعة سنوي يفوق 7 أمتار/ثانية، خصوصا في المناطق الساحلية، وفي الجزائر عموما تعتبر وهران، بجاية، تيارت، وعنابة من أهم المناطق ذات هبوب الرياح القوي، وكذا أدرار وبسكرة جنوبا. حيث تتجاوز سرعة الرياح في هذه المناطق 6 أمتار في الثانية على ارتفاع 30 أمتار من على سطح الأرض.

ج– الطاقة الجوفية: يشكل كلس الجوارسي في الشمال الجزائري احتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق البلاد، حيث تزيد درجات حرارة عن 45 درجة مؤوية.لتبلغ 98 ستغراد في منطقة حمام دباغ بولاية قالمة، و118 ستغراد في عين ولمان و119 ستيغراد في بسكرة[1].

[1]– لقرع بن علي، **استثمار الطاقات المتجددة في الجزائر بين الأبعاد الجيوسياسية وإعادة بناء الدولة الريعي**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول، الجزائر، 2017.

د- الطاقة الكهربائية: تعد الكهرباء من مصادر الطاقة الهامة والرئيسية في الجزائر فهي تساهم في دفع عجلة التنمية، إذ كانت صناعة توليد الكهرباء في بدايتها متواضعة وقدراتها محدودة وإنتاجها قليل ولكن مع زيادة اهتمام الحكومة بهذا القطاع خاصة بعد تراجع أسعار النفط عرفت تطورات وتغيرات كبيرة خاصة في حجم الإنتاج الكهربائي والاستهلاك وعدد الزبائن في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)، هذا ما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (24): توزيع إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر وعدد الزبائن للفترة (2010-2015)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الإنتاج(GWT)	45171	48872	52500	56163	60579	64663
حجم الاستهلاك(GWT)	35803	38901	41980	45050	49192	53413
عدد الزبائن*	6803371	7102466	7428843	7699835	8092341	-

المصدر:- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول **OPEC**، التقرير الإحصائي السنوي، 2016، ص ص 136، 138.

-*بوهنة كلثوم، بن عزة محمد، **واقع قطاع الكهرباء في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، تلمسان، 2015، ص ص 132، 133.

و- الطاقة الحيوية: هي استخدام المواد العضوية كوقود بواسطة تقنيات معينة كالاحتراق أو الهضم، وإذ استخدمت الكتلة الحيوية بشكل مناسب فإنها تشكل مصدر للطاقة المتجددة، أما بالنسبة لموارد الجزائر من هذا النوع من الطاقة فهي تتمثل في الموارد الغابية والنفايات الحضرية والزراعية حيث تقدر ب 5 مليون طن معادل نفط (لم تتم عملية إعادة تدويرها)، وهذا المورد يمثل حقلا قادرا على استيعاب 1.33 مليون طن معادل نفط سنويا[1].

ثانيا: برنامج الطاقات المتجددة في الجزائر

قامت الجزائر بوضع هذا البرنامج من أجل إيجاد حلول شاملة ومستدامة لتقليل التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، حيث تقدر الكلفة الإجمالية للبرنامج ب 80-100 مليار دولار وهي تجري حاليا مرحلة المشاريع النموذجية وإجراء التجارب على مختلف القطاعات، والجدولين الآتيان يبينان مراحل البرنامج لآفاق 2030.

[1]- طالبي محمد وساحل محمد، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 6، 2008، ص07.

الجدول رقم (25): مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر لآفاق 2030.

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	110 ميغاواط	650 ميغاواط	2600 ميغاواط موجهة للتسويق الوطنية احتمالية تصديرها يقارب 2000 ميغاواط.	12000 ميغاواط موجهة للتسويق الوطنية. 10000 ميغاواط موجهة للتصدير.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرية رقم 89/ APCM/ 2011 من طرف سونلغاز.

يتبين لنا من خلال الجدول أن الجزائر تسعى جاهدة لتطوير الطاقة المتجددة حيث تم وضع هذا البرنامج لمعرفة مدى قدرة الجزائر على إنتاج الطاقات المتجددة في آفاق 2030 حيث أنها في تزايد مستمر فقد بلغت 110 ميغاواط في 2013 ووصلت سنة 2015، 650 ميغاواط، أما في آفاق 2030 تصبح 22000 ميغاواط منها 12000 ميغاواط موجهة للتسويق الوطني و10000 ميغاواط موجهة للتصدير، وهذا ما تسعى إليه الجزائر.

الجدوا رقم (26): البرنامج الوطني لتطوير الطاقات الشمسية والهوائية (2011-2030)

السنوات	من 2011 إلى 2020		من 2021 إلى 2030	
الطاقة الشمسية الضوئية	800 ميغاواط		200 ميغاواط للسنة	
السنوات	**2013-2011**	**2020-2016**	**2023-2021**	**2030-2024**
الطاقة الشمسية الحرارية	إنجاز مشروعين بقدرة 150 ميغاواط	إنجاز 4 مراكز بقدرة إنتاج تبلغ 1200 ميغاواط	إنتاج 500 ميغاواط سنويا	إنتاج 600 ميغاواط سنويا
السنوات	**2013-2011**	**2015-2014**	**2030-2016**	
الطاقة الهوائية	إنتاج أول مزرعة رياح بقدرة 10 ميغاواط بأدرار	إنجاز مزرعتين للرياح بقدرة 20 ميغاواط	إجراء دراسات لإيجاد مواقع مناسبة من أجل تركيب توربينات الهواء بقدرة 700 ميغاواط	

المصدر: فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقات الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11،جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص 150.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن إنتاج الطاقة في تطور مستمر حيث تم وضع مشاريع وإنجازات قيد التنفيذ بإمكانها أن تساهم في تطوير عملية التنمية الوطنية خارج قطاع المحروقات حيث تم إنتاج ما يقارب 800 ميغاواط من الطاقة الشمسية الضوئية خلال الفترة الممتدة 2020 و200 ميغاواط خلال الفترة الممتدة ما بين 2021-2030، أما الطاقة الشمسية الحرارية فبعدما تم إنجاز مشروعين في الفترة 2011-2013 بقدرة 150 ميغاواط، سيتم إنشاء وتشغيل 4 مراكز بقدرة إنتاج تبلغ 1200 ميغاواط خلال 2020، وإنتاج 1000 ميغاواط سنويا خلال 2021-2030، أما فيما يخص الطاقة الهوائية فهي في تطور مستمر حيث تطور الإنتاج من 10 ميغاواط سنة 2013 إلى 20 ميغاواط سنة 2015 وسيتم إجراء دراسات لإيجاد مواقع مناسبة من أجل تركيب توربينات الهواء بقدرة 700 ميغاواط خلال 2016-2030.

ثالثا: البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة 2007-2030:

يحدد القانون 09-99 المؤرخ في 28 يوليو 1999 المتعلق بالتحكم بالطاقة شروط ووسائل تأطير تنفيذ السياسة الوطنية لترشيد استهلاك الطاقة، ولتحقيق هذه السياسة تم الاعتماد على[1]:

1- الوكالة الوطنية من أجل تطوير وترشيد استهلاك الطاقة: حيث تقوم بتحديد إطار وآفاق ترشيد الطاقة، تقييم إمكانية التحكم في الطاقة، والانجازات المحتمل تحقيقها على المدى القصير والمتوسط وكذا الطويل.

2- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة: يعتمد تمويل الفعالية الطاقوية على الصندوق من خلال الإعلانات، القرض المدعم، القرض الضريبي والمنح المشجعة.

3- البرنامج الوطني لترشيد الطاقة: حيث تم تحديد هذا البرنامج حسب نوعية المواد الطاقوية (مواد بترولية، كهرباء)، ومجالات الاستعمال (إنارة، تدفئة)، وكذا ميادين الاستخدام (صناعة، زراعة...) ويهدف هذا البرنامج إلى:

- إعلام وتوجيه المستهلك بأهمية التحكم في الطاقة، تعليم وتكوين المستعملين في ميدان الاقتصاد الطاقوي.

- إجراء دراسات ميدانية شاملة لتقييم إمكانية الاقتصاد في الطاقة، وتطوير أشكال جديدة للطاقة وتكنولوجيات فعالة.

[1]- **مؤتمر الطاقة العربي العاشر**، الورقة القطرية الورقة القطرية، أبو ظبي، 27-29 أكتوبر 2014، ص ص 28، 29. عن الموقع:
http://www.oapecorg.org/media consulte le: 06/05/2017

- إقامة الإستراتيجية الوطنية للفعالية الطاقوية على برنامج وطني من أجل التحكم في الطاقة.

✓ **أهداف آفاق 2030**: وتتمثل فيما يلي[1]:

- إنتاج 22 ألف ميغاواط منها 12 ألف ميغاواط موجهة للسوق الوطنية والباقي موجهة للتصدير، (أي 22 من مجموع الإنتاج الكهربائي).
- تغطية 40% من حاجيات البلد من الكهرباء: 37% من الطاقات الشمسية الحرارية والضوئية، 3% من طاقة الرياح. وستنتقل حصة الطاقات المتجددة من الاستهلاك الوطني للكهرباء من 2% سنة 2011 إلى 5% سنة 2015 و14% سنة 2020 و40% سنة 2030.
- خلق نحو 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.
- اقتصاد نحو 600 مليار متر مكعب من الغاز.
- الرفع من معدل إدماج الصناعة المحلية: 50% سنة 2020 و80% سنة 2030.
- إحداث أول محطة توليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية والغاز، حيث توفر 150 ميغاواط منها 25 ميغاواط اعتمادا على الطاقة الشمسية الحرارية (حاسي الرمل).
- وضع برنامج وطني للبحث في الطاقات المتجددة.
- 2015-2020: تعتبر مرحلة نشر وتصنيع التجهيزات.
- 2021-2030: تعتبر مرحلة التطوير على نطاق واسع.

[1]- اللجنة الاقتصادية لشمال إفريقيا، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه**، الأمم المتحدة، 2015، ص 09. عن الموقع: https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/11.pdf.

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل لأهم البدائل الاستراتيجية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية نستخلص أن التنويع الاقتصادي لا يزال رهين التقلبات في أسعار البترول، فرغم المجهودات المبذولة على كل المستويات لن تنجح إن لم تكن مرفوقة بتنوع متزن في النشاط الاقتصادي، إذ أن المقومات السياحية والزراعية والصناعية والطاقات المتجددة هي بحاجة إلى من يغذيها ويدعمها لتكون دعامة أساسية يمكن التعويل عليها في الجزائر ما بعد النفط.

خـــاتـمـة

الخاتمة:

كختام وخلاصة لما تم عرضه في مختلف أضواء البحث، أمكننا الوقوف على أن غالبية الدول المنتجة للنفط تعد دولا ذات اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد بشكل كبير على المورد الريعي في تمويل ميزانية الدولة وتوفير جل احتياجاتها، هذا جعل من هذه الدول لا سيما النامية منها تدور في حلقة مفرغة ألا وهي حلقة النفط، الأمر الذي سهل لها أن تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة، خاصة عندما تنخفض أسعار النفط العالمية، وتنخفض معه الإيرادات المتأتية منه، وهذا ما يحدث شللا في القطاعات الاقتصادية الأخرى من نواحي كثيرة.

أما التنويع فينصرف إلى دراسة ممكنات تقليل اعتماد الدول الريعية على المورد الوحيد، وفي هذا الشأن مستلزماته ومقوماته تتطلب توافر الشروط الأساسية من حيث قدرة البلد المادية والبشرية على الانتقال التدريجي من التركيز إلى التنويع، وقد حاولنا التركيز في الدراسة على الاقتصاد الجزائري بوصفه من أهم البلدان التي لديها مورد وحيد شبه مستديم. لذلك كان من الضروري على الجزائر الاستفادة من الدروس السابقة للصدمات البترولية التي حدثت سابقا، وتحسين أداء السياسة الاقتصادية، واتخاذ كل الإجراءات الضرورية لإحداث النمو الاقتصادي، وتبني سياسات اقتصادية وبدائل إستراتيجية من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني حتى لا تقع مجددا في مثل هذه الأزمات. من خلال تفعيل دور القطاع الخاص سواء كان محليا أو أجنبي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجيهها نحوى القطاعات الراكدة والمحركة كالصناعة والسياحة والفلاحة بالإضافة إلى تطوير قطاع الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية والهوائية من خلال إحداث تغييرات جوهرية في بيئة الأعمال ودور الدولة في قيادة الاقتصاد القائم على الشراكة.

نتائج البحث

من خلال تحليلنا لمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر، توصلنا إلى جملة من النتائج المتمثلة في:

- لقد اكتسب النفط أهمية كبيرة عن غيره من مصادر الطاقة وذلك على المستوى العالمي، مما أهله إلى أن يصبح سلعة إستراتيجية هامة متداولة عالميا وهذا بالنظر للخصائص التي يمتاز بها.
- يعتبر النفط شريان الاقتصاد الجزائري، حيث أن الجزائر تملك ثروات نفطية هامة أهلتها إلى أن تكون من بين الدول المنتجة للنفط عربيا وعالميا، وذلك من حيث كمية الاحتياطي والطاقة الإنتاجية.(ما يثبت صحة الفرضية الأولى).

- مازال القطاع الريعي مهيمنا على النشاط الاقتصادي في الجزائر، رغم الأزمة الاقتصادية التي شهدها ولا يزال يشهدها هذا القطاع و هذا ما دل على ضعف درجة التنويع الاقتصادي. (ما يثبت صحة الفرضية الأولى).
- غياب رؤية اقتصادية واضحة المعالم لتنويع الاقتصاد الجزائري نتيجة هيمنة القطاع العام على المعاملات الاقتصادية ومحدودية دور القطاع الخاص.
- تعترف الحكومة بأهمية تنويع النشاطات الاقتصادية من خلال تنويع أسواق التصدير والعائدات الضريبية، تُعزِّيز القطاع الخاص، تُروِّيج المنافسة وحرية التجارة وتخفض البيروقراطية، لتُخفِّف درجة تعرض اقتصادها لتقلب أسعار النفط لأنه من شأن التنوع الاقتصادي أن يوفر الهيكلية الاقتصادية الضرورية لاحتواء الطبقة العاملة المتنامية، وتفعيل الموارد المالية غير النفطية في الجزائر. (ما يثبت صحة الفرضية الثانية).
- رغم المجهودات المبذولة على كل المستويات (السياحية والزراعية والصناعية والطاقات المتجددة) من طرف الحكومة الجزائرية لتحقيق التنويع الاقتصادي، لم تنجح لأنها بحاجة إلى من يغذيها لتكون دعامة أساسية يمكن التعويل عليها في الجزائر ما بعد النفط،

توصيات البحث

في ظل هذه النتائج التي توصلنا إليها، نجد أنفسنا أمام جملة من التوصيات تقتضي الضرورة العمل بها لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

- توجيه المدخرات والفوائض الريعية نحو استثمارات حقيقية.
- تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطاب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة .
- تخفيض مستويات الفساد بكافة أنواعه.
- ضرورة التخلص من أحادية الاقتصاد وعدم الاعتماد الكلي على مورد وحيد للدخل.
- لتحقيق التنويع في الاقتصاد الجزائري لابد من إيجاد سبل جديدة لتمويل الاقتصاد بمعزل عن اقتصاد المحروقات وتتمثل في تنشيط الأسواق المالية وتعزيز قدرات الجهاز المصرفي.
- يجب المحافظة على الفوائض المالية النفطية، وعدم تبذيرها في الاستهلاك المحلي فقط، ووضع خطة شاملة للتطور والتنمية تشمل جميع القطاعات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

- يجب على الدول والحكومات تبني سياسة اقتصادية بهدف تحسين العائدات البترولية والحوكمة عند إعادة تدويرها على هياكل الاقتصاد الوطني، وذلك بعدم تجميدها في البنوك الأجنبية أو المخاطرة بها في استثمارات الصناديق السيادية للدول البترولية، حيث يجب توظيف الأصول التي تحتفظ بها هذه الصناديق في عمليات التنمية الاقتصادية، وتوفير مصادر تمويل جديدة للاستفادة منها في المستقبل، والحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي المتوصل إليها.
- يجب على السلطات العمومية الجزائرية البحث عن خطة وطنية إستراتيجية تعتمد فيها على خبرات من أجل تنويع استخدام العوائد النفطية، وهذا تداركا لنصيب الأجيال القادمة من هذه الثروة الناضبة.
- السعي لمحاولة الاستثمار في الخارج، وذلك عن طريق شراء أصول مالية في الأسواق المالية الدولية، والتخلي عن الاستثمار الداخلي(الذي يعتبر شبه معدوم) الذي يدر عوائد ضعيفة.
- وضع خطط متكاملة في الميدان الزراعي والصناعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتدعيم قطاع السياحة وتوسيع مجالات الاستثمار فيه برفع التحفيزات قصد جلب العملة الصعبة.
- الاستفادة من الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية والهوائية خاصة في تلبية المتطلبات الداخلية للبلاد.
- زيادة التحفيز والاعتماد على الشراكة الوطنية بين القطاعين العام والخاص وكذا تنمية الشراكة الأجنبية والاستفادة من التحولات الاقتصادية العالمية.

آفاق البحث.

يمكننا من خلال موضوع بحثنا معالجة جملة من المواضيع الأخرى التي تدور و ترتكز على نفس المتغيرات، من بين هذه المواضيع:

- واقع وآفاق التنمية الاقتصادية في ظل التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؛
- متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر و سبل تحققه.

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

أ– الكتب:

1- بلعيد عبد السلام، **الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال**، دار النشر بوشان، الجزائر، 1990.

2- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

3- رحيم حسين، **استراتيجية المؤسسة**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008.

4- سعيد الخليفة الحموي، **أساسيات إنتاج الطاقة (البترول–الكهرباء–الغاز)**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.

5- صديق محمد العفيفي، **تسويق البترول**، مكتبة عين الشمس للنشر، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، 2003.

6- عبد اللطيف بن اشنهو، **الجزائر اليوم بلد ناجح**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

7- عبد اللطيف بن أشنهو، **عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999– 2009**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

8- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2015.

9- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

10- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

11- محمد عبد الشافي عيسى، **العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي**، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1983.

12- مصطفى يوسف كافي، **اقتصاد السياحة والسفر**، دار الجامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.

13- يسرى أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996.

14- يسرى أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمون**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية.

ب- الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015.

2- إيمان حسيني، صليحة تراكة، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الجزائري وأثره على الاقتصاد الوطني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

3- إيمان معوش، بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2015.

4- حسيبة زايدي، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2015.

5- حميدة أوكيل، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2016.

6- خالد بن جلول، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

7- رابح دغة، صحراوي محمد نجيب، **قطاع المحروقات الجزائري وأثره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

8- ريان زير، **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

9- سيدي محمد شكوري ، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، 2012.

10- عادل عمراوي، **بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص السياسة العامة الإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.

11- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996–2008)**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 57.

12- عبد الهادي حاج قويدر ، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986–2009 دراسة تحليلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012.

13- عمر علماوي، سعداوي شرف الدين، **أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني (حالة الوفرة المالية في الجزائر) من 1990–2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

14- عيسى مقليد، **قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.

15- كريم هندي، **الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009.

16- مختار عصماني، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2014)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، 2014.

17- مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، 2011.

18- ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

19- نبيل بوفليح، **دور الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.

20- نبيلة جعيجع، **إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية (دراسة ميداني لمؤسسة كوندور للالكترونيات ببرج بوعريريج)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007.

21- نبيلة نورية، **إستراتيجية ترقية الكفاءات الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة** (دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر.

ج- المجلات، المنشورات والدوريات:

1- بوبكر بداش، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014.

2- حدة فروحات، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقات الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

3- السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2015.

4- عبد الله غالم، تيمجغدين عمر، **أثر إستراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

5- لقرع بن علي، استثمار الطاقات المتجددة في الجزائر بين الأبعاد الجيوسياسية وإعادة بناء الدولة الريعي، **مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول، الجزائر، 2017**.

6- محمد طالبي، ساحل محمد، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 6، 2008.

7- مرزوك عاطف لافي، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة-المجلد الثامن- العدد الحادي والثلاثون، 2014.

8- موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ديسمبر 2016.

9- ناجي بن حسين، **حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 5، 2008.

10- نصيرة قريش، **أبعاد وتوجهات استراتيجية انتعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 05، 2008، ص ص 98-102.

د- الملتقيات، المؤتمرات والدوريات:

1- أمين عويسي، معتوق جمال، **مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها صناعة الطاقة في العالم (الفرص والتهديدات) إلى غاية 2025**، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية الورشة الأساسية الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015.

2- الطاهر بن يعقوب، قرعي مريم، **آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، بحث مقدم ضمن المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015.

3- عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري والنفط فرص أم تهديدات**، بحث مقدم ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 7 و8 أفريل 2008.

4- عبد المجيد قدي، **سياسة التنويع الاقتصادي**، مداخلة ضمن اليوم الدراسي، "نحو استراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة البويرة، الجزائر، يوم 5 ماي 2015.

5- فاطمة بن يوب، سهام بوفلفل، **الانتقال من الاقتصاد الريعي إلي تنويع الاقتصاد –تجربة دول مجلس التعاون الخليجي–**، بحث مقدم ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25 و26 أفريل 2017.

6- كريم بودخدخ، بودخدخ مسعود، **رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، بحث مقدم ضمن الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لما بعد البترول"، جيجل، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2011،.

7- كمال سي محمد، **التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، يومي3 و4 نوفمبر 2016.

8- محمد الهادي ضيف الله، هشام لبزة، **سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي3 و4 نوفمبر 2016.

9- محمد ذياب، بوزيدي حمزة، **سياسة الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر الانجازات والتحديات،** بحث مقدم ضمن يوم دراسي حول إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة بويرة، الجزائر، يوم 5 ماي 2015.

10- ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي،** المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16-17 فيفري 2014.

11- هشام عيادة، **محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي: دراسة قياسية باستعمال عينات البانل للفترة 2000-2013،** بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والنتويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، يومي3 و4 نوفمبر 2016.

هـ- التقارير والنشريات:

1- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية،** 2005-2016.

ثانيا: مراجع باللغة الاجنبية

1- Dominik Hartmann , Andreas Pyka, **"Innovation, Economic Diversification and Human Development"**, CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65- 2013, FZID, University Hohenheim, Germany, 2013.

2- Hussein pirasteh, Mohammad Sayadi, & al, **"economic growth and stability in the euro-med region: concentration or diversification?"**, Iranian Economic Review, Vol.14, No.23, Spring 2009.

3- Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, SDAT 2030, Janvier 2014.

4- Ministere de l'industrie et des mines.- Bulletin d'information statistique des PME n°22.

5- World developement indication (WDI), November 2015, world travel and tourism council data, 2016.

ثالثا: المواقع الالكترونية

www.uneca.org
www.arabvol.org
www.arab-api.org
www.doha-institute.net
www.arab-api.org
www.energy.gov.dz
www.elfedjer-pub@al-fadjr.com
www.oapecorg.org
www.apn.dz
www.ons.dz
www.bank-of-algeria.dz
www.oapecorg.org
www.unwto.org
www.salgaz.dz
www.manifest.univ-ouargla.dz

الملخص:

لقد أدركت الدول النامية خاصة النفطية على ضرورة عدم الاعتماد على النفط كمورد أساسي اقتصادي ناضب يكون ركيزة للصادرات ومحرك للنشاط والنمو الاقتصادي، حيث استحوذ التنويع الاقتصادي على اهتمام الاقتصاديين في معظم الدول والجزائر من بين هذه الدول، فهي تمتلك قدرات طبيعية جمة تؤهلها للتخلص من الاعتماد الكامل على النفط كمصدر رئيسي للدخل الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل كحتمية لبناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية ودرجة عالية من التكامل الداخلي بين قطاعاته وأنشطته المختلفة وتبقى القدرة على تحقيق ذلك قيد التساؤل...

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الريعي، قطاع المحروقات، الصادرات غير النفطية.

Résumé:

les pays en voie de développement, notamment pétroliers, ont constaté qu'il est nécessaire de ne pas compter sur le pétrole comme une ressource économique essentiel en le considérant comme un pilier des exportations et comme un moteur des activités et de la croissance économique, surtout que la diversification économique a dominé l'intérêt des économistes dans la plupart des pays, et l'Algérie parmi ces pays, il possède des capacités naturelle se qualifier pour l'élimination de la dépendance complète du pétrole comme une source majeure de revenus économiques et diversifier les sources de revenus pour construire une économie stable basée sur la diversification des ressources économiques et un degré élevé d'intégration interne entre ses différents secteurs et activités , et la capacité d'y parvenir reste en question…

Mots clés : Diversification économique, Économie rentière, le secteur des hydrocarbures, les exportations non pétrolières.